



حقائق من الداخل:

تقرير عالمي عن المساواة في الأسرة المسلمة

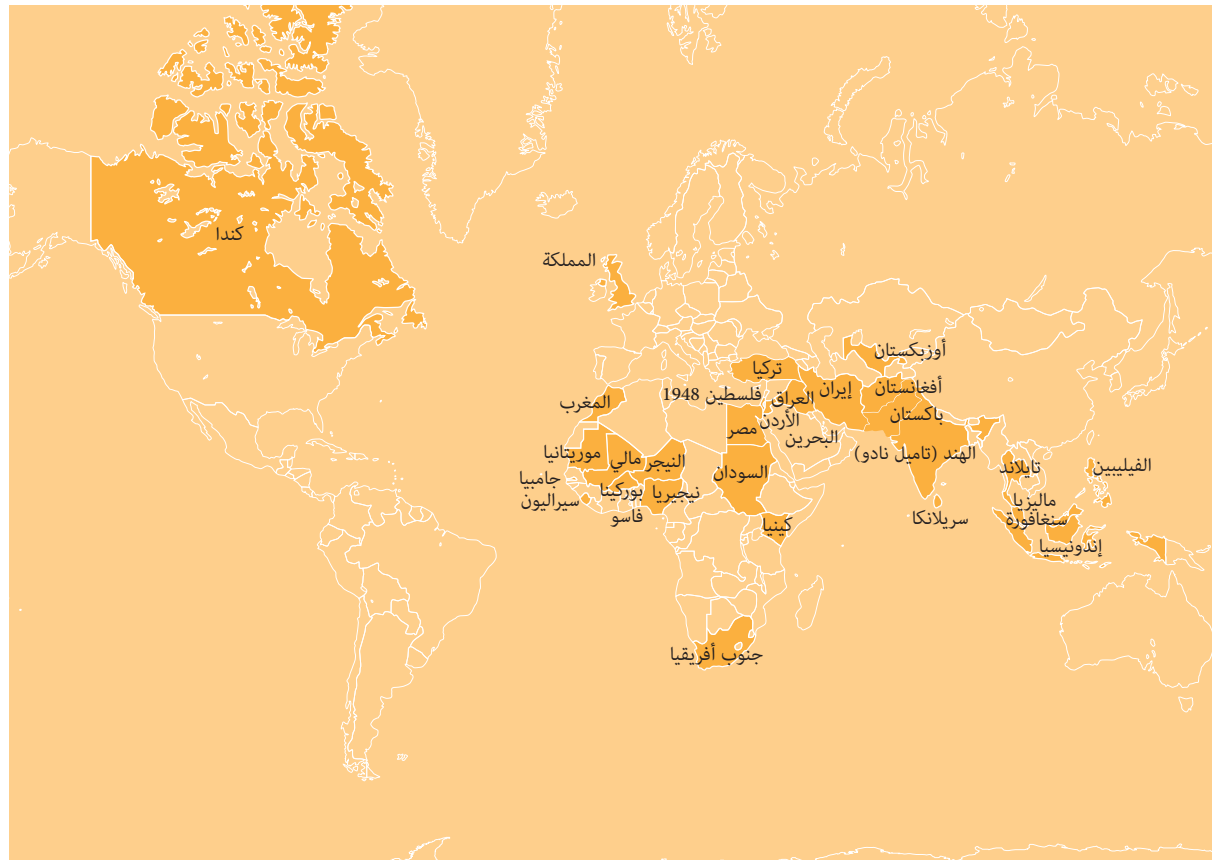
مساواة حركة عالمية للمساواة والعدل في الأسرة المسلمة. تبني مساواة تحركها على عقود من جهود الإصلاح التي استهدفت قوانين الأسرة الإسلامية التي تميز ضد المرأة، ومقاومة التعديلات الرجعية التي طالبت بها الجماعات المحافظة داخل المجتمع. أطلقت مساواة مؤسسة أخوات في الإسلام (ماليزيا) ولجنة تخطيط من الناشطات والأكاديميات المسلمات من إحدى عشرة دولة. مساواة تعددية وشمولية، تجمع شمل المنظمات غير الحكومية، والنشطاء، والأكاديميين، وصناع السياسة، والطبقة الشعبية من رجال ونساء من جميع أنحاء العالم. تقوم المشاركة على الالتزام البيّن بدفع الحقوق في الأسرة المسلمة، سواء من زاوية دينية، أو علمانية، أو أية زاوية أخرى.

جمع "حقائق من الداخل" تقارير مقدمة من منظمات وناشطات على المستوى الوطني من 28 دولة، ليقدم بذلك خلفية معلوماتية عن قوانين الأسرة وممارساتها في تلك البلدان، بما في ذلك تفاصيل أسباب كون المساواة في الأسرة ضرورية والفرص المتاحة لجعل المساواة في الأسرة ممكنة.

تدعو مساواة لأن تكون المساواة، وعدم التمييز، والعدل، والكرامة هي أساس كل العلاقات الإنسانية، وتدعو للمواطنة الكاملة والمتساوية لكل الأفراد، وإلى علاقات زواج وأسرّة قائمة على مبادئ المساواة والعدل، يقتسم فيها الرجل والمرأة حقوقاً ومسؤوليات متساوية. لقد حان الوقت الآن لتحقيق تلك المبادئ في قوانيننا وفي حياتنا اليومية.

المقدمة

32	المغرب	01	المقدمة
34	النيجر	02	أفغانستان
36	نيجيريا	04	البحرين
38	باكستان	06	بوركينافاسو
40	فلسطين 1948 (إسرائيل)	08	كندا
42	الفلبين	10	مصر
44	سيراليون	12	جامبيا
46	سنغافورة	14	الهند (تاميل نادو)
48	جنوب أفريقيا	16	إندونيسيا
50	سريلانكا	18	إيران
52	السودان	20	العراق
54	تايلاند	22	الأردن
56	تركيا	24	كينيا
58	المملكة المتحدة	26	ماليزيا
60	أوزبكستان	28	مالي
		30	موريتانيا



المقدمة

قامت "مساواة" على فكرة أن المساواة والعدل في الأسرة ضروريان وممكنان في كل مجتمعاتنا، بغض النظر عن النظام القانوني، ووضع قوانين الأسرة الإسلامية، وممارسات تلك الأسرة، وطبيعة المحاكم التي تُعَمَل فيها القوانين أو الممارسات. الكثير من القوانين والممارسات القائمة في بلداننا ظالمة ولا تخدم احتياجات الناس. ولكن هذا الوضع ليس بالمستحيل على التغيير: فقد كان إصلاح القوانين والممارسات لما فيه فائدة المجتمع والمصلحة العامة، دائماً وأبداً، جزءاً من التراث الفقهي للمسلمين.

من هذا المنطلق دعت مساواة المنظمات الوطنية لطرح رؤاها القائمة على تجاربها فيما يتعلق بأسباب كون المساواة والعدل ضروريان وممكنان في قوانين الأسرة والممارسات الأسرية في بلدانهم. أرسلت أفكار تلك المنظمات إلى مساواة في شكل تقارير مختصرة، مصحوبة في بعض الأحيان بمقالات أو مصادر مطولة. هذه التقارير والمصادر الوطنية مطروحة على موقع مساواة على شبكة الإنترنت www.musawah.org

المعلومات الواردة في هذا التقرير العالمي مستقاة من المساهمات التي قدمتها المنظمات الوطنية والناشطات الوطنيات. تهدف هذه المواد الوطنية إلى تصوير الوضع في كل دولة، ولكنها ليست شاملة بحال من الأحوال. بيد أنها توفر، مجتمعة، صورة لما نحتاج إلى تغييره في قوانين الأسرة لدينا والممارسات من أجل ضمان المساواة و العدل للجميع، وكذلك توضح الفرص المتاحة على المستوى الوطني والتي يمكن أن تساعد على حدوث ذلك. والمأمول أن تكون تلك التقارير قد نجحت أيضاً في تصوير واقع الحياة الأسرية على الأرض، وتوضيح أسباب أهمية القضايا المتعلقة بقوانين الأسرة والممارسات الأسرية.

تود مساواة أن تتقدم بالشكر إلى كل النساء والرجال الذين شاركوا بأفكارهم وخبراتهم ومعارفهم وقصصهم من أفغانستان، والبحرين، وبوركينا فاسو، وكندا، ومصر، وجامبيا، والهند، وإندونيسيا، وإيران، والعراق، والأردن، وكينيا، وماليزيا، وموريتانيا، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا، وباكستان، وفلسطين (إسرائيل)، والفلبين، وسيراليون، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وسريلانكا، والسودان، وتايلاند، وتركيا، والمملكة المتحدة، وأوزبكستان. فبنضال هؤلاء الرجال والسيدات وتلك المنظمات سوف تتحقق المساواة والعدل في الأسرة المسلمة.

كوالا لمبور، ماليزيا

فبراير / شباط 2009

أسرة التحرير:

هديل الخولي

جانا رومينجر

روزانا إيسا

الترجمة العربية:

عثمان عثمان

التصميم والإخراج:

شركة موزايك ستريت

لجنة التخطيط التابعة لمساواة:

آمال عبد الهادي (مصر)

أميرة سنبل (مصر/ قطر/ الولايات المتحدة)

أسما جودة (نيجيريا)

عزة سليمان (مصر)

كاساندرا بالشين (المملكة المتحدة)

إيساتو توريا (جامبيا)

كمالة شاندراكيرانا (إندونيسيا)

بينار إلكاراكان (تركيا)

ربيعة الناصري (المغرب)

سهيل أكبر واريش (باكستان)

زينا أنور (ماليزيا)

زبية مير-حسيني (إيران / المملكة المتحدة)

مديرة المشروع:

زينا أنور

منسقة المشروع:

جانا رومينجر

منسقة المستوى الوطني:

روزانا إيسا

منسقة اللقاء العالمي: ماريا تشين عبد الله

لا زالت أفغانستان تعيش مرحلة انتقالية. دستور 2004 والقوانين، والاستراتيجيات، والسياسات، والبرامج الأخرى كلها جديدة، ولم يتم إنشاء البنية التحتية اللازمة بعد. لم يتم تطبيق قانون الأسرة كاملاً، وهو جزء من القانون المدني، نظراً لضعف الدولة. والنتيجة أن النظام العرفي الموازي هو الذي يملأ تلك الفجوة دائماً.

تم وضع قانون الأسرة للمرة الأولى في عشرينيات القرن العشرين، ثم بدأ تطبيق مبادئ إضافية سنة 1961. وفي سنة 1971 تم إقرار قانون زواج جديد اشتمل على اشتراط الموافقة وتسجيل العقد، فضلاً عن مواد متعلقة بالطلاق. في عام 1977 ضم القانون المدني قانون الأسرة هذا ومواد أخرى، ولكنه لم يشتمل سوى على إصلاحات قليلة فيما يتعلق بزواج الأطفال، وتعدد الزوجات، والطلاق. يتم حالياً إدخال تعديلات على القانون حتى يتسق مع الدستور الذي يكفل المساواة بين الجنسين، ويؤكد على تعليم المرأة، ويدعو لحماية الأسرة وصحتها، وإلغاء العادات المتناقضة مع مبادئ الإسلام.

أفغانستان

المساواة في الأسرة ضرورية

- يشتمل القانون المدني الصادر سنة 1977 على العديد من مواطن القصور وتشمل: اختلاف الحد الأدنى لسن الزواج (16 للفتيات و18 للفتيان)، والافتقار إلى مواد صريحة حول الموافقة على الزواج، وتمكين (طاعة) المرأة، واختلاف سلطة إنهاء الزواج بين الزوجين، وتجاهل مصلحة الأبناء وحقوقهم، ومواد تمييزية فيما يتعلق بالميراث، وتقييد لحقوق المرأة الدستورية إذ يشترط حصول الزوجة على موافقة زوجها لممارسة هذه الحقوق.
- تعتبر المرأة، في العديد من الحالات، قاصرة من الناحية القانونية في القانون المدني. للرجل حق طبيعي في أن يكون رأس الأسرة، ويفترض أن تطيعه المرأة. الرجل هو الذي يقرر زواج الفتاة، حتى ولو كانت رشيدة من الناحية القانونية. على الرغم من تأكيد الدستور على الحقوق الأساسية والزامية التعليم، يثبط القانون المدني الحالي من التمكين بتقييده لنفذ المرأة إلى التعليم، والعمل، وغيرهما من حقوق أساسية. تنص المادة 122 من القانون المدني، صراحةً، على حق الرجل في عدم دفع نفقة زوجته "عندما تترك البيت دون إذن الزوج أو عندما تخرج لأسباب غير مشروعة".
- يسمح القانون المدني، والقضاء، إلى حد ما، ببعض الممارسات العرفية مثل الزواج القسري، وزواج الأطفال، وتحتدي اختيارات المرأة في الزواج. في قضية نظرت فيها المحكمة مؤخراً تم بيع فتاة في الرابعة عشرة من عمرها مرتين، مقابل 2000 دولار ثم إلى رجل آخر مقابل 5000 دولار، وحكم القضاة بوجوب زواج الفتاة من الرجل الذي دفع المال.
- نفاذ المرأة الأفغانية للعدالة محدود. وينطبق ذلك على العديد من قطاعات نظام العدالة: القضاة، والشرطة، والادعاء العام، إلخ.
- أكثر من 80 بالمائة من حالات النزاع تُحال إلى آليات البت العرفية، والتي يهيمن عليها الرجال وعادة ما تميل ضد المرأة. وقد قضت الآليات العرفية هذه، على سبيل المثال، بإعطاء نساء، إلى طرف آخر، على سبيل التعويض عن جرائم اقترفها أقاربهم من الرجال. العديد من النساء تفضلن الانتحار على الامتثال لمثل هذه الأحكام. هناك 100 حالة تضحية بالذات في جنوب غرب أفغانستان فقط، منذ مارس / آذار 2008، كما قامت امرأة كانت تنتظر حكم محكمة المقاطعة في قضية طلاقها بإضرام النار في نفسها احتجاجاً على المؤسسة. على الرغم من ارتفاع معدلات تضحية المرأة بنفسها منذ عام 2001، لم تتخذ الحكومة أية تدابير ملموسة لمعالجة هذا الظلم الذي تعاني منه النساء إلى درجة تدفعهن إلى الانتحار.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ساعدت اتفاقية بون 2003 واتفاقية لندن 2006 على تأسيس نظام ما بعد طالبان الجديد، وأكدت على الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لأفغانستان. وقد ركزت الاتفاقيتان على المساواة بين الجنسين، والإصلاحات القانونية، كما هي الحالة أيضاً في بعض التفسيرات والتأويلات لأحكام القرآن والشريعة.
- صدقت أفغانستان على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 2003 دون أي تحفظات. تنص المادة 7 من الدستور على "لتلتزم الدولة بميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعتها أفغانستان، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان".
- تعمل وزارة شؤون المرأة، حالياً، مع المركز الدولي لحقوق الإنسان والتطوير الديمقراطي لجعل قانون الأسرة متسقاً مع الدستور، ومع أفضل الممارسات في البلدان الإسلامية الأخرى، وكذلك مع التزامات أفغانستان تجاه الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. تم تشكيل لجنة قانونية ضمت ممثلين عن المحكمة العليا، ووزارة العدل، ومحكمة الأسرة، ووزارة شؤون المرأة، والمجتمع المدني. سوف تقوم هذه اللجنة بمراجعة المواد المتعلقة بالأسرة في القانون المدني من زاوية المساواة بين الجنسين، ثم تضع مسودة قانون منفصل خاص بالأسرة في منتصف 2009، وستقوم بالتشاور مع الأطراف المعنية الأخرى في هذا الصدد. قامت اللجنة أيضاً بمراجعة المواد الجديدة لقانون الأحوال الشخصية الشيعي ووضعت مسودة قانون الولاية والوصاية.

التحديات

- العديد من الجماعات المحافظة تعارض الإصلاح، مستندة في ذلك إلى حجج يزعمون أنها شرعية. وحتى النتائج التي توصل إليها العلم مثل ارتفاع معدل وفيات الأطفال والأمهات بسبب زواج الأطفال يرفضونها على أساس تعارضها مع النص. ويذهب المعارضون إلى أن القوانين البشرية، بما فيها عهود حقوق الإنسان الدولية، لا قيمة لها وأن القانون الإلهي وحده هو الذي يجب اتباعه. كذلك يعتقدون بالتقسيم الإلهي للأدوار ويؤكدون على أن دور الأم والزوجة دوران مقدسان للمرأة.
- تقر مجموعة من أعضاء البرلمان ورجال الدولة المحافظين بالحاجة إلى التعديلات، ولكنهم يرون أنها لن تكون ذات تأثير على حياة المرأة لعدم وجود ضمانات لتنفيذ القانون. ويرفض أعضاء آخرون في البرلمان مسألة إصلاح قانون الأسرة على أساس أن المتطرفين الإسلاميين الذين سيطروا قانوناً أشد تقييداً يسيطرون حالياً على البرلمان، وبالتالي فمن الأفضل عدم إدراج قانون الأسرة على الأجندة في الوقت الراهن. ويرى آخرون أن قضايا مثل الأمن، والنفاذ إلى القوانين وتنفيذها يجب أن تكون لها الأولوية على قانون الأسرة.
- يقول الملاي إنهم يتخوفون من انهيار الأسر إذا ما تمت صياغة ما تعتبره الشريعة حقوقاً للمرأة في شكل قوانين. فهم لا يريدون، على سبيل المثال، إدراج الطلاق للضرر في تلك القوانين لأن ذلك قد يزيد من حالات الطلاق.
- تعتقد العديد من الشخصيات الإسلامية، بما في ذلك معظم أعضاء البرلمان، أن المادة 3 والتي تنص على أن "لا يجب أن يتناقض أي قانون مع معتقدات وتعاليم دين الإسلام الحنيف"، لها دور مهم في صياغة كل القوانين وتعديلها.

على الرغم من عدم وجود قانون أحوال شخصية في البحرين، فقد استمر النقاش حول هذا الموضوع لعقود، وتمت صياغة مسودة قانون مقترح في عام 2005. في غياب مثل هذا القانون، تتولى الفصل في النزاعات الأسرية المحاكم الشرعية، التي تعين الحكومة قضاتها. وبينها هؤلاء القضاة أحكامهم وفقاً لمذهبهم الفقهي أو اجتهادهم في تفسير الشريعة.

الطائفتان الرئيسيتان في البحرين هما الشيعة الجعفرية والسنة. وبالتالي ينقسم القضاء الشرعي إلى صنفين من المحاكم وهما السنة والجعفرية. يعارض فقهاء الجعفرية إصدار قانون للأحوال الشخصية، وقد قاموا، في هذا الصدد، بتنظيم حملة للتأكيد على إيجاد قانون خاص بكل طائفة، في رفض تام لوجود قانون واحد للطائفتين. وقد طالبوا كذلك بضمان دستوري يكفل عدم إدخال أي تعديلات على القانون دون موافقتهم. تلقي المرأة الكثير من العنت في كلا الصنفين من المحاكم الشرعية، نظراً لطول المدة التي تستغرقها إجراءات التقاضي، ولميل معظم الأحكام إلى مصلحة الرجل.

البحرين

المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ في المذهب الجعفري تنتقل حضانة الأبناء إلى الأب عند بلوغهم سن السابعة، بغض النظر عن مراعاة مصلحة الأبناء وعن مدى صلاحية الأب لحضانتهم.
- ▶ للأب الحق في حيازة جوازات سفر الأبناء والسيطرة على تحركاتهم، وهو ما يُستخدم عادةً للضغط على الأم عند وجود خلافات أو عندما تطلب الطلاق.
- ▶ بعض القضاة يطرحون على المرأة خيار الطلاق خُلعاً مع الضغط عليها لدفع مبلغ كبير من المال مقابل الحصول على الطلاق والتنازل عن كافة حقوقها، خاصةً حق حضانة أبنائها. وقد حدث ذلك في حالات عديدة، وأسفر عن مطلقات وجدن أنفسهن مجبرات على العيش مع الأقارب، أو حتى في الشارع، خاصةً عندما تكن من غير العاملات أو المسنّات.

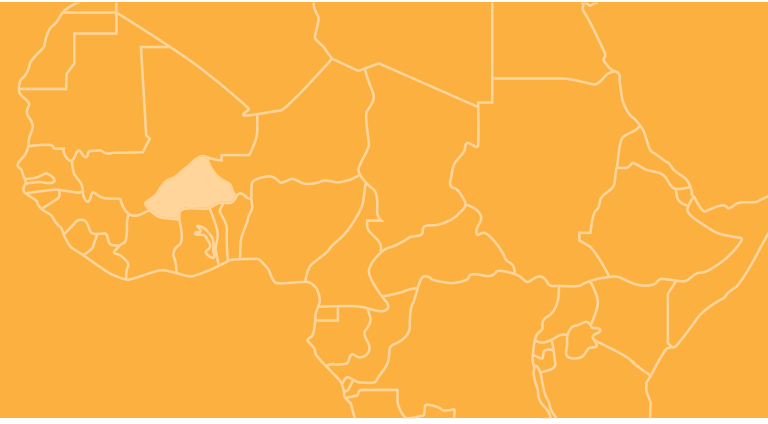
المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ كرم الملك عمل لجنة الأحوال الشخصية التابعة للاتحاد النسائي البحريني بتعيين محاميتين ضمن أعضاء اللجنة التي أمر جلالة الملك بتشكيلها من أجل مراجعة قانون الأحوال الشخصية. وقامت هذه اللجنة، التي ضمت في عضويتها قضاةً من المحاكم الشرعية، وخبراء قانونيين، بمراجعة مقترح "قانون الأسرة" الذي أثار ردود فعل متباينة بين الجمهور. وعلى الرغم من عدم إقرار هذا المقترح رسمياً، فقد نجح في وضع قضايا الأحوال الشخصية في قلب الاهتمام العام.
- ▶ نجحت اللجنة، التي توقفت عن العمل، في كسب دعم تدريجي من الأطراف الأساسية المؤثرة في تمرير قانون الأحوال الشخصية. وجاء ذلك في شكل اجتماعات عديدة مع وزير العدل ووزير الإسكان تناولت موضوعات متعلقة بالنفقة، ومكاتب الاستشارات الأسرية، وحقوق المرأة في المشاركة في ملكية بيت الزوجية.
- ▶ نجح الاتحاد النسائي البحريني، من خلال نشاطه مع رجال الدين في الطائفتين بهدف تمرير قانون الأحوال الشخصية، في إحراز تقدم مع كبار رجال الدين السنة الذين وافقوا على تشكيل لجنة مشتركة تضم قضاة، وفقهاء سنة، والاتحاد النسائي، لتقوم بمراجعة مسودة القانون المقترح في 2005. وبعد اجتماعات أسبوعية استمرت على مدار عام كامل، قدمت اللجنة توصياتها وملاحظاتها على مقترح قانون الأحوال الشخصية إلى وزارة العدل في أكتوبر 2008.
- ▶ اتخذ المجلس الأعلى للمرأة بعض التدابير من أجل تخفيف العبء على المرأة في المحاكم الشرعية، ومنها توفير الاستشارات القانونية للنساء، وإدخال بعض التعديلات على عقد الزواج، وتنظيم إجراءات التقاضي، وتنظيم ورش عمل تهدف إلى رفع الوعي بالتغييرات.
- ▶ هناك وعي متزايد بأهمية تمرير قانون الأحوال الشخصية. وقد قام عدد من المحامين بوضع مسودات بمقترحات قوانين، كما أن هناك تأييداً متزايداً في البرلمان، خاصةً بين أعضاء مجلس الشورى (مجلس نيابي جميع أعضائه معينون).
- ▶ وقعت البحرين على العديد من الاتفاقيات الدولية، كما أنها عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو ما يتطلب منها الوفاء بالتزاماتها في حماية حقوق المرأة.

تحديات أمام تمرير القانون

على الرغم من أن رجال الدولة عبروا عن وعيهم بأهمية تمرير قانون الأحوال الشخصية، فقد واجهت لجنة الأحوال الشخصية، التي تشكلت سنة 1982 تحت مظلة الاتحاد النسائي البحريني من أجل الدفاع عن تمرير هذا القانون، الكثير من المعارضة من القيادات الدينية. فقد عارضت تلك القيادات التنظيم القانوني لشؤون الأسرة ورأت عدم ضرورة مثل هذا القانون، بما أن الشريعة هي التي يُعتمد عليها في إصدار الأحكام، وبالتالي فلا حاجة لقانون آخر. وقد كانت معارضة رجال الدين الشيعة وإصرارهم على إيجاد ضمان دستوري يكفل عدم إمكانية تغيير القانون بعد سنه هما أكبر عقبتان أمام تمرير القانون. ويرى هؤلاء أن الضمان الدستوري بعدم تمكين أعضاء البرلمان من إدخال تعديلات على مواد القانون دون الرجوع إليهم أمر ضروري حتى لا تؤدي تلك التعديلات إلى الانتفاخ حول الشرع. وبما أن لرجال الدين تأثير قوي على المجتمع البحريني فقد استطاعوا تجميد الحملة التي أطلقها المجلس الأعلى للمرأة لتأييد مسودة قانون الأحوال الشخصية. قدمت الحكومة البحرينية مؤخراً مقترح قانون الأسرة الذي كان قد تم وضع مسودته سنة 2005 إلى البرلمان لمناقشته، وهو ما أثار حفيظة رجال الدين وأثار جدلاً واسعاً في المجتمع.

بوركينافاسو بلد تعددي يضم عدداً من الجماعات العرقية والديانات المختلفة. يشكل المسلمون نحو 60 بالمائة من سكان البلاد. نظراً لكثرة الطقوس العرفية والدينية، فقد كان من الصعب تأسيس دولة موحدة. وللحفاظ على وحدة الدولة أصدرت بوركينافاسو قانوناً فريداً سنة 1990 يكفل المساواة بين الزوجين وهو قانون الأحوال الشخصية والأسرية. بيد أن الكثير من الناس يعتمدون إلى العادات التقليدية بدلاً من عقد زيجات قانونية تحت مظلة قانون الأحوال الشخصية والأسرية، وهو ما يحرم المرأة من الحقوق التي كفلها لها القانون.



بوركينافاسو

المساواة في الأسرة ضرورية

- تشمل الممارسات الأسرية الإسلامية: المهر، والزواج القسري، وتعدد الزوجات، ورؤية أن الرجل أعلى مرتبة من المرأة. العديد من الحقوق التي كفلها القرآن للمرأة لا وجود لها في الممارسة. هناك خلط بين العادات التقليدية والدين أدت إلى أن الرجل يعتبر بعض الممارسات نابعة من الدين على الرغم من أن القرآن لم يورد لها ذكراً.
- عادةً ما تكون للزوج سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بإدارة العلاقة، وعدد الأبناء، وكيفية تعليمهم. وليس لرأي المرأة إلا دور بسيط، إن وجد، في تلك القرارات.
- يُمنح الرجل حضانة الأبناء، في العادة، لأسباب اقتصادية، بما أن المرأة عادةً ما تكون أفقر من الرجل. بيد أنه لا يوجد ما يمنع القاضي من منح المرأة حضانة الأبناء وتخصيص مبلغ لها للقيام على رعاية الأبناء.
- تواجه الأم غير المتزوجة صعوبات جمة في الحصول على نفقة للأبناء. فلو تجرأت الأم وطالبت بنفقة معيشة من والد أبنائها، فسوف يطالب هو بحضانة الأبناء، وهو أمر مسموح به في ظل النظام الذكوري الذي ينظر إلى الأبناء على أنهم من ممتلكات الأب.
- للعادات المحلية نفاذ مؤثر في كل جوانب مؤسسة الزواج، على الرغم من نصوص قانون الأحوال الشخصية والأسرية. فالزواج بين شخصين ينظر إليه على أنه زواج بين أسرتين. وفي معظم الحالات لا يُسمح للأرملة بالزواج من أي شخص، ولكن تُجبر على الزواج من أحد أبناء أسرة زوجها المتوفى، والذي تصبح له، بذلك، السيطرة على تركة الزوج المتوفى.

المساواة في الأسرة ممكنة

- يكفل الدستور المساواة في الحقوق بين كل المواطنين ويحظر أي شكل من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي.
- تم نشر قانون الأحوال الشخصية والأسرية في عام 1990، وكان ذلك، في جانب منه، نتيجة جهود حركة المرأة ومنظمات حقوق الإنسان. بيد أن الكثيرين يرون أنه "قانون للمرأة".
- يكفل قانون الأحوال الشخصية والأسرية:
 - الموافقة الكاملة والحرية للزوجين.
 - المساواة بين الزوج والزوجة في الحقوق والواجبات والأهلية القانونية.
 - الإدارة المشتركة للأسرة واقتسام السلطة الوالدية
 - تحلان محل فكرة أن الزوج هو رأس الأسرة وله السلطة الوالدية.
 - لكلا الزوجين حق توقيع العقود بالأصالة عن النفس أو بالنيابة عن الآخر.
 - لكلا الزوجين الحق في فتح حساب بنكي أو الحصول على وظيفة دون موافقة الطرف الآخر.
 - الطلاق والانفصال القانوني.
 - الحق في طلب نفقة معيشة وزيارات ومسكن عند وقوع الطلاق.
- تشجع الدولة والمنظمات غير الحكومية العرائس والعرضان على عقد الزيجات تحت مظلة قانون الأحوال الشخصية والأسرة وذلك بتنظيم حفلات زواج جماعي يتم فيها عقد قران عدد كبير من العرائس والعرضان في بلدة واحدة، في اليوم نفسه. ويتم نقل تلك الحفلات على شاشات التلفزة.
- تسعى المنظمات غير الحكومية أيضاً إلى نشر الدراية بالقانون من خلال رفع الوعي والتعليم العام.

التحديات الرئيسية

- نظراً لأن الرجال كثيراً ما يرفضون إبرام عقد زواج رسمي، فهناك الكثير من الزيجات العرفية التي لا يتاح فيها للمرأة الحصول على الحقوق التي كفلها قانون الأحوال الشخصية والأسرية.
- يلجأ الرجال الذين تم عقد قرانهم في ظل نظام الزوجة الواحدة، الذي يُحظر فيها أن يتزوج بأخريات، إلى تغيير محل الإقامة ليستطيعوا الزواج مرة أخرى.
- بعض رجال الدين ينشرون أفكاراً مناقضة لقانون الأحوال الشخصية والأسرية، مثل ادعاء أن الاعتراف بالزواج الديني له نفس وضعية الزواج القانوني تحت مظلة قانون الأحوال الشخصية والأسرية.
- خمسة وسبعون بالمائة من النساء في بوركينافاسو أميات، وكثيرات لا تعرفن حقوقهن. وحتى أولئك اللاتي تعرفن كثيراً ما تقبلن بأوضاعهن القائمة في صمت إن كن تعتقدن أن ذلك أفضل للأبناء.

كندا دولة متعددة الثقافات "أسسها" كدولة قومية المستوطنون الفرنسيون والإنجليز. كانت معاملة الأوروبيين للسكان الأصليين، وما زالت، تشكل قضية كبرى لكل الكنديين. وقد أدى ذلك إلى بذل الجهود للاحتفاء بالتنوع والتعددية الثقافية في كندا ودعم السكان من كل الخلفيات وحمائتهم.

كان أول مجيء للمسلمين إلى كندا في عام 1863، وكانوا قادمين من اسكتلندا. ثم جاء آخرون من لبنان وسوريا في أوائل القرن العشرين، وتلتهم هجرات من البوسنة وألبانيا. ومع انفتاح نظام الهجرة الكندي جاءها مهاجرون من جميع أنحاء العالم خلال الـ 35 سنة الماضية. هناك الآن نحو 600 ألف مسلم في كندا، 90% منهم ولدوا خارجها، ويعيش معظمهم في مناطق حضرية. ويعني استمرار تيار الهجرة على ما هو عليه الآن أن قضايا التكيف ستظل قائمة.



كندا

المساواة في الأسرة ضرورية

- المساواة حق جوهرى للمرأة، إذ بدونها يفشل كل شيء آخر. والمساواة كما تنص عليها القوانين لا تُترجم دائماً إلى أفعال، لذلك يتطلب هذا الأمر متابعة يقظة ودفاعاً عن الحقوق.
- يعترف ميثاق الحقوق والحريات الكندي (1982) والقوانين الكندية بحقوق المساواة للمرأة، ولكن البعض يصر على أن الحريات الدينية ينبغي أن تعلق على حقوق المرأة في المساواة.
- على الرغم من أن معظم الكنديين يقبلون بالتعددية الثقافية بوصفها جزءاً من الهوية الكندية، إلا أن تلك القيمة وتطبيقها على أرض الواقع عادةً ما يكونان محل تساؤل. وذلك أن العنصرية والتمييز ضد المسلمين ما زال قائمين، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنها من

المساواة في الأسرة ممكنة

- لدى كندا ميثاق الحقوق والحريات الذي يضمن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للجميع. كذلك لدى كندا قانون التعددية الثقافية [1985] الذي يُفصل حقوق الجماعات الثقافية والدينية داخل إطار الميثاق الكندي ويوفر للأقليات الحماية ويسمح لها بتطوير هويات متعددة بوصفهم، كنديين، ومسلمين، ومختلفي الأصول العرقية.
- وحد تحالف من المنظمات غير الحكومية النسائية، مدعوماً من الجماعات العمالية، الجهود، سنة 2002، لمكافحة تطبيق أي قوانين دينية - سواء كانت مستمدة من الإسلام، أو اليهودية، أو المسيحية، أو ديانات أخرى - في النظام العلماني. يقول هذا التحالف، الذي أطلق على نفسه اسم "لا تحكيم ديني"، أنه تأسيساً على ضمانات المساواة في ميثاق الحقوق والحريات الكندي، لا ينبغي معاملة النساء المؤمنات على نحو مختلف في ظل قوانين البلاد. في سبتمبر 2005، أعلن رئيس وزراء مقاطعة أونتاريو عدم تطبيق أي قوانين دينية في شؤون الأسرة.

ازدياد في التدابير الأمنية داخل كندا، وبينها وبين الولايات المتحدة. وقد ساهم ذلك في ارتفاع شأن السياسات القائمة على الهوية، والتي كثيراً ما تؤدي إلى ازدياد تأثير الاتجاهات المحافظة والضغط على المرأة المسلمة للتمسك بالهوية الدينية بدلاً من الهوية المتعددة الجوانب.

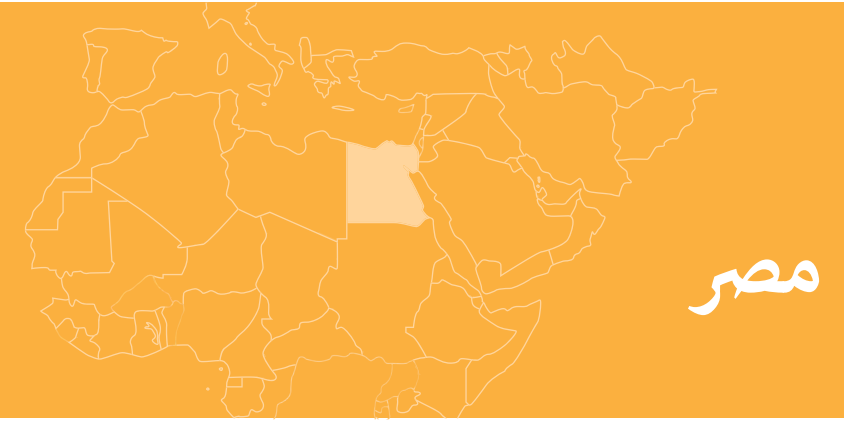
ثار جدل عام واسع، منذ عام 2002، حول إدخال قوانين الأسرة الدينية في النظام القانوني العلماني، وخاصة في اتفاقيات التحكيم الأسرية. تقول الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات الآن بوجود عدم تطبيق القوانين الدينية في شؤون الأسرة؛ ولكن القضية تثار باستمرار من قبل بعض المسلمين والباحثين الذين يصرّون على أن مثل تلك القوانين جزء من حقهم في حرية العقيدة.

مصادر من المجلس الكندي للمرأة المسلمة

- يقوم المجلس الكندي للمرأة المسلمة وعدد من المنظمات النسائية الأخرى بتطوير مواد تعليمية لمساعدة المرأة على فهم التغييرات التي طرأت على قانون الأسرة في مقاطعة أونتاريو. هذه المواد موجهة للمرأة أيضاً كانت عقيدتها، وللمعاقبات، وللناطقات بالفرنسية، ولنساء السكان الأصليين. تشمل تلك المواد:
 - كتاب وضعه فقيه إسلامي ومحامي أسرة بعنوان: Muslim and Canadian Family Laws: A Comparative Primer (المسلمون وقوانين الأسرة الكندية: تمهيد مقارنة). تم تبسيط المعلومات الواردة في الكتاب، فيما بعد، وتقسيمها إلى كتيبات مخصصة لمختلف جوانب قوانين الأسرة مثل: الزواج، والعقود الملزمة بين الزوجين، والطلاق، وحضانة الأبناء، والنفقة، والميراث. تمت ترجمة هذه الكتيبات إلى العربية، والفرنسية، والفارسية، والصومالية، والأوردو.
 - ثلاث نشرات حقائق حول حالات الزواج، والطلاق، بما فيها ما وقع منها خارج كندا ومدى الاعتراف بها في كندا؛ وكذلك التغييرات التي طرأت على التحكيم الخاص الملزم قانوناً، والعقود الملزمة بين الزوجين في ظل قانون الأسرة.
 - حزمة مصادر حول إمكانية اتفاق عقود ما قبل الزواج مع قوانين الأسرة الإسلامية والكندية. سوف تحتوي الحزمة على تحليل فقهي لقوانين الأسرة الإسلامية وكذلك نموذج لعقد ما قبل الزواج.

- ينظم المجلس دورات تدريبية وورش عمل للعاملين في المجال القانوني، ومقدمي الخدمات، والنساء المسلمات أنفسهن، فضلاً عن قيامه بتدريب عضواته في جميع أنحاء كندا حتى تستطعن إقامة ورش عمل في مجتمعاتهن المحلية

تستند قوانين الأحوال الشخصية في مصر، كما هي الحال في العديد من البلدان العربية الأخرى، على الشريعة الإسلامية التي تحدد ضوابط الزواج، والطلاق، والميراث، إلخ. هذا النظام القانوني متميز عن بقية التشريعات المصرية التي تستند إلى القانون المدني الفرنسي. ويهيمن على الخطاب المتعلق بقوانين الأحوال الشخصية الأزهر والكنيسة، وهما المؤسسات الدينتان في مصر، واللذان تتبنيان مقاربات تميل إلى الصرامة والرجعية فيما يتعلق بالإصلاح والاجتهاد في قانون الأسرة.



المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ لا تستطيع المرأة الحصول على الطلاق إلا بعد فترة تصل إلى 3 أو 4 سنوات، نظراً لطول إجراءات التقاضي واشتراط القضاة حضور الشهود في كل القضايا التي لا تُحصى والتي تقدرها بعض الأدبيات بنصف مليون قضية سنوياً.
- ▶ العديد من الأحكام يصعب كثيراً تنفيذها، خاصة تلك المتعلقة بالنفقة، نظراً لتفشي الفساد في السلطة التنفيذية، والافتقار إلى التدريب الملائم، فضلاً عن غياب العقوبات الرادعة ضد الأزواج الذين لا ينفذون أحكام القضاء.
- ▶ بعد أربع سنوات من إنشاء محاكم الأسرة، ثبت أن أحكام القانون والتنفيذ الفعلي له صارت خيبة أمل لكل الأطراف المتعاملة مع هذا النظام (الأسرة، والمحامين، والمنظمات غير الحكومية، والمحللين النفسيين، والأخصائيين الاجتماعيين، والمعاونين القانونيين داخل مكاتب حل النزاعات الأسرية). ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب:
 - معظم محاكم الأسرة لا تحكم بنفقة مؤقتة للزوجة ولا للأولاد، وهو ما يمثل انتهاكاً للقانون ويزيد من معاناة الزوجة والأبناء.
 - نقص التخصص لدى بعض القضاة تنتج عنه أحكام وقرارات متضاربة.
 - عدم وجود إدارة تنفيذية متخصصة لأحكام محاكم الأسرة، على الرغم من أن ذلك يمثل انتهاكاً للقانون الذي أنشأ نظام محاكم الأسرة منذ أكثر من أربع سنوات.

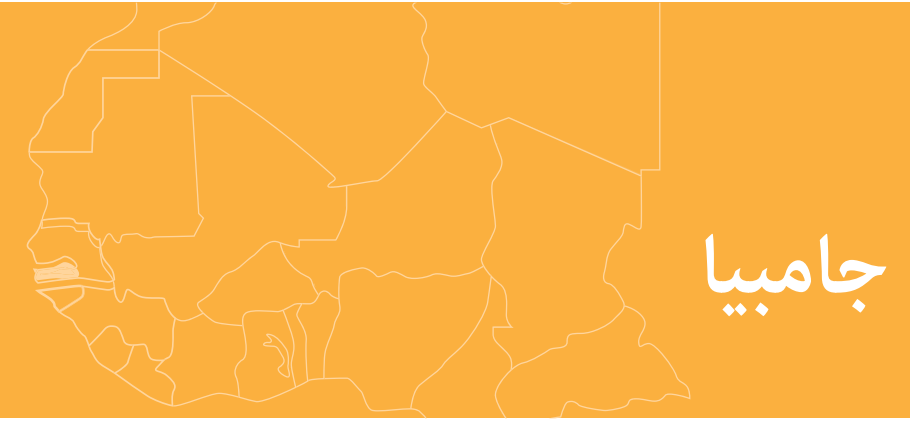
المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ في محاولة لرفع العنت عن المرأة المصرية عند محاولتها إثبات "الضرر" بوصفه سبباً للحصول على الطلاق، استحدث القانون رقم 1 لسنة 2000 "الخُلع"، والذي ركز على توفير آليات لحل مشكلة طول الإجراءات.
- ▶ في سنة 2000 تم تعديل عقد الزواج ليتضمن مساحة خالية تسمح للزوج والزوجة بإضافة بعض الشروط إلى العقد.
- ▶ إنشاء نظام محاكم الأسرة الذي استهدف ضمان مصلحة الأسرة من خلال توفير عدة آليات لحل النزاعات الأسرية وتحقيق العدالة من خلال التخصص.
- ▶ أدخل القانون 4 لسنة 2005 تعديلات على قواعد الحضانة تقضي بانتفاء حضانة الأم عند بلوغ الابن أو الابنة سن 15 سنة، وبعدها يسأل القاضي الابن أو الابنة عما إذا كان يرغب في الاستمرار في حضانة الأم أم لا.
- ▶ هناك العديد من العوامل التي تجعل من المساواة أمراً ممكناً اليوم، خاصة وأن الوضع الحالي في مصر مؤهل لهذا التغيير الذي تدفع إليه العديد من الأطراف، سواء الحكومية أو أطراف منظمات المجتمع المدني. هذا فضلاً عن أن التغيير يدعمه وجود فقه مستنير وحوار مع قيادات دينية تقدمية تدعو إلى التوسع في تفسير النصوص حتى تتسق مع التغيرات التي يشهدها المجتمع دون أن يكون في ذلك اجتراف على النص المقدس نفسه.

نص داخل إطار

- قال البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية، في مذكرته سنة 1996 إن نصوصاً قاطعة الثبوت والدلالة تحكم الأقباط الأرثوذكس في مسائل أحوالهم الشخصية من بينها شريعة الزوجة الواحدة، ولا طلاق إلا لعلة الزنا، وتلك مسائل حسمتها آيات ثابتة في الإنجيل المقدس. وأضاف قداسته أن ما ورد بشأنه نص في آيات الإنجيل المقدس، وما جاء بعقد الزواج، سواء نُص عليه أو لم يُنظَّم في لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس هي أمور لا محل للاجتهاد بشأنها حتى من القائمين على الكنيسة.
- أشار الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، شيخ الأزهر السابق، في يوليو / تموز 1995 إلى أن الذهاب إلى أن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل، وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة، فيه تجاوز لطبيعة الرجل والمرأة. وقال إن نصوص القرآن والسنة لا تجيز هذا التغيير. وكان حينها يهاجم تحديداً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستهدافها لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

يشكل المسلمون 90 بالمائة من سكان جامبيا. وتعتبر جامبيا واحدة من أقل الدول نمواً على مستوى العالم، إذ تضم مساحات شاسعة من الفقر في ثلاث من مناطقها الإدارية السبع، فضلاً عن تزايد الفقر في المناطق الحضرية في السنوات الأخيرة. يضمن الدستور في جامبيا المساواة في الكرامة وفي المعاملة بين الرجل والمرأة. بيد أن تلك المواد أضعفتها حقيقة أن الدستور يُعرِّف قانون الأحوال الشخصية بأنه "الشرعية". هناك قانون للأسرة، ولكنه غير معروف إلى حد بعيد لدى العديد من النساء، وليس من الواضح ما إذا كانت محاكم القضاة تستند إليه أصلاً. ويعتبر تشويه الأعضاء التناسلية للفتاة، والزواج المبكر والقسري والمدبر، وميراث الزوجة (عندما يرث أحد أقارب الزوج المتوفي في الأرملة)، وتعدد الزوجات، والنفقة وحضانة الأبناء كلها من المجالات التي تنازل فيها المرأة في الأسرة المسلمة في جامبيا.



جامبيا

المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ لا تتمتع المرأة بفرض متساوية، مما يجعلها عرضة للقمع وفي وضع التابع الذي تفقد فيه قوتها وصوتها. يستند تبرير الاستمرار في ظلم المرأة إلى تفسيرات دينية، وإلى الثقافة والتقاليد.
- ▶ تعاني محاكم القضاة من نقص في القضاة المؤهلين، ومع ذلك لا يتم تعيين فقيهاً في تلك المناصب لأن الفقهاء المسلمين في جامبيا لا يعترفون بأهلية المرأة لتولي منصب القضاء. العديد من القضاة الحاليين لا يعرفون الإنجليزية، فيعتمدون بالتالي على التقاليد وعلى الممارسات التي ثبت أنها تُهمِّز ضد المرأة.
- ▶ تسمح قوانين العمل، من حيث المبدأ، بعمل المرأة، ولكن معظم النساء تحتاجن إلى إذن من الزوج للقيام ببعض أنواع العمل.
- ▶ تُدخَل الشابات الصغيرات زيجات تعددية وهن في سن 13، أو 14، أو 15 سنة، ويُضخَى بتعليمهن في سبيل ذلك، وهو ما يسلبهن أي قوة فتصبحن تابعات في الزواج وفي الحياة العامة.
- ▶ يعتبر الطلاق التعسفي القائم على حجج واهية ممارسة شائعة في جامبيا.
- ▶ تتأسس المرأة أكثر من 13 بالمائة من الأسر في جامبيا. رؤوس الأسر هؤلاء غير معترف بسلطتهم في الأسرة، ويتم التمييز ضدهم لأنهن نساء.
- ▶ تتم مهاجمة الناشطات في برامج الإذاعة وفي حُطَب الجمعة في مسجد المجلس التشريعي من قِبَل بعض فقهاء المسلمين. وتوصف الناشطات بأنهن مطلقات، معاديات للإسلام، متأثرات بالغرب، وتتلقين التمويل لتأليب النساء على الرجال.
- ▶ عندما تم تقديم البروتوكول الإضافي للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) إلى مجلس الشعب، كان هناك خلاف حاد حول البنود التي ترمي إلى الحفاظ على سلامة جسد المرأة وكرامته (مثل تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، والزواج المبكر أو القسري، والميراث، والصحة الإنجابية، والإستفادة بخدمات تنظيم الأسرة). واستخدم أعضاء مجلس الشعب حججاً دينية لإبداء التحفظات على بعض تلك البنود. قامت منظمات حقوق المرأة والناشطات في هذا المجال بتعبئة الجهود حول تلك القضايا، واعتمدن على رجال الدين التقدميين وعلى درابتهن الخاصة بالدين لتحدي تلك التحفظات. أصبح من الواضح أن تحركات أعضاء البرلمان كانت تتعلق، في حقيقتها، بالحفاظ على القيم الذكورية والسيطرة على المرأة أكثر من كونها تتعلق بتعاليم الدين.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ صدقت جامبيا على كل المعاهدات بروتوكولات الدولية التي تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة، وبُذِلت الجهود لتنفيذها. وقد دفع تجذُّر الوعي بحقوق المرأة في تلك المواثيق الفقهاء المسلمين إلى مناقشة حقوق المرأة داخل سياق الإسلام. وتتحدى ناشطات حقوق المرأة التفسيرات على أساس حقائق تجارب النساء المعاشة.
- ▶ تعي المرأة أن البنى الاجتماعية والقانونية ليست منقوشة في الحجر وأن المساواة والعدل يجب تحقيقهما من أجل استعادة كرامة المرأة كما نص عليها القرآن، وخطابات حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية والإقليمية. وتعني المرأة أيضاً أن معرفة الإسلام لم تعد حقاً خالصاً للرجل وحده، وأنه من الضروري أن ينخرط الجميع في التعامل مع النصوص.
- ▶ بذلت منظمات حقوق المرأة وبعض الفقهاء جهوداً من أجل تحسين الوضع، وشملت تلك الجهود:
 - تنظيم مبادرات مجتمعية تضم الأسر، والسلطات المحلية، والمشرعين، والسلطة القضائية، من أجل دفع رفاة المرأة وتيسير الوعي بالحاجة إلى المساواة والعدل في قوانين الأسرة.
 - المناداة المثمرة بالتصديق على بروتوكول مابوتو في عام 2005.
 - المساعدة في عملية الإصلاح القانوني في 2007، بناءً على طلب لجنة الإصلاح القانوني، فيما يتعلق بقضايا المرأة، بما في ذلك توفير
- ▶ المعلومات حول ظروف النساء داخل أسرهن، والتوصية باتخاذ خطوات من أجل إدخال إصلاح فعال في القانون.
- الضغط من أجل عرض المسودة الأولى لقانون المرأة 2008 على مجلس الشعب. لا زالت الجهود تبذل من أجل الدفع في اتجاه الموافقة على هذا القانون.
- استخدام التواريخ والأحداث الدولية من أجل الدعوة إلى التصديق على البروتوكولات والقوانين المتعلقة بحقوق المرأة.
- ▶ تقاوم المنظمات والناشطات الهجوم بتبني عملية استشارة استراتيجية. فعندما تم منعهن، على سبيل المثال، من الظهور في تليفزيون الدولة، توجهوا إلى وزير الدولة للمعلومات والتكنولوجيا، وهو ما أسفر عن ظهورهم في التليفزيون الوطني.
- ▶ في البرامج التي تهدف إلى الوصول إلى مناطق بعيدة، يُدفع المشاركون إلى توجيه الأسئلة إلى رجال الدين المحليين حول ما إذا كان من باب التقاليد أم من باب الإسلام أمر المرأة بالزواج قسراً، أو حرمانها من ميراثها، أو المطالبة بتشويه أعضائها التناسلية حتى لو كان لذلك آثار سلبية على صحتها وجنوستها. في بعض المجتمعات تُستخدم المساجد أماكن اجتماع لمناقشة عمل ناشطات حقوق المرأة؛ كذلك أصبح تشويه أعضاء المرأة التناسلية من بين موضوعات خطبة الجمعة.

قصص من الحياة

فاتو: "عندما ذهبت أطلب العدل في محكمة القاضي فيما يتعلق بنفقة أبنائي، قال لي القاضي عودي لبيتك وافعلي مثلما فعلت أمك، أي أن التزم الصمت ولا أشكو أبداً." سارجو: "عندما مات والدي ترك لنا قطعة أرض وقيل لي إن المرأة لا ترث في الأرض لأنها سوف تتزوج من أسرة أخرى. عندما ذهبت إلى القاضي وإلى الشيوخ قالوا لي إن أخوتي على حق."

تاميل نادو ولاية كبيرة في جنوب الهند. وفقاً لتعداد السكان الذي أجري سنة 2001 يشكل المسلمون نحو 6 بالمائة من سكان تاميل نادو، ونحو 13.4 بالمائة من إجمالي سكان الهند. قانون الأحوال الشخصية الإسلامي في الهند غير مدون إلى حد بعيد؛ إذ أن التشريع القائم مضطرب ومجزأ ولا يستجيب لكل الاحتياجات المتعلقة بحياة الأسرة المسلمة. ويعتمد تفسير قانون الأحوال الشخصية الإسلامي على المحاكم، فيما عدا حالات محددة وهي تلك المتعلقة بفسخ الزواج وحق النفقة. هناك قوانين خاصة بكل ولاية تسمح بتسجيل الزواج، ولكن ليس هناك قانون زواج أو طلاق، وكل ما هو قائم يعتمد على السوابق القانونية. يركز الكثير من الجدل الدائر حول قانون الأحوال الشخصية في الهند على الإصلاح القانوني، بيد أنه لا يعبر كثير اهتمام لسوسيولوجية الأسرة أو لثقافات الإقامة والأمومة، والتي يعود الكثير منها إلى عادات غير إسلامية كما يعود إلى معتقدات إسلامية أيضاً.

الهند (تاميل نادو)

المساواة في الأسرة ضرورية

- ◀ في تاميل نادو لا تعي البنى الاجتماعية الأوسع - سواء الشرطة أو المحاكم المدنية المحلية، أو جماعات المجتمع المدني، أو الأحزاب السياسية - واقع حياة المسلمين كونهم أقلية. فلو ذهبت امرأة مسلمة إلى مركز الشرطة المحلي لتشتكي من تجاوزات الزوج، عادةً ما يكون الجواب: "لكم قوانينكم الخاصة، لا نستطيع التدخل، لا تأتي إلينا". ويرجع هذا الرد إلى فهم مجتزأ للمادتين 25 و26 من مواد الدستور الهندي والتي تكفل للأقليات ممارسة شعائرهم الدينية وعاداتهم وشرائعهم دون إعاقة، كما يرجع أيضاً إلى أحكام مسبقة غير محددة ضد المسلمين.
- ◀ من الصعوبة بمكان العثور على محامين - أو حتى جماعات مجتمع مدني أو جماعات سياسية - على دراية بالسوابق القانونية لقضايا المسلمين أو بالجدل الواسع حول قانون الأحوال الشخصية والأسرة في السياق الإسلامي في الهند. وتزداد الصعوبة، بطبيعة الحال، في البلدات والقرى.
- ◀ الأمور التالية عادةً ما تعتبر مقبولة في زيجات المسلمين في تاميل نادو:
 - الزواج المبكر، بموافقة العروس أو دون موافقتها.
 - تعدد الزوجات، مع احترام تعاليم القرآن في هذا الشأن أو عدم احترامها.
 - التطلق ثلاثاً.
 - حل النزاعات الزوجية خارج إطار القانون في حضور قاضي أو حضرة (شيخ) محلي، وكثيراً ما يشمل ذلك مسائل متعلقة بالملكية والمسكن وما إلى ذلك.
- ◀ ممارسات أخرى يرفضها المجتمع بوجه عام أو يدينها، وتشمل:
 - قبض ودفع الدوطة (مهر تدفعه أسرة العروس إلى العريس).
 - عدم الوفاء بشرط المهر إلا في جانبه الشكلي المحض.
 - المبالغة والبذخ في الزيجات.
 - إبرام الزواج في ظل ادعاءات كاذبة، خاصةً عندما يكون العريس يعاني من عدم استقرار عقلي أو خلل جسدي.
- ◀ تواجه المرأة المسلمة مشاكل متعددة، عبر مختلف الطبقات الاجتماعية، لم يتعامل معها المجتمع ولا النظام القانوني:
 - عادة ما ينشأ الفقر في حالات الزواج المبكر، فتجد الفتاة الصغيرة نفسها مجبرة على تحمل صدمتي الزواج والجنس بين يدي رجل مسن.
 - تدفع الأمية المرأة إلى التشغيل الذاتي بمقابل زهيد أو العمل مقابل أجر هزيل، مما يترك أثره على الزواج وعلى حياة الأسرة.
 - تؤدي هجرة الرجال إلى دول الخليج وجنوب شرق آسيا، تاركين خلفهم الزوجات، إلى إساءة الظن في حفظ المرأة لزوجها الغائب/ أو نشوء علاقات سرية خارج نطاق الزوجية.
 - لا يناقش في العادة عدم التوافق الجنسي، وإن حدث وُضِعَت المرأة في صورة سلبية غير كريمة.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ على الرغم من عدم تحديد حكومة الهند لموقفها من قانون الأسرة في السنوات الأخيرة، فأحياناً ما يحاول القضاة تعريف مرامي القرآن بالنسبة للمرأة، فيأمرون، على هذا الأساس، بتدابير عقابية أو تعويضية. وقد كانت تلك الأحكام، في السنوات الأخيرة، إيجابية تجاه المرأة إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال، أعلنت المحكمة العليا أن الطلاق ثلاثاً غير قانوني، حتى في نظر تعاليم الإسلام والفقهاء الإسلامي.
- ◀ توصلت جماعات المجتمع المدني إلى نصوص تشريعية بديلة، بما فيها "نكاح نامه" نموذجية.

جماعة مسلمات تاميل نادو

ظهرت جماعة مسلمات تاميل نادو كرد فعل على وجود عدة آلاف من جماعات الرجال المرتبطة بالمساجد الكبرى في كل قرية وبلدة، والتي تعتبر منتديات مجتمع تناقش فيها كل الأمور المتعلقة بالأمّة. ولا يُسمح للمرأة بالمشاركة في تلك الاجتماعات، حتى وإن كانت لها شكاوى تقدمت بها. أصبحت جماعة المسلمات مكاناً تأتيه النساء لرفع مظالمهن، بل وللنظر في القضايا والبث فيها بشكل جماعي. وقد ثبت أن هذا الأسلوب يؤدي إلى تمكين كبير للمرأة، بل وحظي، خلال السنوات القليلة الماضية، بدعم بعض الجماعات التي يرأسها رجال أيضاً. ومن الأمور المهمة كذلك أن مجرد وجود جماعة للنساء قد مثل ضغطاً على الجماعات التي يرأسها الرجال حتى تصبح أكثر حساسية تجاه قضايا الخلافات الأسرية وحق المرأة في العدل والمساواة، خاصةً في ظل تأكيد الجماعة على الضمانات التي يكفلها المجتمع لزواج كريم وعادل، بما في ذلك دفع المهر على النحو الملائم، والحصول على موافقة العروس، وتحديد شروط الزواج، إلخ.

وتركز جماعة المسلمات على اهتمامها بتأمين المساواة والعدل للمرأة في الأسرة مستعينةً في ذلك بالإشارة إلى نموذج آل الرسول (صلى الله عليه وسلم) أنفسهم، وللدور الذي لعبته زوجاته، خاصة السيدة خديجة (رضي الله عنها). وقد سعت الجماعة إلى القيام بنشر واسع للسوابق القانونية الإيجابية ولقرارات المحكمة العليا المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وذلك من خلال المنتديات واللقاءات العامة. كذلك بدأت الجماعة تتحدث عن أهمية تعليم المرأة وتوظيفها حتى تصبح قادرة على تبوؤ مكانة مساوية في الأسرة تكفل لها قدراً من الاستقلال، وتسعى الجماعة حالياً لكسب دعم المحاميات المسلمات لقيصتهن.

يشكل المسلمون أكثر من 80 بالمائة من سكان إندونيسيا، البالغ عددهم 234 مليون نسمة، وهو ما يجعلها أكبر دولة إسلامية من حيث العدد في العالم. يحكم المسائل المتعلقة بالزواج قانون الزواج 1974، والذي كان يُعتبر، حين صدوره، أفضل توفيق بين المدافعين عن حقوق المرأة والجماعات الدينية. شهدت إندونيسيا في العقد الأخير عملية تحول اجتماعي - سياسي تاريخية بعد 32 عاماً من الحكم الدكتاتوري. في عام 2004 تم تمرير قانون العنف الأسري، وتنازل جماعات المرأة الآن من أجل إصلاح قانون الزواج بما يعكس قيم العدل والديمقراطية الحالية.

تعمل المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية جنباً إلى جنب؛ إذ للمحاكم الشرعية الولاية على القضايا التي يكون أطرافها مسلمين وتتعلق بمسائل الزواج، والطلاق، والتصالح، والنفقة. وتستند المحاكم الشرعية ومكتب الشؤون الدينية في قراراتهم على "مجموعة أحكام الشريعة الإسلامية"، وهي عبارة عن خطوط إرشادية تم تجميعها في الثمانينيات، وبدأ تطبيقها بموجب قرار رئاسي سنة 1991 لتحقيق اتساق أكبر في الأحكام الشرعية للمسلمين في البلاد.



إندونيسيا

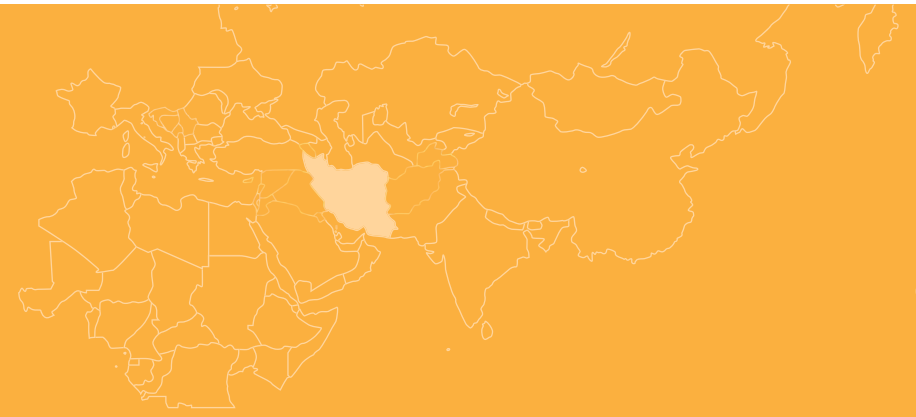
المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ اشتمل قانون الزواج 1974 على مواد تميز ضد المرأة في الزواج والأسرة، وهي:
 - يختلف الحد الأدنى لسن الزواج بين العريس والعروس.
 - التسجيل مطلوب للأغراض الإدارية فقط، ولا يتم في العديد من الزيجات.
 - الزوج يُعرّف بأنه رأس الأسرة، والزوجة بأنها مجرد ربة المنزل.
 - تعدد الزوجات مسموح به بقرار من المحكمة، ولكن الكثير من الزيجات التعددية تعقد خارج المحكمة.
 - الأطفال الذين يولدون خارج نطاق العلاقة الزوجية المشروعة لا يحق لهم المطالبة بإثبات العلاقة بالأب أو الحصول على نصيب من تركته.
- ▶ المرسوم الرئاسي الصادر سنة 1991 حول تجميع القوانين الإسلامية يجور أكثر على المرأة المسلمة لأن:
 - الزواج حالياً عقد بين ذكرين - العريس ووالد العروس أو وليها - وليس بين العريس والعروس.
 - النشوز يؤدي إلى فقدان الزوجة للنفقة وكثيراً ما يستخدم ذريعة لتبرير العنف الأسري.
 - الابنة تحصل على نصف نصيب الابن في الميراث.

- ▶ تنامي الفقر والتفاوت الاجتماعي الاقتصادي، وكذلك النزاعات المسلحة الأخيرة، كلها وضعت المرأة الإندونيسية تحت ضغوط أكبر أجبرتها على تحمل عبء الحفاظ على حياة الأسرة ومستقبل الأبناء. هذا فضلاً عن أن قوانين الزواج والأسرة التمييزية جعلت المرأة المكافحة والفقيرة أكثر عرضة للتمييز والانتهاك.
- ▶ تتزايد أعداد المسلمات اللاتي تصبحن رؤوساً للأسر في إندونيسيا، نتيجة للفقر، والهجرة للعمل، والنزاع المسلح. ولأن المجتمع والدولة لا يعترفان بقيادتهن للأسر، تواجهن عقبات كثيرة في القيام على شؤون الأسرة، إذ تُحرَم من حق الملكية ولا تستطعن رفع الدعاوى القانونية باسم أسرهن. ونتيجة لذلك أصبح هناك تزايد في أعداد الأسر المكروهة على العيش دون الحصول على الحماية القانونية والاجتماعية المناسبة.
- ▶ تتزايد أعداد النساء المسلمات اللاتي تقعن ضحايا للإتجار في البشر، وكثير من الرجال المسلمين ينشطون في استغلال المعتقدات والمؤسسات الدينية، مثل زواج المتعة، لإضفاء الشرعية على مثل تلك الممارسات.
- ▶ العديد من المسلمات تُستخدمن في الأعمال المنزلية لتقمن بخدمات مثل رعاية الأطفال، ورعاية المسنين، والتنظيف، والطهي، سواء داخل إندونيسيا أو في بلدان أخرى في آسيا والشرق الأوسط. هؤلاء النسوة تكافحن ضد التمييز والعنف في سياق ممارسات تشبه ممارسات الإقطاع والاستعباد.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ هناك مجموعة قوية من الفقهاء والأكاديميين المسلمين، داخل الحكومة وخارجها، في إندونيسيا، دأبت على إثارة الحوار العام حول استخدام المبادئ والمناهج الفقهية والتفسيرية التي تلبى مقاصد الشريعة وتسمح بالمساواة بين الجنسين. ودائماً ما تشاركهم المنظمات غير الحكومية النسائية والنشطاء الحوار وتحصل على دعمهم.
- ▶ بدأت المرأة المسلمة في إندونيسيا نشاطها التنظيمي منذ عشرينيات القرن العشرين. وخلال أربعينيات وخمسينيات القرن نفسه رفعت المرأة المسلمة صوتها ضد تعدد الزوجات والإتجار في النساء. خلال سنوات الإصلاح السياسي العشر الأخيرة تم تأسيس أكثر من 300 منظمة جديدة اهتمت بقضايا العنف ضد المرأة وحقوق المرأة في الأسرة، بما في ذلك ما كان في مجتمعات بيزانترين (مدرسة داخلية إسلامية)، وكذلك منظمات نسائية إسلامية ذات قاعدة شعبية عريضة.
- ▶ اشتمل قانون العنف الأسري الصادر سنة 2004 على توفير الحماية للعائلة المنزلية. وشملت مبادرات المجتمع المدني الأخرى التي من شأنها التأثير في حقوق المرأة في الزواج والأسرة مراجعة النص التراتي (عقود اللجين)، المنحاز من حيث النوع الاجتماعي، والذي يتناول حقوق الزوج والزوجة ومسؤوليات كل منهما، ويستخدمه كل البيزانترين تقريباً
- ▶ في إندونيسيا، والمطالبة بفتوى وقانون حول الحقوق الإنجابية يساعدان على التعامل مع ارتفاع معدلات وفيات الأمهات التي ينتج جانب منها عن الإجهاض غير الآمن.
- ▶ في سنة 2005 حاولت وزارة الشؤون الدينية الإندونيسية أن تضع مسودة تشريع بديل لمجموعة أحكام الشريعة الإسلامية. واجتمع، لهذا الغرض، 15 من الفقهاء المسلمين من مناطق عديدة في البلاد وطرحوا أحكاماً وآراء فقهية ودينية من شأنها تطوير فكرة جديدة للزواج قائمة على التفسيرات التقدمية للشريعة الإسلامية ومبادئ المساواة والعدالة. غير أن المقاومة الواسعة من المحافظين الدينيين والمتطرفين أدت بالوزارة إلى سحب القانون.
- ▶ في إطار الإصلاح القانوني والسياسي الواسع النطاق في إندونيسيا، خلال مرحلة الديمقراطية التاريخية هذه، تم الإعداد لطرح عدد من القوانين التي تؤثر على وضع المرأة المسلمة في الزواج وفي الأسرة على النقاش العام واتخاذ القرار السياسي، وشملت: مراجعة قانون الزواج، ووضع مسودة قانون لإصلاح الإجراءات في المحاكم الدينية، ومراجعة قانون العقوبات ليضم مواد عن الاغتصاب.



إيران

المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ لا تزال تسود المجتمع الإيراني الشوفينية وكليشيات النوع الاجتماعي التي تعتبر الرجل أعلى مرتبة. وقد رسخت الحكومة تلك المعتقدات في مراحل مختلفة.
- ▶ على الرغم من أن بنية الأسرة الإيرانية قد شهدت بعض التحولات الجوهرية - حلت الأسرة النووية الحديثة، التي قلما يكون الرجل فيها هو العائل الوحيد، محل الأسرة التقليدية، إلى حد بعيد - لا يزال نفاذ المرأة إلى الموارد والفرص وسيطرتها عليها قليلاً.
- ▶ ازداد مستوى تعليم المرأة وزادت مساهمتها في دخل الأسرة، ومع ذلك لا يعترف القانون إلا بالرجل رأساً للأسرة. يحق للزوج، قانوناً، أن يمنع

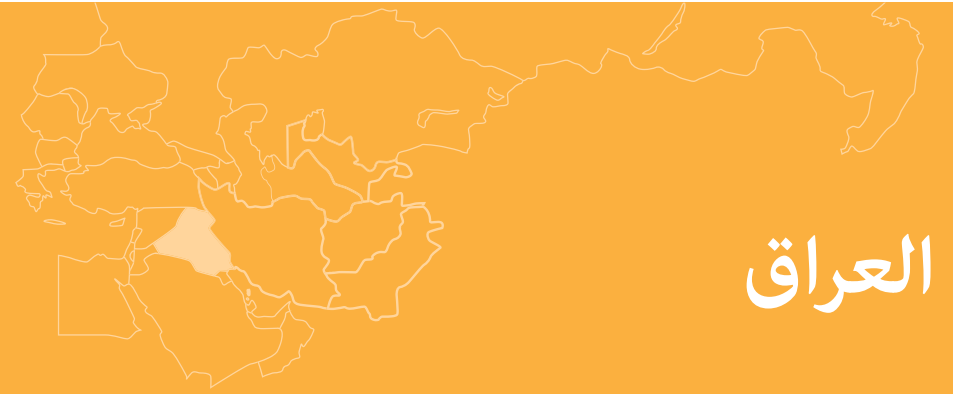
- زوجته من ممارسة حقها في التعليم أو العمل، وعلى المرأة الحصول على موافقة الزوج للسفر إلى الخارج، وعليها الامتثال لمطالبته بالجماع. وليس للمرأة الحق في الطلاق إلى في حالات محدودة. تحصل الفتاة والمرأة على نصيب أقل في الميراث من نصيب الفتى والرجل، ودية دم المرأة نصف دية دم الرجل في حالة الإصابة أو القتل. قوبلت جهود إدخال تغييرات في تلك القوانين والمعايير بمقاومة هائلة.
- ▶ لا يزال النظام يقاوم التغيير والإصلاح، سواء من خلال المواجهات المتعلقة بالإصلاح أو بإدخال قوانين من شأنها زيادة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الأسرة وتعزيز الأيديولوجية التقليدية.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ العديد من الأفراد والجماعات يؤكدون على أهمية إلغاء التمييز القانوني والاجتماعي على أساس النوع الاجتماعي. وقد حاول عدد من النشطاء الملتزمين بالتغيير بما يتسق مع الإسلام محاولة إعادة تفسير الشريعة من أجل إصلاح القوانين التمييزية. تقوم جماعات بتحليل ونقد التشريعات القانونية ذات الصلة، كما تقوم بإجراء دراسات تخرج بيانات وإحصائيات مفيدة. يستخدم النشطاء الوسائط الجديدة مثل المدونات، ومواقع الإنترنت، وقوائم المراسلة بالبريد الإلكتروني، والرسائل النصية، إلخ لنشر الوعي بالقضايا الجارية، وإشراك الجمهور فيها وعرض واقع حياة المرأة.
- ▶ هناك اختلافات في الرؤى والمقاربات بين الجماعات النسائية في إيران، بيد أن تلك الجماعات بدأت تتقارب في السنوات الأخيرة حول الأهداف المشتركة: رفع مستوى وضع المرأة في الأسرة والمجتمع، وإلغاء التمييز والأحكام المسبقة ضد المرأة.
- ▶ في عام 2008 اقترحت الحكومة المحافظة "قانون حماية الأسرة" الذي يخفف من القيود على تعدد الزوجات، بما في ذلك إلغاء اشتراط موافقة الزوجة على الزيجات التالية. واجه مشروع القانون معارضة غير مسبوقة من ناشطات حقوق المرأة، والشخصيات السياسية، والمفكرين الدينيين. تمت تغطية المعارضة في الصحف، ومواقع الإنترنت، والمدونات، وتم جمع توقيعات وإرسال عرائض شكوى، كما نسق النشطاء مع أعضاء البرلمان، ودان بعض رجال الدين القانون. وكان من نتيجة ذلك أن قرر أعضاء البرلمان إلغاء تلك المواد.
- ▶ حدثت بعض تغيرات محدودة، ولكنها مهمة، لصالح المرأة، وشملت:
 - قيود على الطلاق، بما في ذلك اشتراط اللجوء إلى المحكمة، وتقديم تقرير مكتوب عن أسباب استحالة حياة الزوجين معاً، وإثبات عدم وجود جنين. باستطاعة المرأة أن تقيم في مسكن الزوج خلال فترة عدتها، ولها الحق في الحصول على مقابل عملها غير المأجور الذي ساهمت به في بيتها وأسرته (أجرة المثل)
 - إصلاح قانون الحضانة ليصبح الأبناء تحت سن السابعة في حضانة الأم تلقائياً.
 - تصحيح المهر ليتناسب مع التضخم.
 - إصلاح قوانين الميراث التي تعطي للأرملة نصيباً من ممتلكات زوجها غير المنقولة (الأرض).
- ▶ بعض النساء تحمين أنفسهن وتحسبن لأوقات الأزمة بطلب مهر مرتفع عند الزواج. وبإمكانها أيضاً استعمال ذلك كورقة تفاوض لتحصل على التعليم أو العمل أو على حضانة الأبناء بعد الطلاق. بعض النساء تضعن شروطاً في عقود زواجهن لحماية حقوقهن في التعليم والعمل، بينما تطلب أخريات أن تكون العصمة في أيديهن. بعض الأسر تكتب وصايا تمنح البنات نسبة أكبر مما قد تحصل عليه من التركة في ظل قانون الميراث الحالي.

الفرص السياسية

عندما كان أعضاء الحكومة والبرلمان من ذوي التوجهات الإصلاحية، حدثت إنجازات كبرى في الخطط والقوانين التي تعكس المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، وافق البرلمان الإصلاحي (2000 - 2004) على التصديق على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على الرغم من عدم تمرير هذا القرار من الهيئات الحاكمة الأخرى، خاصة مجلس صيانة الدستور. خلال رئاسة محمد خاتمي (1997 - 2005) تم وضع "حل شامل" من قِبَل الأكاديميين والمفكرين الدينيين لتقييم كل القوانين المتعلقة بالمرأة، مثل الدستور، وأقسام في القانون المدني متعلقة بقانون الأسرة، والقانون الجنائي، وقانوني العمل والتأمين الاجتماعي، والإجراءات المدنية والجنائية، على أساس مصادر الفقه الإسلامي. واقترحت تلك الدراسة إدخال إصلاحات جوهرية على القوانين القائمة بهدف تحسين الوضع القانوني للمرأة، كان من شأنها أن تفتح حواراً مهماً وبناءً بين السلطات الدينية، والحكومة، والمجتمع المدني، وجماعات المرأة. وبناءً على هذا "الحل الشامل" أعدت الحكومة في مايو / أيار 2005 مشروعاً لإصلاح بعض القوانين المتعلقة بالمرأة، ولكن للأسف لم يتم أبداً طرحه على البرلمان. كان قد تم انتخاب برلمان يهيمن عليه المحافظون في السنة السابقة، وحتى لو كان قد حدث غير المتوقع ووافق البرلمان على المشروع، كان مجلس صيانة الدستور سيرفضه كما رفض معظم الاقتراحات الإصلاحية السابقة. في يونيو / حزيران 2005 تم انتخاب رئيس محافظ، فكان ذلك نهاية محاولات تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع. تمت ترقية المشروع والخطط الإصلاحية الأخرى جانباً، في انتظار بعثها من جديد عند انتخاب حكومة إصلاحية جديدة.



العراق

يشهد النظام القانوني العراقي حالة انتقالية منذ بدء النزاع الحالي سنة 2003. قبل عام 1959 لم يكن هناك نص قانوني يُعتمد عليه في قضايا الأحوال الشخصية. ثم صدر قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، الذي نظم شؤون الأسرة وكل المسائل المتعلقة بالزواج، والطلاق، والميراث، والولاية على الأبناء وحضانتهم، لكل العراقيين بغض النظر عن الطائفة التي ينتمون لها. وقد أدخلت عدة تعديلات على هذا القانون عبر السنين، كان معظمها لمصلحة المرأة. على أن المادة 41 من دستور 2005 العراقي تنص على أن لأتباع كل دين أو طائفة حرية تنظيم شؤونهم ومؤسساتهم الدينية، بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية. ومن شأن تلك المادة أن تنسخ، عملياً، قانون الأحوال الشخصية وتسمح لكل طائفة بوضع قانون الأسرة الخاص بها، والذي يحتمل جداً أن يكون على حساب حقوق المرأة. وقد نشطت منظمات المرأة العراقية في تنظيم الحملات المناهضة لإقرار تلك المادة. وبما أن الدستور لا يزال في مرحلة المراجعة والتعديل، يظل قانون الأحوال الشخصية هو المطبق.

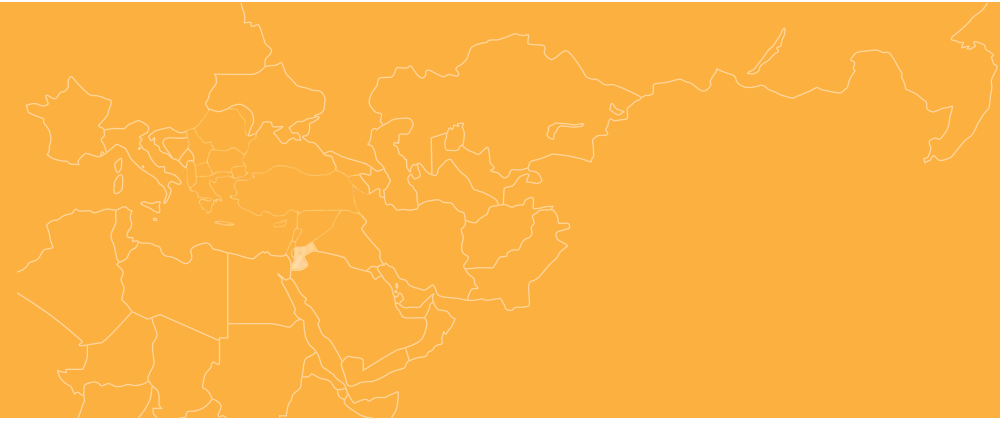
المساواة في الأسرة ضرورية

- تهيمن الذكورة على الثقافة السائدة في العراق، مع تفضيل واضح للذكور على الإناث في كل شيء. فالفتاة عليها أن تطيع أبيها وأخوتها (ثم زوجها بالطبع) وتليي احتياجاتهم، ولهم الحق في الحجر على حرية حركتها. ويُتوقع من كل فتاة أن تتزوج، وإن لم تتزوج قبل أن تصل إلى سن الخامسة والعشرين ينتابها وأسرتها القلق، فإن ظلت دون زواج حتى سن 40-35 سنة اعتبرت مشكلة لأسرتها.
- على الرغم من جريان العادة على سهولة التحاق الفتاة بالتعليم، فعندما تحل فترة ضيق اقتصادي تجلس الفتاة في البيت ولا تذهب إلى المدرسة بينما يستمر أخوتها الذكور في الذهاب إليها. وفي ظل الوضع الأمني المتدهور حالياً، تفضل بعض الأسر عدم إكمال فتياتهن للتعليم لأسباب تتعلق بأمنهن الشخصي والافتقار لوسيلة انتقال سهلة وآمنة إلى المدرسة ومنها. وقد تسبب ذلك في ارتفاع معدلات انسحاب الفتيات من التعليم الثانوي في العراق، خاصة في المناطق الريفية والعشوائية.
- لا توجد قوانين عمل تمنع المرأة صراحةً من العمل. وفي أوقات الحرب اعتمدت العراق على جهود النساء في إدارة البلاد، ولكن بعد عودة

- الرجال من خطوط القتال عادت المرأة إلى المنزل ففقدت بذلك وظيفتها ومصدر دخلها.
- على الرغم من أن المرأة كثيراً ما تكون هي المعيلة للأسرة، فرأس الأسرة في الثقافة العراقية هو الرجل دائماً. وعلى الرغم من أن قانون الأحوال الشخصية العراقي يحفظ للمرأة حقوقها في حالات الطلاق، فإن تطبيق القانون غير مضمون دائماً، ولا تتمتع المرأة دائماً بالحماية من العادات الاجتماعية والتفسيرات الدينية.
- من أهم التحديات الحالية إمكانية إقرار المادة 41 من الدستور الجديد والإلغاء المحتمل لقانون الأحوال الشخصية الصادر سنة 1959. وتستند الحجج المطالبة بذلك إلى أن القانون نشأ في ظل النظام السياسي السابق ولابد من إلغائه كجزء من تغيير النظام، وأن القانون ينتهك ما أقرته الشريعة، وأنه يلغي الحقوق الطائفية الخاصة للمواطنين العراقيين. لقد واجهت المرأة العراقية صعوبات في خلق صوت مستقل للمرأة، على الرغم من وجود 75 نائبة ضمن أعضاء البرلمان العراقي البالغ عددهم 275 عضواً.

المساواة في الأسرة ممكنة

- التحقت الفتاة بالمؤسسات التعليمية منذ إنشاء الدولة العراقية سنة 1921. ودخلت الجامعات في ثلاثينيات القرن العشرين، والتحقّت بالدوائر السياسية في أربعينياته، وتبوأت مناصب اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية. وفي عام 1958 تم تعيين أول وزيرة في العراق وفي المنطقة العربية (د. نزيهة الدليمي). لقد شجع التعليم المرأة على لعب أدوار مهمة في الأسرة والمجتمع، وأظهر المشاكل التي تنشأ عن تبعية المرأة الاقتصادية.
- يشتمل قانون الأحوال الشخصية على العديد من المواد التقدمية التي تحمي المرأة، ومنها حقها في الاحتفاظ بمسكن الزوجية بعد الطلاق لمدة ثلاث سنوات، والمساواة في الحد الأدنى لسن الزواج بين الذكور والإناث، ومطالبة الزوج بإثبات القدرة المالية على توفير نفقة زوجة إضافية قبل أن يتزوج بأخرى.
- قامت منظمات المرأة العراقية بتنظيم حملات من أجل الإبقاء على قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 وإبطال المادة 41 من الدستور العراقي الجديد وقد لقيت تلك المطالب دعم العديد من المنظمات الدولية والجمعيات النسائية غير الحكومية. وتشتمل حجج المطالبة بالإبقاء على القانون على ما يلي:
 - القانون قائم على قراءة متقدمة للشريعة الإسلامية وقامت على وضعه لجنة من الخبراء والفقهاء اعتماداً على كل النصوص
- يوجد القانون بين كل العراقيين ويشجع الترابط الاجتماعي بعيداً عن التوجهات الطائفية الضيقة التي تهدد الدولة العراقية.
- جاء القانون نتاجاً لنضال المرأة العراقية والقوى التقدمية التي كانت تحكم قبل وصول حزب البعث وصادم حسين إلى السلطة، وبالتالي فهو ليس من بقايا النظام السابق.
- من شأن إلغاء القانون أن يتسبب في مخاطر جمة للأسر المختلطة، عندما يكون أحد الزوجين شيعياً، مثلاً، والآخر سنياً، وهي الزيجات التي تمثل نسبة كبيرة من المجتمع العراقي.
- قد يؤدي إلغاء القانون إلى تعميق التوجهات الطائفية وتقسيم المجتمعات وتشجيع المجتمع العراقي على العودة إلى حالة غياب القانون.
- ظل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 يلقي معارضة من القوى الدينية المحافظة طيلة العقود الأربعة الماضية. بيد أن القوى التقدمية والحركة النسائية العراقية نجحت في مقاومة كل محاولات إبطال القانون.



الأردن

المساواة في الأسرة ضرورية

- الولاية: تظل المرأة التي لم تتزوج من قبل تحت سيطرة وليها حتى تبلغ الأربعين. فلو خرجت امرأة على المعايير والتقاليد المقبولة في الأسرة، فحاولت، مثلاً، أن تعيش مستقلة بذاتها، يستطيع الولي أن يطلب من السلطات إعادتها للبيت.
- الوصاية: للجد حق الوصاية على أحفاده لابنه المتوفي. يمكن للقاضي أن يمنح الأم الوصاية، ولكن عليها أن تثبت أنها أهل لها وأن الوصي الأصلي غير أهل لها.
- الحضانة: تبقى حضانة الأبناء مع الأم حتى يصلوا إلى سن البلوغ، ولكن يستطيع الأب اتخاذ القرارات المتعلقة بتعليم الأبناء وإمكانه التوقف عن دفع نفقة الابنة لو رأى أنها متمردة.
- تعدد الزوجات: سبعة في المائة من الزوجات تعددية. تشتت التعديلات التي أدخلت مؤخراً إخطار الزوجة الأولى بالزوجات التالية، ولكن ذلك يمكن القيام به بعد حدوث الزواج بالفعل.
- حقوق الملكية والميراث: على الرغم من أن القانون والشريعة الإسلامية تعطي المرأة الحق في الاحتفاظ بمالياتها منفصلة، تتنازل الكثير من النساء عن أنصبتهم في الميراث إلى الأخوة الذكور. وقد أصبح تقليدياً شائعاً أيضاً أن تُمنح ممتلكات الأسرة إلى الزوج، فتصبح المرأة بذلك غير قادرة على الاحتفاظ بنصيبها إذا وقع طلاق أو توفي الزوج.

- العنف الأسري: عادةً ما يمر العنف الأسري دون عقاب. وقد أظهرت دراسة أجراها المجلس القومي لشؤون الأسرة أن 50.5 بالمائة من النساء التي أجريت عليهن الدراسة قلن أنهن لا تبلغن عن العنف لشعورهن بأن المؤسسات، مثل الشرطة المحاكم، لا تأخذ شكواهن على محمل الجد، ولأن الإجراءات غير مؤكدة ولا عادلة ولا تمنع حدوث انتهاكات جديدة في المستقبل.
- اختيار المسكن: يتعين على المرأة أن تعيش في مسكن زوجها وأن تصبحه إذا غير مسكنه، إلا لو استثنى هذا الشرط في عقد زواجها. يمثل ذلك عقاباً للنساء ضحايا العنف على وجه الخصوص لأنه يجبرهن على الاستمرار في زواج ظالم، حيث يتهددن الإبعاد عن مساندة الأسرة والمجتمع وحرمانهن من النفقة لو اخترن الانفصال.
- جرائم الشرف: إذا اكتشفت الأسرة أن إحدى نساها دخلت في علاقة غير شرعية يتم اختيار شخص من الأسرة لقتلها. تتحمل المرأة وحدها كل تبعات هذا العمل، ولا يؤخذ في الاعتبار دور شريكها في العلاقة إلا إذا كان هناك طفل وأمكن إثبات أبوته له.

المساواة في الأسرة ممكنة

- وفقاً للدستور الأردني الرجال والنساء متساوون في الحقوق والواجبات، بيد أن ذلك لم تتم ترجمته إلى قانون وواقع في المجتمع الأردني.
- ليست كل التشريعات الأردنية مستندة إلى الشريعة. فالقانون الجنائي، على سبيل المثال، يشتمل على أشكال من العقاب لم ترد في القرآن، ولكنه يستند إلى تشريعات أجنبية ودولية. يمكن أيضاً أن يمتد الاستناد إلى تشريعات أخرى إلى قانون الأحوال الشخصية الذي يجب أن يتسق مع القوانين الأخرى ويتطور معها.
- استطاعت المرأة الأردنية أن تصل إلى مناصب لها فيها سلطة اتخاذ القرار، فأصبحت وزيرة، ومحافضة، وعضوة في البرلمان، ومع ذلك يستطيع زوجها أن يمنعها من الخروج من المنزل. ينبغي تعديل هذا الجانب من القانون حتى يتسق مع واقع دور المرأة في المجال العام.
- تستجيب الحكومة للمنظمات النسائية فيما يتعلق بتعديلات قانون الأحوال الشخصية، ومع ذلك فلا تزال هناك مقاومة من قبل البرلمان الذي تهيم عليه العادات القبلية ومن المجتمع الأوسع.
- في 2007 أعلن اتحاد المرأة الأردنية عن تشكيل تحالف من منظمات
- حقوق المرأة لدراسة التعديلات التي يريدون إدخالها على المواد التي تميز ضد المرأة، خاصة في قانون الأحوال الشخصية للنساء المسلمات والمسيحيات، وللدفاع عن تلك التعديلات. تم إطلاق حملة للدعوة إلى إصلاح قانون الأحوال الشخصية على نحو لا يتناقض مع المبادئ الأساسية للدين، أو الاتفاقيات الدولية، أو الدستور الأردني أو التفسيرات الفقهية المستنيرة الليبرالية بوصفها مرجعيته.
- قامت منظمة المرأة العربية بالأردن، مؤخراً، بإجراء دراسة تهدف إلى فهم الموقف الحالي للمنظمات غير الحكومية النسائية من الإصلاح القانوني، خاصة فيما يتعلق بالمواطن الحساسة التي تناولتها الجماعات الإسلامية المحافظة.
- تشارك المنظمات غير الحكومية النسائية في حملة وطنية وإقليمية لرفع التحفظات على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التحفظات على المواد المتعلقة بالأسرة، والجنسية، وحرية الحركة، واختيار المسكن. تم تأسيس شبكة محلية باسم "مساواة" للدعوة إلى إنفاذ الاتفاقية، وتضم الشبكة في عضويتها الآن 82 منظمة غير حكومية نسائية.

يشكل المسلمون نحو 10 بالمائة من سكان كينيا. ويعتبر الفضاء العام هو المكان الطبيعي للرجل في معظم المجتمعات العرقية في كينيا، بينما يُنظر إلى المرأة على أن مكانها الطبيعي هو الفضاء الخاص في المنزل. وتعود حصول المرأة المسلمة على حقوقها في الأسرة والثقافة والتقاليد، بما فيها التأكيد على طاعة الزوجة لزوجها ولأقاربها الذكور. وفي عصر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز، من الضروري التعامل مع مظاهر عدم المساواة والظلم التي تتعرض لها المرأة المسلمة في الأسرة، إذ أنها تغدو أكثر عرضةً لمزيد من مظاهر الظلم نتيجة لهذا الوباء. تفر المادة 66 من الدستور الكيني بوجود محاكم القضاة التي كانت قد تأسست بموجب قانون محاكم القضاة الصادر سنة 1967. بعض جوانب قوانين الأسرة تقع ضمن اختصاص قانون محاكم القضاة وقوانين أخرى، بينما يختص القانون الكلاسيكي بجوانب أخرى من قوانين الأسرة.

كينيا

المساواة في الأسرة ضرورية

كثيراً ما تُعقد الزيجات بشكل غير رسمي، إذ يتولى مراسم عقد النكاح شخص له دراية بالقرآن، ولكن دون أن يقدم أية وثائق لمكتب القضاة. لذلك فكثير من المسلمات لا يمتلكن نسخاً من وثائق زواجهن ولا ما يثبت أنهن متزوجات بالفعل. بعض النساء المسلمات في المناطق الداخلية في كينيا لم تقمن شعائر الاحتفال الرسمية بالزواج

كثير من النساء تلتزم حيال المشاكل الزوجية، بما في ذلك فشل الزوج في تدبير نفقات الحياة، وذلك لأسباب ثقافية. قليل من المطلقات تتلقن نفقة من الزوج السابق.

تقوم محاكم القضاة، المختصة بالفصل في قضايا الطلاق، في بعض الأحيان بالفصل في قضايا الطلاق دون استدعاء شهود إلى المحكمة. في إحدى القضايا التي تم إبلاغ المنظمات غير الحكومية بها، أصدر القاضي وثيقة طلاق في غياب الزوجة. ينبغي تقديم وثيقة الزواج ضمن مستندات قضايا الطلاق لتأكيد قانونية الزواج وإثبات الحالة الدينية للزوجين وأنهما مسلمين. وبما أن الكثير من النساء ليست لديهن وثائق زواج فقد جلب ذلك الكثير من الظلم لهن.

في أحيان كثيرة لا يتطرق القضاة إلى العدة أو تقسيم الممتلكات عندما يفصلون في قضايا الطلاق. ولعلما يكون هناك اهتمام بالعدة في حالات الترمّل. لا يتناول القضاة في كثير من الأحيان مسألة انتقال الملكية، لذلك كثيراً ما تجد المرأة نفسها غير قادرة على الحصول على نصيبها في الميراث.

هناك تفضيل عام للذكور على الإناث في التعليم، مما يجعل الفتاة أكثر حرماناً على أنحاء عدة. وقد أدى ذلك بدوره إلى عدم توازن في المواقع القيادية ومواقع اتخاذ القرار. ولا يزال تمثيل المرأة المسلمة في محافل اتخاذ القرار قليلاً للغاية؛ فمنذ الحصول على الاستقلال لم تدخل البرلمان سوى امرأة مسلمة واحدة فقط. وفي التشكيلة البرلمانية الحالية (-2007)، تم ترشيح مسلمتين لعضوية البرلمان.

كثير من المسلمات في كينيا تعملن للمساعدة في نفقات الأسرة، نظراً للوضع الاقتصادي في البلاد. ولا يسمح الزوج للزوجة بالعمل خارج المنزل إلا لو استطاعت أن تضمن ألا يؤثر ذلك على سلاسة سير الحياة في المنزل.

العديد من الأسر المسلمة تضررت من انتشار وباء نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز وأصيبت به. ووجدت الكثير من النساء أنفسهن وقد أصبحن رؤوساً للأسرة بعد فقد الزوج. تلقى هؤلاء النساء العنت في القيام على شؤون الأسرة نظراً لعدم الاعتراف بهن كرؤوس للأسرة. وقد حرم بعضهن من الميراث ومن الحصول على ممتلكات الزوج المتوفى، وهناك شبه استحالة لديهن في السعي للحصول على إنصاف قانوني.

المساواة في الأسرة ممكنة

العديد من المنظمات غير الحكومية، مثل مركز القانون والبحوث الدولي (كلاريون) ومنتدى المعلمات الأفريقيات، واتحاد المحاميات، وغيرها من منظمات، قدمت دورات تدريبية تهدف إلى تمكين المرأة في مجال الحصول على حقوقها، ودعمها بالمهارات اللازمة للمشاركة في الفضاء العام.

يعترض سبيل تحقيق المساواة والعدالة المعايير الثقافية القائمة والتفسيرات الذكورية للشريعة وعدم الإلتفات إلى واقع الحياة الحالي. يكمن إطار تحسين مصير المرأة في صياغات الشريعة نفسها، والتي يمكن استخدامها لدفع المساواة والعدل في الأسرة.

توفر قوانين العمل في كينيا المساواة في مكان العمل، بيد أن النساء المسلمات اللاتي تعملن كمساعدات منزليات عادة ما تتقاضين أجوراً متدنية وتفتقرن إلى معرفة كيفية الحصول على مساعدة.

تستخدم الحكومة المزيد من القضاة في محاكم القضاة لتمكين المرأة من الحصول على إنصاف قانوني.

دأب مكتب القاضي على تشجيع المتزوجين حديثاً على تسجيل زيجاتهم والحصول على وثائق الزواج لو تم عقد القران في نهاية الأسبوع.

يضم اتحاد المحاميات، فرع كينيا، محاميات مسلمات تستطيعن تقديم المساعدة للنساء المسلمات في مشاكلهن القانونية، هو ما ساعد بالفعل في بعض قضايا الحضانة ونفقة الأبناء.

توفر قوانين العمل في كينيا المساواة في مكان العمل، بيد أن النساء المسلمات اللاتي تعملن كمساعدات منزليات عادة ما تتقاضين أجوراً متدنية وتفتقرن إلى معرفة كيفية الحصول على مساعدة.

سكان ماليزيا متعدّدو الديانات، ويشكل المسلمون نحو 60 بالمائة منهم. لدى ماليزيا نظام محاكم مزدوج، مع تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة والفقه على المسلمين فقط، وذلك في الأمور المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي مثل قانون الزواج، والأوقاف الخيرية، والهيئات، والموارث، والانتهاكات غير المنصوص عليها في القانون الفيدرالي (الانتهاكات الزوجية، والخلوات، وما يؤمّه الإسلام). للهيئة التشريعية للولاية وسلطان الولاية سلطة تشريع تلك الأمور، وهو ما يعني وجود 14 مجموعة مختلفة من قوانين المسلمين في ماليزيا.

قانون الأسرة الإسلامي (الأراضي الفيدرالية) الصادر سنة 1984، والذي تم وضعه ليكون نموذجاً لقوانين الولايات الماليزية، يعتبر، على المستوى الدولي، من بين أكثر قوانين الأسرة الإسلامية تقدماً فيما يتعلق بحقوق المرأة وحمايتها. بيد أن سلسلة من التعديلات أدخلت على القانون منذ عام 1984 أبطلت عملياً العديد من المواد الإيجابية تجاه المرأة والتي كان منصوصاً عليها في الصيغة الأصلية للقانون.

ماليزيا

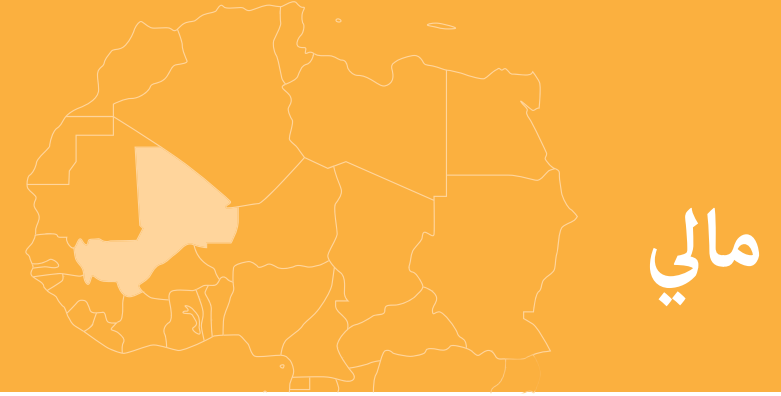
المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ في ظروف استثنائية فقط ويُعقد له عقد زواج خاص ومنفصل.
- حق متساوٍ في الطلاق وعدم إتمام الطلاق إلا بقرار قضائي.
- تقسيم متساوٍ لممتلكات الزوجية بدلاً من الممارسة المعيارية الحالية التي تعطي الزوجة ثلث الممتلكات فقط.
- حق متساوٍ في الولاية والوصاية على الأبناء.
- ▶ احتذاءً بالنموذج المغربي، تقوم مؤسسة الأخوات في الإسلام بإعداد دليل إرشادي لدعم مواد نموذج القانون هذا، اعتماداً على إطار شمولي للحجج من الزوايا الدينية، والاجتماعية، وزاوية القانون والسياسة المحلية، وزاوية حقوق الإنسان العالمية، كما يعتمد أيضاً على نماذج للممارسات الإيجابية في دول إسلامية أخرى فيما يتعلق بكل مادة من مواد القانون.
- ▶ بدأت مؤسسة الأخوات في الإسلام أيضاً حملة تعليم عام على المستوى الوطني، تهدف إلى بناء دعم عبر شرائح واسعة من النساء وجماعات حقوق الإنسان وكذلك على المستوى الشعبي، من أجل الحفاظ على قوة الدفع لإجراء الإصلاح القانوني. وفي عام 2008 قام برنامج التعليم العام بالمؤسسة بتدريب أكثر من 2000 من النساء على المستوى الشعبي في 11 ولاية من ولايات ماليزيا الأربع عشرة. هذا بالإضافة إلى إنشاء شبكة وطنية من الجماعات النسائية الشعبية و"جاهوي" (التحالف من أجل حقوق المرأة المسلمة) للتحديث في قضايا المرأة المسلمة.

- ▶ يحتوي النص الحالي لقانون الأسرة الإسلامي على عدد من المواد التي تميز ضد المرأة، وتشمل:
 - الحد الأدنى لسن زواج المرأة أقل من مثيله لدى الرجل.
 - لا يحق للمرأة الزواج إلا بموافقة وليها، أيّاً كان عمرها، بينما لا يحتاج الرجل لموافقة ولي.
 - على المرأة أن تطيع زوجها، فإن لم تلبه رغباته "المشروعة" اعتبرت "ناشراً"، وهو ما يعني إمكانية أن تفقد حقها في النفقة.
 - يستطيع الرجل أن يطلق زوجته متى أراد، خارج نظام المحاكم، ولكن على المرأة أن تتوجه إلى المحكمة لتحصل على حكم بالتطبيق بناء على عدد من الحالات المحددة جداً والتي تتطلب أدلة مكثفة.
 - قد تفقد المرأة (ولكن ليس الرجل) حقها في حضانة الأبناء لأسباب عديدة، بما فيها "سوء الخلق".
 - ليس للمرأة الحق في الولاية على الأبناء. وحتى عندما تتمتع المرأة بالوصاية على أبنائها، تظل للاب، بوصفه الولي الشرعي، السيطرة على الأمور التي تتطلب موافقة الولي، مثل الحصول على جواز سفر، أو التسجيل للالتحاق بمدرسة أو تغيير المدرسة، أو إجراء جراحة. وقد تم تعديل مواد مشابهة لغير المسلمين سنة 1999 بما يكفل للمرأة حقاً مساوياً في الولاية. ونجحت الجماعات النسائية في الضغط على الحكومة لإصدار توجيهاتها إلى مختلف الوزارات لتسمح بمنح النساء المسلمات بعض حقوق الولاية، ولكن قوانين المسلمين نفسها لم تتغير.
- ▶ في أواخر 2005 تم إقرار تعديلات ارتكاسية على قانون الأسرة الإسلامي في مجلسي النواب والشيوخ. تلك التعديلات زادت من التمييز ضد المرأة بتخفيفها القيود على تعدد الزوجات، واستخدمت لغة محايدة تجاه النوع الاجتماعي حتى تمتد بحق الزوجة في فسخ عقد الزواج إلى الزوج، وسمحت للزوج بالحصول على أمر من المحكمة يمنع زوجته من التصرف في ممتلكاتها خلال سير إجراءات الطلاق، ومكنت الزوج من المطالبة بنصيب في الممتلكات الزوجية مع تعدد زوجاته. ولكن، نظراً لقوة احتجاج المنظمات النسائية والجماهير، أمر رئيس الوزراء المحامي العام بإعادة صياغة القانون. وتم منح الجماعات النسائية مقعداً في مائدة المفاوضات الخاصة بتلك العملية. تم الانتهاء من صياغة قانون جديد وينتظر عرضه على البرلمان.

تضم مالي جماعات عرقية متعددة، على الرغم من أن 90 بالمائة من سكانها مسلمون. المجتمع في مالي ذكوري بشكل أساسي، يسود فيه التمايز بين الأدوار والمهام على أساس النوع، والعرق، والدين. لدى مالي خليط من القوانين المستمدة من القانون المدني الفرنسي، والعادات والتقاليد، ومن الإسلام، خاصة فيما يتعلق بقانون الأسرة. وعلى الرغم من أن نصوص العديد من القوانين تكفل المساواة بين الرجل والمرأة، تعاني المرأة من التمييز في حياتها المعاشية. فقد كانت العادات والتقاليد، بما فيها التفسيرات المحافظة للنصوص الدينية عبئاً على المرأة وعاملاً في منع حصول المرأة على حقوقها بوجه عام وحقوقها في الأسرة على وجه الخصوص.

منذ أكتوبر 1998 انخرطت الحكومة في مالي والمجتمع المدني في عملية تشاركية تهدف إلى إصلاح قانون الأسرة. وأسفرت تلك الجهود عن مسودة قانون الأسرة الذي سوف يتعامل مع الزواج، ونظام الزوجية، والولاية، والميراث، والهبات والوصايا، وأمور أخرى. تنتظر المسودة النهائية للقانون الموافقة عليها.



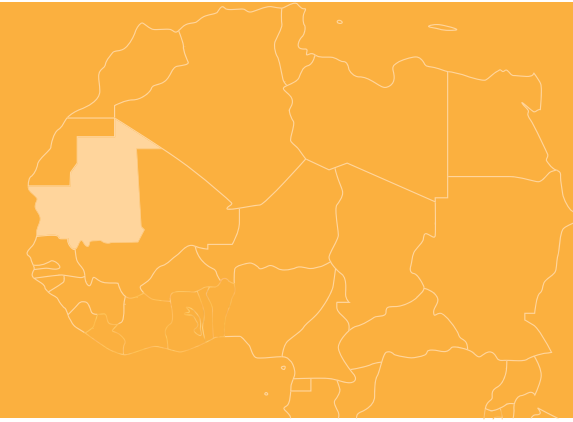
مالي

المساواة في الأسرة ضرورية

- يعتبر الدستور في مالي كل المواطنين أحراراً ومتساوين في الحقوق والواجبات ويمنع التمييز على عدد من الأسس بما فيها النوع الاجتماعي. يتمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق والحريات في ظل الدستور. تنص ديباجة الدستور على أن مالي موقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وقد صدقت مالي على معظم مواثيق حقوق الإنسان الدولية الكبرى.
- المساواة قائمة في العديد من النصوص القانونية. فعلى سبيل المثال، ينص قانون متعلق بالصحة الإنجابية بأن الرجال والنساء سواسية في الكرامة والحقوق المتعلقة بالإنجاب، وأن لكلا الزوجين الحق في الحصول على المعلومات وتقرير عدد الأبناء والفترة الزمنية بين الولادات بحرية تامة.
- اتخذت الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني مجتمعين، وكل على حدة، خطوات تهدف إلى تعزيز المساواة في الأسرة:
 - تم إنشاء وزارة لتعزيز حقوق المرأة والطفل والأسرة سنة 1997، لتعمل مع الوزارات الأخرى من أجل دفع حقوق المرأة والطفل في الأسرة. وتم وضع خطة عمل مؤخرًا لضمان إقرار قانون الأسرة، مع الأخذ في الاعتبار النصوص الدولية التي صدقت عليها مالي.
- تم تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تقليص أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء، وشملت رفع وعي المجتمع المدني، ورجال الدين والتقليديين، والإعلام.
- أنشأت وزارة العدل لجنة استشارية لتعزيز المساواة بين الجنسين في كل الميادين المتعلقة بالنفذ إلى العدالة.
- تعمل الشركات على تحسين وضع المرأة في مكان العمل، معترفةً بالدور الاقتصادي للمرأة وأهمية احترام حقوقها، واحترام التوازن بين العمل والأسرة.
- يكفل قانون الزواج والولاية على الأبناء الصادر سنة 1962 حقوقاً متساوية للمرأة والرجل في العديد من المجالات؛ فللمرأة الحق في اختيار زوجها، والحق في رفض أن تكون زوجة في علاقة متعددة الزوجات. وعلى الرغم من أن الرجل هو رأس الأسرة، فيمكن للمرأة أن تحل محله في حال غيابه أو عدم قدرته على التعبير عن إرادته. للمرأة الحق في امتلاك وإدارة الممتلكات. ولها الحق في طلب إلغاء زواج زوجها بأخرى إذا ما كانت قد تزوجته وليس على ذمته أخريات، أو أن تطلب الطلاق أو الانفصال. تتمتع المرأة بالحماية من الطلاق. للمرأة الحق في الحصول على ولاية قانونية على الأبناء عند وفاة الزوج.

- لعبت المرأة دوراً مهماً في النضال ضد الاستعمار وساعدت البلاد في الحصول على استقلالها. ولكن بعد الاستقلال لم تُمنح المرأة المناصب السياسية والإدارية، بل ظل دورها محصوراً في المهام المنزلية والإنجاب.
- أظهرت دراسة وزارية أجريت سنة 2001 أن معظم النساء كُنَّ ضحايا لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف، وأن معظم حالات العنف التي تعانيها المرأة تدخل الأسرة طرفاً فيها. ليس هناك تشريع للجسم هذا العنف، باستثناء القانون الجنائي.
- يوجد تمييز صريح في بعض النصوص القانونية. ففي قانون الزواج والولاية على الأبناء، ينخفض الحد الأدنى لسن الزواج للفتاة عن مثيله لدى الفتى. وعلى المرأة المتزوجة أن تطيع زوجها، وهو ما يقلص في حالات كثيرة، حقوقها وحرياتنا الدستورية. لا يسمح قانون الجنسية بانتقال جنسية الأم تلقائياً إلى الأبناء. لا يشمل القانون الجنائي على عقوبة على بعض التعدييات مثل تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، والعنف الأسري، والتحرش الجنسي.
- يشتمل واقع حياة المرأة في الأسرة، خارج سياق القوانين على ما يلي:
 - الزواج القسري والمبكر، والذي قد يمثل ما يصل إلى 80 بالمائة من الزيجات في بعض المناطق.
 - لا تتمتع المرأة إلا بمسؤولية صغيرة، في معظم الأحيان، عن اتخاذ القرار داخل الأسرة.
 - بعض الأزواج والآباء لا يسمحون للزوجة أو ابنة بالعمل.
- تعاين الأرمال، في بعض الأحيان، من الازدراء والممارسات المهينة. وبدلاً من أن ترث في تركة زوجها، تصبح المرأة جزءاً من هذه التركة التي يرثها آخرون.
- كثير من النساء تتوفين أثناء الوضع، إذ بلغت نسبة الوفيات 582 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2001.
- تُجبر الفتيات والنساء على الختان.
- النساء هن الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز لأسباب متعلقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية.
- هناك شبه جهل عام بحقوق المرأة والقوانين الدولية. ولم تصاحب التطورات القانونية تغيرات في السلوك الاجتماعي. وعادةً ما تستسلم المرأة لقدرها، معتقدة أنها لا تستطيع تغيير الممارسات المستقرة منذ زمن طويل. هذا فضلاً عن إحجامها عن اللجوء للمحكمة لحل نزاعات مثل العنف الأسري، والانتهاكات، والميراث، إلخ.
- ادعى بعض المسلمين المتدينين أن الإصلاحات التي تنطوي عليها عملية إصلاح قانون الأسرة ليست إسلامية. وقد أدى ذلك إلى تأخير المراحل النهائية للعملية، ليصبح مصير المسودة النهائية للقانون غامضاً.

يبلغ عدد سكان موريتانيا 3.4 مليون نسمة كلهم تقريباً مسلمون. النظام القانوني خليط من القوانين الإسلامية والقوانين المدنية المتأثرة بالقانون الفرنسي. حدد قانون الأحوال الشخصية الذي تمت الموافقة عليه سنة 2001 الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 سنة، واشترط موافقة الطرفين، وتسجيل الزواج، واعترف بحق الأرملة والأبناء في الميراث. على الرغم من أن قانون الأحوال الشخصية يتميز ببعض الجوانب الإيجابية للمرأة إلا أنه لا ينفذ دائماً، حيث أن للتقاليد المحلية تأثير قوي في بعض المجتمعات.



موريتانيا

المساواة في الأسرة ضرورية

تواجه القوانين الموريتانية عدداً من التحديات:

- ◀ **الحد الأدنى لسن الزواج:** على الرغم من أن الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة، لا يزال زواج الأطفال يُمارَس في موريتانيا؛ حيث يتم تزويج فتيات صغار في السادسة، وعادةً ما يكون ذلك في مقابل مبلغ كبير من المال يدفعه للأسرة العريس المسن.
- ◀ **الولاية:** يعتبر قانون الأحوال الشخصية المرأة مواطناً قاصراً بغض النظر عن سنها أو تعليمها، أو خلفيتها الثقافية أو الاقتصادية. وبالتالي ليس للمرأة الأهلية القانونية لاتخاذ القرارات التي تمسها أو تمس أسرته أو أبنائها. ويتعين على المرأة الحصول على موافقة وليها على عقد الزواج.
- ◀ **الوصاية:** تؤول الوصاية على الأبناء القُصر عند وفاة الأب لأسرة الأب بدلاً من الأم. وقد ثبت أن هذا الوضع يمثل إشكالية كبرى في الحالات التي تستخدم فيها أسرة الأب الحقوق المالية والممتلكات الخاصة بالأبناء وتستولي عليها. وحتى يمكن حماية حقوق الأبناء ينبغي أن تكون الوصاية على أموال الأبناء للأم.
- ◀ **الميراث:** في الحالات التي يكون للأب المتوفى فيها بنات وليس له أبناء ذكور، يُقسَّم جزء من تركته على أخوته الذكور وباقي أعضاء الأسرة وليس على بناته وزوجته فقط.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ ركزت رابطة النساء معيلات الأسر، في السنوات الأخيرة، على تتبع مظاهر التمييز ضد المرأة في القانون الموريتاني وتعريفها أمام الرأي العام الوطني. وانطلاقاً من رؤية دينية مجددة سعت الرابطة إلى طرح الشروط اللازمة للتغلب على أشكال التمييز هذه. في هذا السياق نظمت الرابطة ورش عمل شارك فيها خبراء قانونيون وفقهاء في الشريعة وأطراف فاعلة في مجال تعزيز حقوق المرأة والأسرة والدفاع عن حقوق الإنسان، كما قامت أيضاً بإعداد العديد من الدراسات لتأصيل وجهة نظرها من الناحية الشرعية والقانونية.
- ◀ في ورش العمل التي نظمتها الرابطة تم التوصل إلى اتفاق حول نقاط مختلفة:
- ينبغي أن يشتمل قانون الأحوال الشخصية على حق المرأة في اختيار الوكيل الذي تراه مناسباً لإبرام عقد الزواج، وحقها كأم في أن تكون لها الوصاية على ثروة الأبناء بعد وفاة الزوج.
- تركت الأب المتوفى الذي ليس له أبناء ذكور يجب توزيعها على بناته وزوجته فقط دون أخوته الذكور.
- ينبغي ألا يظل الطلاق حقاً أحادياً للزوج فقط، بل يصبح حقاً مشتركاً للطرفين بما يسمح للزوجة أيضاً بالحصول على الطلاق من خلال المحكمة.
- ◀ أجرت رابطة النساء معيلات الأسر دراسة على التحفظ الموريتاني العام على المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أي شيء في الاتفاقية لا يتفق مع الشريعة. وقد ساعدت الدراسة، بنجاح، المنظمات غير الحكومية على كسب دعم مختلف القيادات الدينية التي كانت تعارض الاتفاقية. والأكثر من ذلك أنه تم وضع توصيات وإرسالها إلى الرئيس الموريتاني الذي أمر بتشكيل لجنة قانونية لدراسة مدى إمكانية وكيفية تضمين تلك التوصيات في القانون الموريتاني.

العنف ضد المرأة في موريتانيا

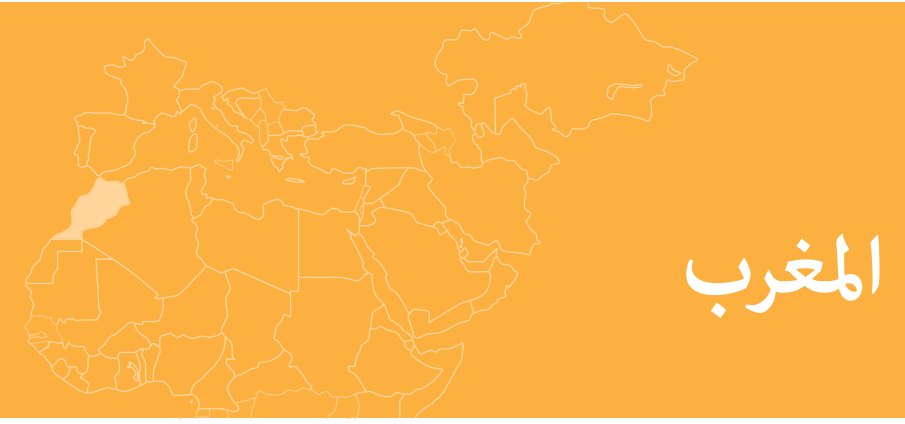
عندما رفعت موريتانيا تقريرها إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2007 أعربت اللجنة عن قلقها من ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة. وقد جاء في التعليق الختامي للجنة ما نصه: "تعرب اللجنة عن قلقها من الافتقار إلى تنفيذ التشريعات وكذلك الافتقار إلى سياسات وبرامج تتعامل مع العنف ضد المرأة. وتعرب اللجنة عن قلقها الخاص من وقوع حالات عنف أسري، واغتصاب، بما فيها اغتصاب من الزوج، وكل أشكال الاستغلال الجنسي للمرأة، ومن استمرار السلوكيات الذكورية التي تعتبر العقاب الجسدي لأعضاء الأسرة، بما في ذلك النساء، أمراً مقبولاً. وعلى الرغم من الإشارة إلى تأكيد الحزب الحاكم على انخفاض إيجابيات الصغيرات علي الطعام، فإن اللجنة تظل قلقة من تلك الممارسة". وهناك قلق كبير آخر فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، ويتمثل في استمرار الإتجار في النساء، بما في ذلك تهريب الفتيات الموريتانيات إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج عبر وكالات وشبكات معروفة.

في عام 2004 أدخل المغرب إصلاحاً هاماً على قانون الأحوال الشخصية (الصادر سنة 1958)، والذي أصبح يطلق عليه الآن قانون الأسرة أو "مدونة" الأسرة. وعلى الرغم من أن الإصلاح لم يشتمل على كل المطالب والاقتراحات التي طرحتها الحركة النسائية، فإن الصيغة الجديدة من القانون تمثل تطوراً مقارنة بالماضي، من الناحية الرمزية والإجرائية ومن ناحية مقتضيات القانون نفسها على حد سواء. وبناء على ذلك صار القانون الجديد يوفر إمكانيات لإدخال المزيد من التعديلات في المستقبل.

يتميز المغرب بكونه بلداً يعرف مرحلة ما يعرف بالانتقال الديمقراطي، ويتطلع إلى مستقبل يقوم على التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وقد كان للتغيرات الاجتماعية الهامة التي شهدتها خلال العقود القليلة الماضية أثر عميق في وضع النساء، كما خلقت تلك التغيرات واقعاً واحتياجات وطموحات جديدة. وشملت تلك التغيرات زيادة التحاق النساء بالتعليم، بما فيه التعليم العالي (أكثر من 40 بالمائة من إجمالي عدد الطلبة)، والمشاركة في العمل المأجور (27 بالمائة من السكان النشيطين) وتحمل مسؤولية الأسر على المستوى الاقتصادي (16.5 بالمائة)، هذا إضافة إلى ارتفاع نسبة استخدام وسائل منع الحمل (أكثر من 70 بالمائة خاصة في الوسط الحضري)، ومشاركة أكبر للنساء في الحياة السياسية والعامة.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ تشمل الإنجازات التي حققها إصلاح 2004:
 - الاعتراف بمبدأ المساواة في الأسرة، بما في ذلك المسؤولية المشتركة وتساوي الزوجين في الحقوق والواجبات المتبادلة.
 - المساواة في الحد الأدنى لسن زواج الرجل والمرأة (18 سنة).
 - إلغاء وجوب طاعة الزوجة لزوجها.
 - إلغاء الولاية الإجبارية للمرأة في الزواج.
 - تنظيم و تقييد تعدد الزوجات.
 - خضوع إجراءات الطلاق إلى مراجعة قانونية لتمكين المرأة من الطلاق (الطلاق الاتفاقي و الطلاق للشقاق) و تسهيل مساطر الطلاق و تسريعا.
 - للمرأة حق أكبر في الحضانة على الأبناء .
 - حق كل من الزوجين في إبرام عقد منفصل يتضمن تفاصيل إدارة و تدبير الممتلكات الزوجية.
 - الاعتراف بحق الطفل في الوصاية، والنفقة، والبنوة الشرعية حتى لو ولد خارج نطاق الزواج.
 - الأحفاد الأيتام يمكن أن يرثوا من الجدود للأم أو الأب على حد سواء من خلال الوصية الواجبة.
- ◀ تستعد الحركة النسائية للنضال في عدد من الجبهات الجديدة:
 - إصلاح نظام الموارد: تشمل الأنشطة الرئيسية في حملة جديدة حول الموارد: (1) إعداد وثائق فقهية لإثبات إمكانية الإصلاح من الناحية الدينية، و حجج اجتماعية حول كيفية التفاف الأسر حول قواعد الميراث الحالية لأنها لا تتسق مع السياق الحالي، و الاتجاه نحو (2) تطوير تحالف بين المنظمات من خلال الدورات التدريبية، والنقاشات، وتكوين الشبكات.
- الحق في أرض الجموع : بدأ مسلسل تفويت الأراضي الجماعية التي تقع حول المناطق الحضرية خلال السنوات الماضية مع تمتع الذكور فقط الذين اعترف لهم الحق في الاستفادة من التعويضات. وقد تمت عدة لقاءات بالمستولين و تجمعات و حركات احتجاجية بما في ذلك اعتصام أمام البرلمان في نوفمبر / تشرين ثاني 2008 للتوعية بالمشكل والمطالبة بإنصاف هؤلاء النساء السلاليات (المنتديات للقبائل المعنية).
- رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: أعلن الملك المغربي، رسمياً، رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك في اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2008. ويرجع هذا القرار، في جانب منه، إلى ضغط الحركة الحقوقية والنسائية طيلة عقدين، وخاصة الحملة الوطنية والإقليمية الجارية منذ 2006 تحت شعار "المساواة دون تحفظ".
- المشاركة السياسية للمرأة: تعبى الجماعات النسائية الجهود لانتخابات 2009 المحلية، وذلك من أجل رفع المشاركة الحالية من المستوى الحالي (0.6 بالمائة). وقد صدر فعلاً القانون الانتخابي في ديسمبر 2008 والذي بمقتضاه سترتفع النسبة مبدئياً إلى حوالي 12 بالمائة.
- إصلاح قانون العقوبات: تضغط الجمعيات النسائية حالياً من أجل إصلاح القانون الجنائي بما يقوي حماية النساء من كافة أشكال العنف والتمييز.
- ◀ تجدر الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة عرفت إصلاحات تشريعية همت قانون الشغل (2003)، بعض مقتضيات القانون الجنائي (2003)، وقانون الجنسية (2007)، والقانون الانتخابي (2008).



المغرب

المساواة في الأسرة ضرورية

- ◀ كان قانون الأحوال الشخصية القديم متخلفاً عن الواقع وعن العلاقات الجديدة بين الرجل والمرأة.
- ◀ وعلى الرغم من إصلاح 2004 فقد استمر التمييز في عدد من الجوانب، شملت:
 - الحد الأدنى لسن الزواج: لم يوضح الحد الأدنى لسن الزواج في حالة تفعيل مبدأ الاستثناء المخول للقاضي. كما ان القضاء، في إطار استعمال سلطاتهم التقديرية، غالباً ما سمحوا بزواج فتيات قاصرات (89 بالمائة من الطلبات المقدمة لزواج القصر، 97.5 بالمائة منهن فتيات).
 - تعدد الزوجات: مبررات تعدد الزوجات غير محددة. كان هناك انخفاض بسيط (3.75 بالمائة) في تعدد الزوجات بين عامي 2005 و2006، ولكن لا تزال تلك الممارسة تؤثر سلباً على النساء الضعيفات اللاتي ليست لديهن موارد لإعالة أنفسهن وأبنائهن.
 - الطلاق: يطلب القضاة أدلة لا ينص عليها القانون للحكم بالطلاق لفائدتهن.
- ◀ توزيع الممتلكات التي تم اقتناؤها أثناء الزواج: مساهمة المرأة بالعمل المنزلي ورعاية الأبناء أو المرضى أو المسنين لا تؤخذ في الحسبان.
- ◀ الولاية على الأبناء: قد تفقد الأم حضانة الأبناء فوق سن السابعة لو تزوجت. ولا تستطيع أن تكون هي الولي القانوني للأبناء إلا في غياب الأب وتحت مراقبة القاضي. ويحتفظ الأب بالولاية حتى لو كانت الحضانة للأم، ولا تستطيع الأم الحاضنة أن تسافر إلى الخارج بصحبة الأبناء دون إذن كتابي من الولي.
- ◀ الميراث: لا تزال تلك المواد تمييزية وغير عادلة بين الجنسين. يفتقد تطبيق القانون الجديد الى تصور شمولي مما يعكس على طول إجراءات التقاضي وعدم كفاية الموارد البشرية للوفاء بالطلب. وتزداد تلك الصعوبات تعقيداً عندما تكون المرأة أحد أطراف التقاضي لأن النساء اللاتي تلجأن إلى المحاكم تعاني معظهن من الفقر وقلة التعليم وتوجهن إلى المحكمة دون مساندة قانونية في الغالب. بعض القضاة يترددون في تطبيق المواد الجديدة معتبرين أنفسهم المدافعين عن "الأخلاق" والأسرة الذكورية.

الاستراتيجيات المتبعة في حملة إصلاح مدونة الأحوال الشخصية

- ◀ تكوين الشبكات: تم تكوين عدة شبكات و ائتلافات حسب تطور السياق السياسي و الاجتماعي للمطالب المتعلقة بالإصلاح. وتمثل التحدي في تطوير هيكل و صيرورات تضمن وجود رؤية وأهداف مشتركة بين مختلف مكونات تلك الشبكات، مع وضع آليات للتدبير والقيادة بما يسهل العمل المشترك والاستفادة من عطاء سائر المكونات.
- ◀ تحليل السياق: تم إجراء دراسة لضمان الفهم الشامل للوضع بالبلد والاكراهات والمقارنات والفرص المتاحة والأطراف المعنية وذلك لوضع استراتيجيات تفاعلية تتسم بالنجاعة والفعالية.
- ◀ استراتيجية التواصل: ركز التحالف على التوجه في نفس الوقت لصناع القرار والرأي العام. وفي هذا الصدد تم استخدام عدد من أساليب وشملت توظيف حالات اجتماعية حقيقية لنساء جسدت مشاكلهن أهم نواقص المدونة. على هامش ذلك تم تنظيم اللقاءات، وإرسال المذكرات، وعقد الندوات الصحفية، وجمع التوقيعات على المطالب، إلخ، وكانت كلها مصحوبة بتغطية إعلامية واسعة.
- ◀ بناء حجج تدعم الإصلاح: طورت حملة ترفع الحركة النسائية من أجل الإصلاح أربعة أنواع من الحجج حول شعار "إصلاح قانون الأحوال الشخصية ضروري وممكن": حجج اجتماعية متعلقة بالتغيرات الاجتماعية والتحديات التنموية الجديدة، وحجج قانونية مستمدة من التشريع الوطني، وحجج حقوقية - المستندة على المرجعية الدولية، وحجج دينية فقهية.

تشمل مصادر القانون في النيجر القانون المدني النابوليوني والقانون الوضعي الحديث، والشريعة الإسلامية، والقانون العرفي. في بعض المسائل مثل ختان الإناث أو الاغتصاب ليس هناك قانون أو سياسات تتعلق بها ويتم تجاهل تلك الممارسات، بوجه عام، أو نفيها من قبل النيجريين. القوانين القائمة محدودة من حيث التطبيق وتثير التساؤلات حول حقوق المرأة المتعلقة بالميراث وشؤون الأسرة. وقد تم الانتهاء من وضع مسودة قانون للأسرة يحمي حقوق المرأة في الأسرة وفي المجتمع سنة 1993، ولكن لم تتم الموافقة عليه حتى الآن ونحن في بداية 2009.

النيجر

المساواة في الأسرة ضرورية

- ◀ لازالت المقولات الشائعة عن النوع الاجتماعي والممارسات التقليدية راسخة في النيجر، وتشمل:
 - الزواج القسري المبكر (نحو 48 بالمائة من نساء النيجر تزوجن قبل سن الخامسة عشرة).
 - تشويه الأعضاء التناسلية للأثني.
 - أشكال متعددة من العنف الأسري.
 - الإتجار في النساء.
 - تعدد الزوجات.
 - الناسور (مضافاً إليه حقيقة أن متوسط سن المرأة عند الحمل الأول هو 14 سنة).
 - الرق والاستغلال الجنسي للمرأة.
- ◀ لا تزال الحواجز المعلوماتية والافتقار إلى التعليم تمثل إشكاليات. نسبة النساء المتعلّقات تدور حول 15 بالمائة فقط، وتصل عند الرجال إلى نحو 43 بالمائة.

- ◀ في غياب قانون للأسرة يهيمن القانون العرفي على قضايا الزواج، والطلاق، والميراث. وهو ما يفرض صعوبات لأن القانون العرفي شفوي ويختلف من مجتمع إلى آخر. هذا فضلاً عن أن الأعراف التي يتبناها النظام القضائي متأثرة بشدة بالمعايير الاستعمارية التي تعود إلى العصر الفيكتوري، والتي تميز ضد المرأة وتعتبر الرجل في مرتبة أعلى منها.
- ◀ يتوخى القضاة الحكمة الشديدة في تطبيق القوانين العرفية في المحاكم إذ تقع على عاتقهم مسؤولية تحديد الأعراف وتطبيقها على وقائع القضية محل النظر، وربما إهمال العرف إن لم يتسق مع المتطلبات التي نص عليها المشرع. بيد أن الأعراف تتطور، ويكون تطورها أسرع في المراكز الحضرية عنه في المناطق الريفية، مما يخلق فجوة واسعة بين القوانين العرفية في مختلف أنحاء البلاد. وقد طورت محكمة النيجر مفهوم "العادات الحضرية"، ولكن المحكمة العليا قضت بأن الأعراف يجب أن تتسق مع "التطور العام للبلاد". القضاة الذين كثيراً ما يكونون من الشباب الذكور لم يتلقوا التدريب اللائم. وقد أدخل المشرع نظام المستشارين لمساعدتهم على فهم المسائل العرفية، ولكن هؤلاء المستشارين عادةً ما يكونون من الرجال أيضاً.

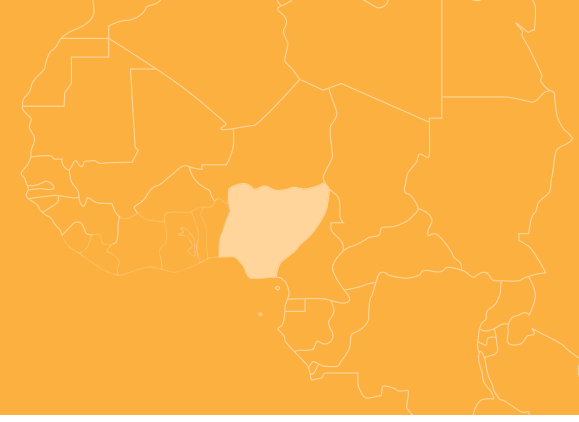
المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ في عام 2003 تمت الموافقة على قانون يجرم الرق. وفي 27 أكتوبر/ تشرين أول 2008 قضت محكمة العدل التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، في حكم مهم، بأن دولة النيجر مذنبية لفشلها في حماية فتاة صغيرة تم بيعها كرقيق وهي في سن الثانية عشرة.
- ◀ صدّقت النيجر على عدد من وثائق حقوق الإنسان المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها.
- ◀ في 2005 قامت وزارة تعزيز تقدم المرأة وحماية الطفل بإنشاء مبادرة ل طرح الحجج المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الإسلام لاستخدامها في رفع الوعي بقضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة في الإسلام والدفاع عنها.
- ◀ أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادرة نوع اجتماعي تهدف إلى دعم وزارة التنمية الاجتماعية والسكان وتعزيز تقدم المرأة وحماية الطفل لخلق بيئة عادلة ومتساوية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. تعمل المبادرة في المجالات القانونية والسياسية، كما تنشط أيضاً في تعزيز المهارات والوعي بقضايا الصحة الإنجابية.
- ◀ تم وضع آليات لتيسير نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال عيادات الاستشارات القانونية التي أنشأتها وتديرها جمعية محاميات النيجر وشركائها.
- ◀ تقدمت "اللجنة النيجرية حول الممارسات التقليدية الضارة"، وهي منظمة غير حكومية محلية، باقتراح إدخال تعديلات على القانون الجنائي تقضي بمعاقبة كل من يحاول أن يرتكب تشويهاً للأعضاء التناسلية بالحبس فترة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين 20 ألف و200 ألف فرنك وسط أفريقيا (40 إلى 400 دولار أمريكي). ولو أدى هذا الفعل إلى وفاة الفتاة يمكن أن يصل حكم السجن إلى فترة تتراوح بين 10 إلى 20 سنة.
- ◀ تم تمرير قانون الحصص سنة 2000، وهو يهدف إلى زيادة تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية. وقد تمت الموافقة على القانون بعد حملة طويلة قادتها المنظمات النسائية من أجل تصحيح المعاملة غير المتساوية بين الرجال والنساء.
- ◀ في 13 مايو / أيار 1991 نظمت النساء أول مسيرة كبرى لهن للمطالبة بحقوق متساوية مع الرجل ورفض الغياب شبه التام للمرأة في مؤسسات صنع القرار. وفي كل عام تحتفل بالذكرى السنوية لتلك المسيرة بالمنظمات النسائية التقدمية، والتي تعتره يوماً قومياً للمرأة في النيجر. بيد أن المنظمات النسائية "الأصولية" تقوم في ذلك اليوم بتنظيم مظاهرات عامة مناهضة لاتفاقيات حقوق الإنسان ومطالبة بإبطال قانون الأسرة.

مسودة قانون الأسرة

في يناير / كانون ثاني 1993 تم الانتهاء من وضع مسودة قانون الأسرة، والذي استهدف تحسين الوضع القانوني للمرأة. ولكن مر خمسة عشر عاماً ولم يتم تمرير القانون بعد. يسمح هذا القانون المقترح للنيجريين باختيار تطبيق القانون الوضعي أو الشريعة الإسلامية ويمنع الطلاق. وينص القانون على أن للزوجين اختيار ما إذا كان سيحق للزوج التزوج بأخرى فيما بعد أم لا. كذلك يوفر القانون تحسناً ملحوظاً في حقوق المرأة المتعلقة بالميراث. ويعترف القانون بالمرأة رأساً للأسرة في ظروف معينة، ويساوي بينها وبين زوجها في مسائل حضانة الأبناء، ويعترف بأهلية المرأة الكاملة في الشؤون المدنية.

لدى نيجيريا أنظمة قانونية متعددة: القانون العام المستمد من القانون البريطاني، والقانون العرفي، والقانون الجنائي الذي وضعته الهيئة التشريعية، والشريعة الإسلامية التي تم العمل بها بدءاً من 1999 - 2002 في 12 ولاية من ولايات الشمال البالغ عددها 18 ولاية. في الولايات التي تطبق الشريعة توجد محاكم شرعية تتولى النظر في قوانين الأحوال الشخصية والعمل بها. وقد لفت نظام الشريعة في نيجيريا الانتباه الدولي في 2001 و2002 عندما أمرت محكمة شرعية بجلد فتاة يبلغ عمرها 13 سنة، على الرغم من استئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف. كذلك ألغيت محاكم استئناف الولايات (سوكوتو وكاتسينا) حكم بالإعدام رجباً صدر على سيدتين اتهمتا بالزنا. تم إلغاء الحكم في القضية الأولى على أساس نظرية "الجنين النائم" في الفقه المالكي، نظراً لرفض المحكمة الاعتماد على اختبار الحمض النووي لإثبات اغتصاب المرأة. وفي القضية الثانية تم إلغاء الحكم على أساس أن الفعل وقع بعد صدور القانون والعمل به. تزعمت جماعات المرأة وحقوق الإنسان الدفاع ونجحت في إلغاء تلك الأحكام.



نيجيريا

المساواة في الأسرة ضرورية

- ◀ يدعي العلماء والقادة التقليديين أن المرأة لا يمكن أن تتساوى مع الرجل في الإسلام. فهم يصرون على أن الإسلام يكفل العدالة، ولكنهم يستخدمون مع ذلك حججاً ذكورية و"بيولوجية" لإثبات أن الرجل والمرأة غير متساويين. ويرمون المرأة، التي تعارض تلك الحجج بآيات من القرآن تؤكد على المساواة، بأنها متبجحة.
- ◀ أصبحت المرأة، بشكل متزايد، عائلته لأسرتها، ولكن الرجل لا يزال يشعر أن لديه الحق أو الامتياز الإلهي بأن يكون هو المسؤول وصاحب الحق في القرارات المهمة. وهو ما يؤثر على المرأة والفتاة سلبياً:
- الحق في العمل: يعتقد الكثير من الرجال أن تقرير ما إذا كانت الابنة أو الزوجة تستطيع إكمال تعليمها هو حق له وحده. ويعتقدون أن المرأة المتعلمة قد تتحدى سلطة زوجها أو أبيها، أو أن التعليم مضيعة للوقت والمال لأن المرأة مكانها المنزل.
- حرية التعبير: كثيراً ما تُخرس المرأة المسلمة لأنها تربت على اعتقاد أن صوتها عورة لا ينبغي أن يسمعه الرجال.
- النفاذ إلى العدالة: كثير من النساء لا تعرفن أن لهن الحق في النفاذ إلى العدالة أو قد تُحرمن من العدالة بسبب التمييز في المحاكم.

- ملكية الممتلكات: الاعتقاد بأن الأقارب الذكور بإمكانهم السيطرة على ممتلكات المرأة يعني أن المرأة كثيراً ما تُحرّم، عملياً، من ملكية الأصول، خاصة الأراضي.
- ◀ تضطلع المرأة والفتاة بمسؤوليات اقتصادية في الأسرة. ونظراً لمحدودية تعليمهن ومهارتهن، تُجبرن في كثير من الأحيان على القيام بالأعمال المنزلية، أو بيع أجسادهن، أو القبول بأعمال قد تتطلب انصياعهن لإغواء جنسي، أو إنتاج منتجات تافهة لتبيعهن بناتهن لحسابهن.
- ◀ زواج الأطفال والزواج القسري شائع ويُبرر بأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قد مارسه. ويتم تجاهل شرط موافقة العروس إلا إذا كانت تلقى مساندة من أحد رجال الأسرة الأقوياء أو من منظمة غير حكومية.
- ◀ كثيراً ما يلجأ القضاة إلى تفسيرات محافظة أو منطوق محافظ في قراراتهم. فعلى سبيل المثال، عندما بدأ العمل بالشريعة قضت المحكمة بثبوت جريمة الزنا في حق عدد من النساء لأنهن كن حبالاً. وعلى الرغم من استطاعة المحكمة الاعتماد على اختبار الحمض النووي لمعرفة الشريك الرجل فقد رفضت المحكمة هذا الاختبار لأنه لم يكن موجوداً في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم).

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ استطاعت منظمات المرأة أن تناضل في قضيتي زنا كبيرتين وتكسيهما. استخدمت النساء محامين وخبراء في الشريعة الإسلامية وفي الفقه، واعتمدن على قضايا مشابهة في بلدان مثل باكستان، وأجرين اتصالات دولية مع مؤسسات مثل شبكة "النساء في ظل القوانين المسلمين" للبحث عن معلومات واستراتيجيات قد تكون مفيدة لهن. منذ ذلك الحين لم يتم إثبات تهمة زنا واحدة في الدرجة الثانية من الاستئناف.
- ◀ النساء في المجتمعات الإسلامية جزء من حركة المرأة النيجيرية الأوسع. في يوليو / تموز 2008 انضمت منظمات مثل "باواباب من أجل حقوق الإنسان للمرأة" (باواباب)، و"مركز تمكين المرأة والمراهقة"، و"خيار دفع وحماية حقوق المرأة" إلى شبكات مثل "منتدى النسويات النيجيريات" من أجل المكافحة الناجحة ضد قانون يهدف إلى منع "الملبس غير المحتشم" في الأماكن العامة.
- ◀ قامت مؤسسة "خيار دفع وحماية حقوق المرأة" بعمل مكثف من أجل الدمج بين ثمانية قوانين، بعضها أصدره مجلس الشعب السابق، للخروج بقانون يرى تحالف من منظمات حقوق المرأة أنه يفضي إلى التطبيق المحلي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا.
- ◀ تُبذل جهود بحثية وتدريبية داخل المجتمعات الإسلامية، ومع العلماء المحافظين والتقدميين على حد سواء، من أجل فهم احتياجات المجتمع، وخاصة احتياجات المرأة المسلمة. وقد أبدى أحد القادة الدينيين التقدميين معارضة علنية للتجاهل الفج لحقوق المرأة في الأسرة المسلمة وانتهاك تلك الحقوق. تقوم حكومة ولاية جيجاوا بتمويل تدريب أعضاء السلك القضائي من أجل ترقية مداركهم والاتساع بها لضمان استجابتهم للاحتياجات المعاصرة للمرأة المسلمة.
- ◀ يصدر عدد متزايد من القضاة المدنيين والشرعيين أحكاماً تناقض معايير مجتمعاتهم. فعلى سبيل المثال ألغى قاضي الأحداث، في قضية رفعها وكسبها مركز تمكين المرأة والمراهقة، زواج طفلة في "يولا" على أساس عدم الحصول على موافقة الفتاة.
- ◀ على الرغم من أن مناقشة إصلاح قوانين الميراث غير مسموح بها، يلجأ الآباء في بعض المجتمعات إلى منح بناتهن بعض الأصول مثل الأرض والممتلكات والذهب والمجوهرات أثناء حياتهم للالتفاف حول قواعد التوريث.
- ◀ ما فتئت ناشطات حقوق المرأة تتغلبن على الاتهامات والعداوات الموجهة لهن، وتنشئن التحالفات بالقيام "بما ليس منه بد": العمل مع المحافظ والتقدمي من القيادات الدينية والمجتمعات والتأكيد على الاحتياجات المشتركة للنساء.

دخل التشريع الإسلامي إلى باكستان في فترة مبكرة، إذ دخلها منذ عام 712 م. واستقر النظام القانوني القائم على الشريعة والفقه فيها بحلول أواخر القرن الثاني عشر الميلادي. خلال فترة الحكم البريطاني، استمر التشريع الإسلامي مستخدماً في الإدارة الرسمية للعدالة. في الوقت الحالي أصبحت قوانين الأسرة مزيجاً من القوانين التشريعية والقانون العرفي القائم على المعايير الدينية.

بدأت النساء في المطالبة بإصلاح القانون منذ أواسط القرن العشرين. وتم التصديق على لائحة قوانين الأسرة الإسلامية سنة 1961، وكانت قائمة، إلى حد ما، على توصيات لجنة قوانين الزواج والأسرة المشكلة سنة 1955. وفر القانون حماية مهمة، رغم محدوديتها، ولكنه لم يكفل للمرأة أي حقوق ملموسة. أقرت لجنة 1975، و1985، و1994 توصيات أخرى، ولكن لم تكن هناك أية محاولة للتعامل مع القضايا بشكل شمولي. حدثت تغيرات إيجابية أكبر في تعديلات قانون محاكم الأسرة 2002، والتي يسرت على المرأة الحصول على الطلاق خُلعاً، وألزمت المحاكم بالفصل في قضايا الطلاق في غضون ستة أشهر. هناك حالياً خمسة عشر قانوناً تتعامل مع قضايا الأسرة المسلمة.

باكستان

المساواة في الأسرة ضرورية

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ تعديلات 2002 التي أُدخلت على قانون محاكم الأسرة، بعد نضال دام لسنوات من الحركة النسائية، تُمثل بعض التغيير الإيجابي.
- ◀ في 2008 أعادت مؤسسة "أورات" إطلاق حركة لإصلاح قوانين الأسرة. وصدرت عدة توصيات عن مجموعة عمل وطنية عقدت لقاءات في أغسطس / آب وأكتوبر / تشرين أول 2008 مع بعض أبرز المحامين والقضاة في البلاد. شملت تلك التوصيات:
 - عدم استبعاد مناطق القبائل من القوانين.
 - حصة للقاضيات النساء في محاكم الأسرة ومواصفات خاصة لقضاة محاكم الأسرة.
 - مواد لتبسيط ودمج بعض المسائل في إجراءات الطلاق.
 - تقييد أكبر لتعدد الزوجات، يشمل وجوب حضور الزوجة الحالية أمام القاضي للتأكد من أن موافقتها جاءت طوعية وبارادة حرة منها، والحق في المسكن، ومسائل متعلقة بالأمور المالية، ونصيبها في تركة الزوج.
 - تقييد أكبر للسماح بعقد زواج للأطفال، وعقاب من قام بإجراء طقوس زواج للأطفال دون الحصول على إذن، وكذلك معاقبة الأهل والولي الضالعين في ذلك.
 - مواد محددة متعلقة بمبلغ النفقة، ودفعها، والعقوبات المترتبة على التهرب منها.
 - حق المرأة في الطلاق المسبب.
 - تفاصيل إجراءات الخلع.
- ◀ أحرز المجتمع المدني في باكستان تقدماً ملحوظاً في العمل مع الحكومة على قوانين المرأة، مثل قانون تعديل محاكم الأسرة 2002، ولائحة (تعديل) القانون الجنائي 2004، وقانون القتل للشرف، وقانون حماية المرأة 2006، وتعديل لوائح الحدود. وعلى الرغم من أن تلك لم تكن نجاحات كاملة، فقد أصبح هناك اعتراف بقضايا المرأة كما نجح صوت المجتمع المدني في خلق ضغط على الحكومة حتى تتحرك.

- ◀ تتسم القوانين المتعلقة بالأسرة بنبرة ذكورية عالية، وتؤثر تمييزياً على المرأة والأبناء. اختلاف الأحكام القضائية ينتج عنه اضطراب، ويترك مساحة للتلاعب بالحقوق وانتهاكها.
- ◀ للزوج وضع مهيمن في الأسرة بوصفه العائل الوحيد لها ورأسها. كثيراً ما تعتمد الزوجة تماماً على الزوج، وهو ما يمنح الزوج قوة هائلة عليها ويجعلها عرضة للانتهاكات.
- ◀ المواد الخلافية والتمييزية في القوانين تشمل:
 - مشروعية تعدد الزوجات. الشرط الوحيد هو إبلاغ الزوج لزوجته الأولى والحصول على موافقتها، ولكن عدم حدوث ذلك لا يقدر في صحة زواجه الجديد ولا تترتب عليه سوى عقوبة صورية.
 - هناك تناقض بين الشروط اللازمة للتقدم إلى مجلس التحكيم للحصول على شهادة طلاق وبين فترة العدة التي تبلغ 90 يوماً. وقد نتج عن ذلك وجود تيارين للسوابق القضائية دون تحديد نهائي وواضح لسيادة أحدهما على الآخر. تم تأجيل حكم من المحكمة العليا حول هذه المسألة لعدة سنوات.
- نفقة الزوجة تستمر لثلاثة أشهر فقط، وهو أمر غير مناسب في بلد لا تستطيع فيه الكثير من النساء الحصول على التعليم أو العمل خارج المنزل. فإذا لم تكن أسرتها راغبة في إعالتها أو قادرة، صارت معدّمة وأسقط في يدها.
- لا يُعترف بعمل المرأة في المنزل على أنه "عمل"، ولا يُعتمد به في أغراض التعويض.
- يخضع الحق في الميراث، خاصة في الأراضي الزراعية، للتقاليد السائدة في الأسرة. الكثير من النساء تُسلب منهن أنصبتهن الشرعية في التركة حتى عندما تحاولن إتباع الإجراءات الإسلامية.
- الوصاية عادةً ما تُؤول إلى الأب لأن لديه وسائل نفقة أفضل. لو آلت الوصاية للأم، فكثيراً ما يتم تحديدها وتمنح إلى الأب لو تزوجت الأم بآخر.
- ◀ الأحزاب والجماعات السياسية الدينية المدعومة من علماء الدين المحافظين لها تأثير قوي وتنجح عملياً في وقف كل محاولات إدخال تشريعات أو تعديلات تقدمية.

قانون الأسرة العثماني (1917) هو القانون المطبق في المحاكم الشرعية في فلسطين 1948 (إسرائيل). تم تطبيق هذا القانون في الدولة العثمانية سنة 1917، وتم التصديق على تطبيقه في فلسطين التاريخية سنة 1919. وقد اعتبرت تلك الخطوة، حينها، خطوة ثورية حيث كانت المرة الأولى التي تتم فيها صياغة أحكام الأسرة الإسلامية في شكل قانون تشريعي. كان هذا القانون يتميز بميزة فريدة وهي أنه تم وضعه اعتماداً على "التخبر"، أي اختيار الأحكام، خاصة تلك التي في صالح المرأة، من بين أحكام المذاهب الفقهية السنية الأربعة. كذلك أضاف القانون أحكاماً لا تستند إلى أي من المذاهب الفقهية الأربعة، وذلك بهدف تحسين وضع المرأة. ولكن، بعد مضي نحو مائة عام على تطبيقه، لم يعد هذا القانون ثورياً ولم يعد يتعامل مع كل احتياجات الأسرة المسلمة المعاصرة.

فلسطين 1948 (إسرائيل)

المساواة في الأسرة ضرورية

بعض المواد الأكثر تحدياً في القانون تشمل:

- يحق للرجل، وفقاً للفقهاء الإسلامي الكلاسيكي التزوج من عدد يصل إلى أربع نساء. القانون العثماني، المطبق حالياً، لا يقيد هذا الحق. وعلى الرغم من أن تعدد الزوجات يتنافى مع أحكام القانون الإسرائيلي، فقد توصلت المحاكم الشرعية إلى سُلُبي للالتفاف حول هذا القانون لتسمح للرجال بالزواج من أكثر من زوجة.
- الطلاق من جانب واحد مقبول في القانون العثماني. موافقة الرجل والمرأة ضرورية للزواج، ولكن يستطيع الزوج أن ينهي الزواج بمفرده من طرف واحد دون موافقة المرأة. على الرغم من أن الطلاق مشروع في الفقه الإسلامي، فمن الممكن أن يُسجن الرجل بسببه، في ظل القانون الإسرائيلي، فترة تصل إلى خمس سنوات. لذلك، يستطيع الرجل أن يطلق زوجته شرعاً، ولكنه يكون بذلك قد ارتكب جريمة.
- هناك العديد من الوسائل التي يستطيع الرجل استخدامها ليطلق زوجته. والنتيجة أن الطلاق تحت إكراه والطلاق تحت تأثير الخمر كلاهما مقبول في القانون العثماني. أما إذا أرادت المرأة الحصول على الطلاق، كان طريقها طويلاً، مؤلماً، مكلفاً.
- لا تأخذ المحاكم المدنية أو الشرعية في اعتبارها انخراط المرأة المسلمة المتزايد في النشاط الاقتصادي.

- المجتمع الإسلامي في إسرائيل غير ممثل بأية هيئة دينية عليا، وليست لديه سلطة تشريعية كذلك التي يتمتع بها الدروز أو مختلف الطوائف المسيحية. لذلك لا يتمتع المسلمون بأي نوع من الاستقلال الديني في إسرائيل.
- تشكل الدولة المحاكم الدينية وتعين قضاتها وفقاً للقوانين المدنية.
- غياب هيئة تشريعية فرض استحالة لتغيير القانون القائم، وهو ما يعني أن محاكم المسلمين لا تزال تطبق قانوناً عمره 90 سنة.
- تقول الحركة الإسلامية إن هناك استحالة لتغيير قانون الأحوال الشخصية لعدم وجود هيئة تشريعية عليا. يعتبر المسلمون أي تغيير في القانون تحدياً للقرآن، وبالتالي فهو مساوٍ للكفر. ويدعون أن إسرائيل لا ينبغي أن تتدخل في استقلالية قوانين مجتمع المسلمين، على الرغم من حقيقة أن البرلمان الإسرائيلي أقر عدة قوانين مدنية تجاوزت القانون الديني وأفرغته من أي محتوى.

المساواة في الأسرة ممكنة

- في العديد من البلدان العربية، مثل سورية والأردن، تم إلغاء القانون العثماني واستبداله بقوانين حديثة.
- تعمل "نساء وآفاق" حالياً على "مشروع قانون أحوال شخصية جديد" يهدف إلى اقتراح مسودة قانون أحوال شخصية تحل محل قانون الأحوال الشخصية الحالي المطبق في المحاكم الشرعية في إسرائيل. سوف يستمد الإصلاح المقترح مواده من الشريعة الإسلامية من خلال انتقاء الأحكام التي تتسق مع روح العصر الحديث والوضع الفريد للأسرة الفلسطينية في إسرائيل. سوف يختار القانون المقترح، ويتبنى، أنسب العناصر وأكثرها تقدمية من الأدبيات والأعمال الفقهية والممارسات التشريعية الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية، وكذلك من التفسيرات النسوية الحديثة للقرآن والحديث. وقد عبر العديد من النسويات ومن قادة المنظمات في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل عن الحاجة لمثل هذا الإصلاح، وكذلك الحاجة لدعم مبادرة في هذا الاتجاه.
- قد يعني قانون أسرة جديد تمتع المجتمع بنوع من الاستقلال في إنشاء القوانين المطبقة على قضايا الأسرة. ربما يفضل أن ينشأ القانون عن عمل المستوى الشعبي بدلا من نشأته عن القوانين المدنية الإسرائيلية.
- نجحت منظمات نسوية أخرى في عملها من أجل تعديل القوانين المدنية التي تؤثر على المرأة، مثل قانون محكمة الأسرة. ومن خلال العمل الجاد والتعاون ضغطت المنظمات في اتجاه تطبيق هذا القانون وشلت أي مقاومة إسلامية أو محافظة.

يتكون المورو، الذين يشكلون 10 بالمائة من سكان الفيليبين، من نحو 13 جماعة من جماعات السكان الأصليين الذين دخلوا الإسلام. وبعد أن كانوا شعباً له في الفخر باعٍ وسلطتَيْن على الأقل، أضحو الآن يتركزون في خمس مقاطعات ومدينة واحدة يتكون منها معاً إقليم مينداناو المسلم المستقل في مينداناو، في الجزء الجنوبي من الفيليبين. وقد فرض تاريخ النزاع مع الإسبان، والأمريكان، والنظام الفيليبيني ضريبته عليهم، فنزحوا عن مواطن أسلافهم، وجرى التمييز ضدهم، وعانوا من آثار نزاع مسلح طال أمده، ليصبح المورو اليوم في قاع مؤشر التنمية البشرية. ويعاني نساء المورو، على وجه الخصوص، من طبقات متعددة من التمييز والتهميش، لكونهن نساء، وأقلية، ومسلمات.

قانون الأحوال الشخصية للمسلمين قانون خاص للمسلمين تم سنُّه بموجب قرار رئاسي في أوج تمرد المورو في سبعينيات القرن العشرين. تطبق كل القوانين الوطنية الأخرى، بما فيها القانون الجنائي، على المسلمين وغير المسلمين من سكان الفيليبين.

الفيليبين

المساواة في الأسرة ضرورية

المساواة في الأسرة ممكنة

إلى مبادرات مكثفة، بما في ذلك في ميدان قانون الأحوال الشخصية للمسلمين.

بعض الممارسات الثقافية أكثر تقدماً من المعايير التي وضعها قانون الأحوال الشخصية للمسلمين. فعلى سبيل المثال، بينما ينص القانون على حصول الأخت على نصف ما يرثه أخيها، تتمثل الممارسة المعتادة في حصول الأخوة والأخوات على أنصبة متساوية، بغض النظر عن النوع، أو الالتفاف على القانون بمنح الابنة هبات قبل الوفاة.

تستطيع المرأة الاعتماد على القوانين المطبقة على كل مواطني الفيليبين، مثل قانون مناهضة العنف ضد المرأة والطفل. قانون الأحوال الشخصية للمسلمين محدود في رؤيته للعنف الأسري، ولكن القوانين الوطنية، باشتغالها على العنف الاقتصادي والنفسي، توفر علاجاً لذلك.

قامت نساء مسلمات بوضع مسودة لتعديل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين وتقديمه إلى مجلس النواب في الكونغرس سنة 2000، بيد أن هذا المسعى لم يكمل بالنجاح. شملت التعديلات المقترحة اشتراط إجراء استشارة قبل الزواج للتأكيد على حقوق المرأة والتزامات الزوج، وإمكانية إبرام اتفاقيات بعد الزواج، قد تشمل خيار الاقتصر على زوجة واحدة، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج ليصبح 18 سنة.

تقوم مجموعة من هؤلاء النساء، الآن، بصياغة الحجج اعتماداً على تخصصات ومقاربات مختلفة - دينية، قائمة على الحقوق، علمية، وحتى دراسات حالة على موضوعات مثل الزواج المبكر. بالإضافة إلى ذلك يتم رفع الوعي وبناء القدرات من أجل بناء قاعدة أقوى وأوسع قادرة على الدفع لتبني التعديلات.

أشارت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في تعليقاتها الختامية 2006 إلى أن النساء المسلمات مجموعة فرعية من النساء اللاتي تحتجن

لا يزال تعدد الزوجات يمارس، ولكن على الزوج أن يُخطر كاتب دائرة المحكمة الشرعية قبل الزواج بأخرى، ليقوم بدوره بإعلان الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته. فلو اعترضت إحداهن عُقد مجلس تحكيم عَجامة لتقرير قبول أو رفض الاعتراضات. بيد أن الزواج يظل صحيحاً لو لم يُتَّبَع هذا الإجراء. ليس هناك احترام لشروط تعدد الزوجات، بوجه عام.

أربعة أنواع من الطلاق متاحة أمام الزوج وثلاثة أمام الزوجة. الطلاق أسهل بكثير للزوج، حيث يستطيع إيقاعه بمجرد التلطف به. أما بالنسبة للمرأة فالفسخ هو أكثر أنواعه شيوعاً، على الرغم من أن إجراءات المحاكم والقائمين عليها لا يتحلون دائماً باللين مع المرأة. الخُلع ليس متاحاً بسهولة إذ لا تقدر عليه سوى التي تملك المال الذي تفتدي به حريتها.

تستطيع المرأة المسلمة ضحية العنف الأسري أن تلجأ إلى الفسخ للطلاق من زوجها، أو إلى قانون مناهضة العنف ضد المرأة والطفل للحصول على أمر بالحماية و/أو الزج بزوجها في السجن.

تشمل المواد التمييزية في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين:

- يجب أن يكون للمرأة ولي عند عقد قرانها، أياً كان سنها أو وضعها، ولا يُطلب ذلك من العريس.
- الحد الأدنى لسن الزوج للذكور 15 سنة، و"سن البلوغ" للإناث. يمكن تزويج الفتاة التي يبلغ عمرها ما بين 12 و15 سنة بمجرد الحصول على موافقة المحكمة الشرعية المحلية. معظم فتيات إقليم مينداناو المسلم المستقل تتزوجن قبل سن الثامنة عشرة.

لا يزال الزواج المدبر يحدث، خاصةً بين العائلات السياسية التي تدخل في تحالفات مع بعضها البعض. في بعض المناطق يخطف الرجل المرأة ثم يجبرها على الزواج منه تحت التهديد بالقتل أو بتر الأعضاء. يُنظر لأعمال الاختطاف هذه بأسف، ولكنها ممارسة مقبولة ثقافياً.

يُدفع المهر لوالدي العروس أو الوصي عليها أو يستخدم في تغطية نفقات الاحتفال بالزواج، بدلاً من أن يُدفع للعروس.

الزواج المختلط بين المسلمين وغير المسلمين يعتبر فاسداً، أو بالأحرى سليماً عندما يكون الزوج مسلماً، وباطلاً عندما تكون العروس مسلمة.

تشمل الحقوق والالتزامات الخاصة بالمرأة إدارة البيت، وممارسة عمل مهني بموافقة الزوج (مع إمكانية اعتراضه لو كان دخله كافياً لنفقات الأسرة)، واحتفاظها بملكية ممتلكاتها الخاصة وإدارتها، والتمتع بمعاملة مساوية وعادلة لو تزوج الزوج بأخرى.

تحديد السياق

السياق الذي تعيش فيه نساء المورو قاسٍ للغاية. الفقر، وقطع الطرق، وصراعات العشائر (ريدو)، والاختطاف، ومطالبة المورو بالحق في تقرير المصير والذي لم يُحل إلى الآن، واستمرار تدهور الزراعة والصناعات المحلية، كلها تجعل الحياة في تلك المنطقة غير مستقرة على نحو يفوق كل تصور. العديد من نساء المورو محرومات من التعليم الأساسي وتعملن، أكثر من الرجال، في الأعمال الشاقة، وتلك التي لا تتطلب مهارات، فضلاً عن عملهن في المنزل دون أجر، ناهيك عن هجرتهن للعمل في الشرق الأوسط وفي بقاع أخرى من آسيا. عمالة الأطفال منتشرة في حقول الأرز والذرة، والموز، وقصب السكر، وفي المحاجر، ومحطات الحافلات، ومنطقة الميناء. الفتيات تعملن في غسيل الصحون، وكنادلات، وبنائعات، وعاملات منزليات، أو في نوادي الترفيه حيث تصبحن عُرضةً للإتجار والدعارة. المرأة أكثر شقاءً من الرجل، بنسبة كبيرة، فيما يتعلق بمتوسط العمر، والحصول على التعليم، ومستوى المعيشة.

المصدر: تقرير مقدم إلى "مساواة" بالإنجليزية من "نساء الحق في بانجسامورو"، وهي مجموعة من النساء المسلمات المطالبات بحقوق المرأة في سياق الإسلام والثقافة. عضوات نساء الحق نساء منتديات إلى المنظمات غير الحكومية التالية: مركز الاستشارات القانونية البديل (ساليجان)، شبكة محاميين بانجسامورو (بي إل إن)، جيران بوبديف، مؤسسة المجادلة للتنمية، مؤسسة تاريخيلاند، جمعية مسلمات باسيلان. تتوفر في التقرير الأصلي معلومات مكثفة عن السياق الذي تعيش فيه نساء المورو.

تقدر نسبة المسلمين في سيراليون بما بين 60 و65 بالمائة، والمسيحيين بنحو 20 إلى 30 بالمائة، بينما يعتنق بقية السكان، نحو 5 إلى 10 بالمائة، ديانات محلية وديانات أخرى. وقد كفل دستور 1991 حرية العقيدة، وهو ما ينطبق أيضاً على القوانين والسياسات الدينية، مما فيها قانون الأسرة. القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، والقانون العام الإنجليزي، والقانون العرفي، والذي يشتمل على الشريعة الإسلامية تُطبَّق كلها معاً. وبالنسبة للمسلمين، ينظم الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق، جزئياً، قانون الزواج المحمدي الصادر سنة 1905. لا تزال البلاد تتعافي من نزاع مدمر استمر على مدى عشر سنوات، وانتهى في عام 2001.



سيراليون

المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ تهيم على الحياة الاجتماعية والثقافية في سيراليون، خاصةً في المناطق الريفية، قِيَمٌ عفا عليها الزمن ترى في المرأة كائناً أقل مرتبة من الرجل. في الولاية الشمالية، حيث تعاني المرأة من أقصى مظاهر التهميش، تُحرم المرأة من الوضع القانوني، والدور العام، والمراكز في المجتمع.
- ▶ في الفضاء المنزلي، عادةً ما تكون المرأة بلا صوت. فالزوج أو الأب هما اللذان يملكان سلطة اتخاذ القرار كاملةً في الأسرة. كل ما يقوله الزوج نهائي، على الرغم من أمر القرآن بالتشاور فيما بينهما. ومن المُستنكَف أن تبدي المرأة رأيها في التجمعات العائلية، ناهيك عن معارضة أي أمر كان قد قرره زوجها.
- ▶ تعاني المرأة والفتاة من التمييز والإساءة في عدد من المجالات التي تشمل:
 - العنف الأسري ضد المرأة شائع ومقبول، بوجه عام، في المجتمع.

وقد أظهرت دراسة لليونيسيف أن 85 بالمائة من النساء تشعرن بأن ضربهن في المنزل له ما يبرره بسبب أفعال مثل الخروج دون إذن الزوج، أو إهمال الأبناء، أو الجدل مع الزوج، أو رفض المعاشرة الزوجية، أو حرق الطعام. قليل من النساء تشتكين في أقسام الشرطة من العنف الأسري، ولكن الشرطة لا تتدخل عادةً، وقلما يُحاكم الجاني، ويندر أن يُدان بارتكاب جريمة. الزواج المبكر والقسري شائع بين الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن 18 سنة. تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى شائع ويدعمه المجتمع. لا تحصل الفتاة اليتيمة على نصيبها من تركة أبيها المتوفى. عادةً ما تُساء معاملته الأرملة من قِبَل أسرة زوجها السابق.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ صدّقت سيراليون على عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الأساسية، مما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.
- ▶ لدى سيراليون الآن أول وزيرة امرأة. وقد تم تمرير ثلاثة تشريعات مهمة تتعلق بالمرأة، مؤخراً، في البرلمان، تتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة؛ وتسجيل الزيجات العرفية، واشتراط تسجيل الزواج لإيقاع الطلاق، وحظر الزواج المبكر وحماية حقوق المرأة في الطلاق؛ والمساواة في توريث الممتلكات. في عام 2007 وافق البرلمان على قانون حقوق الطفل الذي يمنع زواج الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن 18 سنة، والذي أسس أيضاً محاكم الأسرة.
- ▶ "جماعة الداعيات الإسلاميات بسيراليون" والتي لها فروع في جميع أنحاء البلاد، تقوم بعقد اجتماعات شهرية في فريتاون لتدارس القرآن ومختلف الموضوعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والإسلام. وتقوم الجماعة أيضاً ببت برنامج مدته 30 دقيقة على محطة "فويس أوف إسلام" (صوت الإسلام) الإذاعية حول "دور المرأة في الإسلام".

في سنغافورة تنظم "لائحة إدارة قانون المسلمين" شؤون الأسرة للمسلمين، بينما ينظمها القانون المدني بالنسبة لغير المسلمين. في بعض المناطق يطبق القانون المدني على مجتمعات المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، مما في ذلك نفقة الأبناء والزوجة، والعنف الأسري، وتبني الأطفال، والوصاية، ورعاية الأبناء والسيطرة عليهم، بينما لا يتم التطبيق في المحكمة الشرعية. يستطيع المسلمون الاختيار بين المحكمة المدنية والمحكمة الشرعية في بعض القضايا، ولكن حتى تُنظر القضية في المحكمة المدنية ينبغي أن يوافق الطرفان على ذلك أو أن تُحوَّل المحكمة الشرعية القضية إلى المحكمة المدنية للنظر فيها. قوانين الأحوال الشخصية عادلة ومساوية، بوجه عام، بالنسبة للمرأة المسلمة؛ إذ تتمتع، في ظلها، بنفس حقوق الرجل في العديد من الجوانب، وذلك رغم أن هناك بعض القلق من مسائل يبدو فيها التمييز واضحاً.

سنغافورة

المساواة في الأسرة ضرورية

المسائل الأربع التي يتضح فيها التمييز:

- ▶ **الولي:** تطلب العروس المسلمة موافقة وليها على عقد الزواج. فإن رفض الولي الموافقة تستطيع أن تتقدم بطلبها إلى أمين السجل ليكون هو وليها الحاكم.
- ▶ **تعدد الزوجات:** يجب تقديم طلب للزواج بزوجة جديدة إلى مكتب تسجيل زيجات المسلمين، والذي يقوم، بدوره، بالتحري حول مدى ملاءمة الزواج الجديد قبل منح الموافقة على الطلب أو رفضه. وتستطيع المرأة منع زواج الزوج بأخريات بإضافة شرط تعليق في عقد الزواج، رغم أن تلك الإمكانية لا تزال غير معروفة على نطاق واسع.
- ▶ **الحق في الطلاق:** للزوج الحق في طلاق زوجته بمجرد النطق بلفظ الطلاق، بينما يحق للمرأة طلب الطلاق على أساس سريان التعليق، أو الفسخ، أو الخلع. في معظم الحالات التي تتقدم فيها الزوجة بطلب الطلاق ولا تستطيع إثبات شروط الفسخ أو التعليق، يتم الطلاق على أساس الحَكْمين. في تلك الحالات لا تفقد الزوجة حقها في الحصول على نفقة المتعة من زوجها.

- ▶ **الميراث:** يتم تقسيم التركة، بوجه عام، وفقاً لقواعد الميراث الإسلامية مع تطبيق التعديلات التي تفرضها العادات المالية. الحالات التالية توجد عنتاً عند توزيع الأنصبة:
 - الأبناء بالتبني الذين قاموا برعاية الأب والأم المتبنيين لهم لا يحصلون على شيء.
 - أرملة لها أطفال صغار أجبرت على بيع مسكن الزوجية لان أخت الزوج أو أباه أصر على المطالبة بنصيبه.
 - الابن نزيل السجون يتلقى نصيباً أكبر من الابنة التي كانت ترعى الأب والأم.
 - أرملة لها بنات صغيرات تحصل على أنصبة أقل من تركة زوجها لأن بيت المال حصل على بعض الأنصبة.
 - الزوجة غير المسلمة والأبناء لا يحصلون على شيء من تركة الزوج / الأب المتوفى.
 - مسلمون يرغبون في الارتداد عن الإسلام حتى لا تطبق عليهم قوانين الميراث الإسلامية التي يرونها غير عادلة ولا منصفة.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ بعض الجوانب الإيجابية في لائحة إدارة قانون المسلمين تشمل:
 - الحد الأدنى لسن الزواج 18 سنة.
 - موافقة الطرفين مطلوبة.
 - كل الزيجات يجب تسجيلها ولا يُجري طقوسها إلا أشخاص مخولون بذلك.
 - عند تقسيم ممتلكات الزوجية عند الطلاق تأخذ المحكمة الشرعية بعين الاعتبار المساهمات غير النقدية مثل رعاية الأسرة، والعمل المنزلي، إلخ. كل الزوجات تُمنَح 30% على الأقل، بينما تحصل الزوجة التي قدمت مساهمة مالية على نصيب أكبر.
 - كل الممتلكات التي تم اقتناؤها أثناء الزواج يتم تضمينها في التقسيم، بغض النظر عن ممتلكها رسمياً.
 - تستطيع المرأة المسلمة التقدم بطلب النفقة في المحاكم المدنية. تأخذ المحكمة في الاعتبار الدخل الحالي، والقدرة على كسب المال، والاحتياجات لكلا الطرفين. مفهوم النشوز غير موجود في القانون المدني. أحكام النفقة يتم إنفاذها، تلقائياً، بما في ذلك حبس المدعى عليه أو الاقتطاع من راتبه الشهري.
 - مسؤولية الإنفاق على الأبناء مسؤولية مشتركة لو كان الوالدان يعملان. آباء الأبناء غير الشرعيين مُلزَمون بالنفقة على أبنائهم.
 - في قضايا الوصاية والولاية المبدأ الأساسي هو مصلحة الأبناء. تصدر المحكمة الشرعية، بشكل متزايد، أحكاماً بالوصاية المشتركة.
- ▶ تتبّع الحكومة نهج "عدم التدخل" في القضايا المتعلقة بالشؤون الإسلامية. لذلك فحتى يتم إصلاح ما، ينبغي على مجتمع المسلمين أن يشير على الحكومة بما ينبغي القيام به، مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع في سنغافورة علماني، متعدد الأعراق والديانات.
- ▶ **الوصاية المشتركة هي الأساس في المحاكم المدنية والوصاية المنفردة هي الاستثناء.**
 - ▶ تم إنجاز إصلاحات إيجابية في القانون، كان وراءها، في العديد من الحالات، عمل المنظمات غير الحكومية
 - تعديل لائحة النساء لتوفير حماية أفضل لضحايا العنف الأسري.
 - تعديل لائحة إدارة قانون المسلمين فيما يتعلق بتوزيع ممتلكات الزوجية عند وقوع الطلاق.
 - تعديل الدستور بما يسمح للأبناء الذين ولدوا لأم سنغافورية وأب أجنبي خارج البلاد بالحصول على الجنسية السنغافورية.
 - تعديل قانون العقوبات بحيث تم إلغاء الحصانة الزوجية في الجماع كرهاً (الاغتصاب) عند توفر ظروف معينة تؤدي إلى الطلاق.
 - تعديل الإجراءات من أجل القضاء على المشاكل المتعلقة بتنفيذ أحكام المحكمة الشرعية.

جنوب أفريقيا مجتمع علماني يحكمه دستور يتميز بميثاق حقوق قوي يؤصل للمساواة بين الجنسين ولحرية المعتقد على حد سواء. وعلى الرغم من أن حرية المعتقد متغلغلة على نطاق واسع في السياق القانوني في جنوب أفريقيا، إلا أن هناك أدلة قوية تشي بأن تلك الحرية يمكن أن تكون تالية لحق المرأة في المساواة.

يشكل المسلمون أكبر أقلية دينية في مجتمع جنوب أفريقيا المتعدد الثقافات. قانون الأسرة للمسلمين ليس معترفاً به من الناحية التشريعية وليس نافذاً من الناحية القانونية. ويتم التعامل مع الزيجات التي تتم وفقاً للطقوس الإسلامية على أنها زيجات غير قانونية وغير معترف بها، وهو ما يترك آثاراً سلبية على كل الأطراف، خاصة المرأة. وقد ناضل الكثير من المسلمين من كل قطاعات المجتمع لتغيير هذا الوضع. وفي يونيو / حزيران 2008 تم تأسيس "منتدى الاعتراف بالزواج الإسلامي" من أجل تنظيم الحملات للاعتراف بالزواج الإسلامي. يتكون المنتدى من منظمات إسلامية تقدمية وعلمانية، ونشطاء في المجتمع، ونشطاء حقوق إنسان، وأكاديميين، وعاملين في المجال الاجتماعي، ومحامين، وآخرين.

جنوب أفريقيا

المساواة في الأسرة ضرورية

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ يكفل القانون المدني في جنوب أفريقيا مساواةً رسمية بين الزوجين في الزواج، والطلاق، ونفقة الزوجية ونفقة الأبناء، والولاية على الأبناء، ورؤية الأبناء القصر والوصاية عليهم. كذلك ألغى هذا القانون استثناء الاعتصاب الزوجي، ووفر الحماية ضد العنف الأسري، فضلاً عن طائفة واسعة من الحقوق الدستورية. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض أوجه التمييز، ومنها على سبيل المثال أن القانون لا يعترف بعمل المرأة غير المأجور في البيت.
- ◀ يسمح الدستور بالاعتراف التشريعي بقوانين الأحوال الشخصية الدينية شريطة أن تتسق مع أحكام الدستور الأخرى، بما فيها المساواة بين الجنسين
- ◀ هناك عملية إصلاح قانوني تجري الآن لوضع مسودة تشريع يعترف بالزيجات الإسلامية.
- ◀ التوافق مع التعددية الثقافية في جنوب أفريقيا سمح بالاعتراف بتعدد الزوجات في الزيجات الأفريقية العرفية، مما أوجد توقعاً بإمكانية الاعتراف بتعدد الزوجات في الزيجات الإسلامية أيضاً. بيد أن الزوج، في الزواج الأفريقي العرفي، ينبغي عليه أن يحصل على موافقة المحكمة وأن يثبت القدرة المالية على إعالة زوجة أخرى، وهو ما سوف يمثل سابقة في السياق الإسلامي إن تم السماح بتعدد الزوجات.

إصلاح قانوني من أجل الاعتراف بالزيجات الإسلامية

في عام 1999 قامت لجنة الإصلاح القانوني في جنوب أفريقيا بتكوين لجنة مشروع كان معظم أعضائها من المسلمين التقدميين المحافظين، وذلك من أجل وضع مسودة تشريع يعترف بالزيجات الإسلامية. وبعد ثلاث سنوات من التشاور مع طائفة واسعة من المنظمات والأفراد المسلمين والعلمانيين، وضعت اللجنة مسودة قانون أطلقت عليه "قانون زواج المسلمين"، اعتبر توفيقاً بين توقعات التقدميين والمحافظين. وقد تم وضع مسودة القانون في إطار الشريعة الإسلامية واقترح الاعتراف بالزيجات الإسلامية وتنظيمها. كذلك أوصت اللجنة بتولى قضاة مسلمين، من داخل النظام القضائي العلماني، تفسير الشريعة والنظر في دعاوى الطلاق بالاشتراك مع خبراء في الشريعة ومستشارين. قدمت اللجنة مشروع القانون إلى وزير العدل والتطوير الدستوري في 2003.

في 2005 قامت لجنة المساواة بين الجنسين بوضع مسودة "قانون الاعتراف بالزيجات الدينية"، والذي تم تقديمه إلى وزير الشؤون الداخلية. هذا القانون وثيقة علمانية جزئياً تهدف إلى الاعتراف بكل الزيجات الدينية، بما فيها الزيجات الإسلامية، ولكنه يترك تنظيم تلك الزيجات في أيدي المجتمعات الدينية المعنية. في هذا القانون، يترتب على الطلاق نتائج مدنية، ويعترف بتعدد الزوجات بشكل غير منظم.

حتى اليوم، لم يقدم أي من الوزيرين مسودة التشريع إلى البرلمان للنظر فيها. وعلى الرغم من أن كلا القانونين يخفف من مشكلة الاعتراف بالزيجات الإسلامية إلا أن كلا منهما يطرح تحديات أمام المساواة بين الجنسين. يعارض العلماء المتشددون القانونين، حيث يذهبون إلى أن اعتراف الدولة بأي من القانونين لن يسري على المسلمين لأنه لن يؤدي إلى نظام إسلامي "كامل" للزواج والطلاق.

- يتوقع من المرأة أن تحترم العدة، ولا يعترف العلماء بوجود دفع النفقة بعد انقضاء العدة.
- يتوقع من المرأة اللجوء إلى التحليل (اتخاذ محلل)
- ◀ لا تستطيع المرأة المسلمة التي تتزوج وفق الطقوس الإسلامية أن تستفيد مما يوفره القانون المدني. هناك خياران يتيحان جعل الزيجات الإسلامية معترفاً بها قانوناً، ولكن مجتمعات المسلمين لا تلجأ إلى أي منهما لأسباب تاريخية، أو سياسية، أو دينية، أو كنوع من الاعتزاز بالنفس. الخياران هما:
- يمكن اعتبار النكاح زوجاً مدنياً لو تقدم الإمام الذي يعقده بطلب لترسيمه "عاقد زيجات" وفق قانون الزواج الصادر سنة 1961. بيد أن الأمة إما أنهم يجهلون ذلك أو يرفضون القيام به لأنه سيمنعهم من عقد الزيجات التعددية، والتي لا يُسمح بها إلا في الزيجات الأفريقية العرفية.
- يستطيع المسلمون إبرام عقد زواج مدني قبل عقد النكاح أو بعده، بيد أن ثقافة الزواج المدني نفسها لا وجود لها؛ إذ أن هناك نوع من المعرّة المقتربة في أذهانهم بالزواج في "المحكمة"، فضلاً عن أن كثير من الرجال لا يريدون الزواج المدني لأنه سوف يقوي من وضع الزوجة.
- يتوقع من الزوج أن يعول أسرته، وعلى الزوجة في المقابل أن تطيعه، وذلك حتى عندما تساهم هي، مالياً، في نفقات الأسرة.
- تعدد الزوجات يُمارس ولا يُشترط فيه موافقة الزوجة الأولى.
- ممتلكات كل طرف في بيت الزوجية تظل خاصة به. وأي مساهمة غير ملموسة تقدمها المرأة لا يُعترف بها من العلماء ولا من المحاكم المدنية.
- الطلاق ثلاثاً شائع، وكثيراً ما يتم إعلان المرأة بالطلاق بعد نفاذه، ويميل العلماء لإيقاع الطلاق دون الرجوع للزوجة. وعلى الرغم من أن الفسخ مسموح به نظرياً للمرأة فقليلات تتقدم بطلبه لأن ذلك يتطلب إجراءات طويلة، وصعبة، ومكلفة، وأحياناً "مذلة" أيضاً. وبالتالي فقد لا تستطيع المرأة المسلمة أن تحصل على الطلاق.

يهيمن على الكثير من المواضيع في قانون الأسرة الإسلامي في سريلانكا قانون الزواج والطلاق الإسلامي رقم 13 لسنة 1951 (القانون). تم تشكيل لجنين لإصلاح قانون الأحوال الشخصية عام 1986 وعام 1990 للنظر في إصلاح كل قوانين الأحوال الشخصية. تم حل لجنة 1986 بعد معارضة المجتمعات الإسلامية عند مناقشة الحد الأدنى لسن الزواج. لا تزال توصيات لجنة 1990 تنتظر التحرك بشأنها. لم تلق محاولات النساء المسلمات الأخيرة لإصلاح تلك القوانين بهدف توفير العدل والمساواة للمرأة إلا القليل من النجاح. وأمام السياسات القائمة على الهوية، وتوازن القوى الهش داخل البرلمان، والنزاع القائم حالياً، لم تعد المرأة في مجتمع الأقلية المسلمة قادرة على الاعتماد على الدولة لإصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين في سريلانكا.



سريلانكا

المساواة في الأسرة ضرورية

هناك العديد من المواد التمييزية في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين التي ينبغي إصلاحها لو أُريد للمرأة أن تتمتع بالمساواة الكاملة التي كفلها الدستور

◀ **الحد الأدنى لسن الزواج:** ليس هناك حد أدنى لسن زواج الفتيات المسلمات. ولكن يتعين على الولي الذي يريد تزويج ابنته التي يقل عمرها عن 12 سنة أن يحصل على إذن مسبق من القاضي. وعلى الرغم من ندرة زواج الأطفال، فهناك حالات منفردة. هناك أدلة على إحياء زواج الأطفال بين مجتمعات المسلمين النازحين في الإقليم الشمالي الغربي.

◀ **موافقة العروس:** على الرغم من اعتراف القانون بأن موافقة الطرفين أساسية لصحة الزواج، فليست هناك خانة في سجل الزواج لتوقيع العروس.

◀ **تعدد الزوجات:** ليس هناك إلزام للقاضي، بموجب القانون، بأن يتبين ما إذا كان الزوج قادراً على معاملة زوجاته بمساواة وعدل. يُطلب من الزوج فقط أن يُخَطِرَ بنيته الزواج بزوجة أخرى، وليس عليه التزام بالحصول على إذن الزوجة التي في عصمته.

◀ **عقود ما قبل الزواج:** لا يعترف القانون صراحة بإمكانية وضع المرأة لشروط في عقد الزواج الإسلامي تحمي حريتها واستقلالها.

◀ **الكايكولي:** الكايكولي هو المال والهدايا التي يعطيها أهل العروس إلى العريس ليحفظها لعروسه على سبيل الأمانة، وهو معترف به قانوناً ومهّاس على نطاق واسع، رغم أنه غير إسلامي. يفرض الكايكولي أعباءً مالية باهظة على أهل العروس، حتى أصبح من المعتاد أن يستدينوا ديناً يظلون يسددونه طول العمر، من أجل الحصول على كايكولي لابنة. معظم الرجال لا يعون حقيقة أن الهدايا التي تمنح بصفة الكايكولي ينبغي على العريس أن يحفظها على سبيل الأمانة لعروسه، لذلك يصعب جداً استعادة تلك الممتلكات عند وقوع طلاق أو انفصال. ليس لمحاكم القضاة ولاية على الممتلكات التي تمنح للعريس، وليس هناك من سبيل لاستردادها إلا باللجوء إلى المحاكم المحلية.

◀ **قيام الزوج بالتطبيق:** لا يتعين على الزوج الذي يريد تطليق زوجته أن يقدم أي أسباب لقيامه بذلك.

◀ **نفقة المرأة المطلقة:** يحق للمرأة المسلمة الحصول على نفقة خلال فترة عدتها فقط، على الرغم من أن الآيات القرآنية المتعلقة بالنفقة تنص على أن للمطلقات متاع بالمعروف.

◀ **القاضيات ومسجلات الزواج:** يحق للرجال فقط من المسلمين تولي منصب القاضي أو مسجل الزواج.

المساواة في الأسرة ممكنة

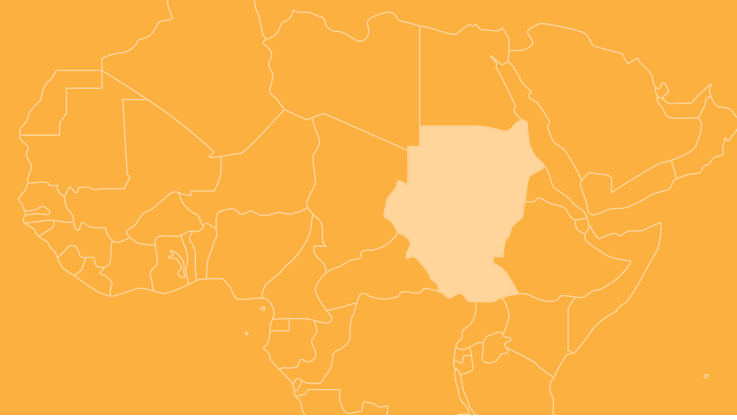
◀ أصدرت لجنة إصلاح قانون الأحوال الشخصية المشكلة سنة 1990 لدراسة قانون الأحوال الشخصية للمسلمين عدداً من التوصيات التي تهدف إلى دفع المساواة والعدل في الأسرة، على الرغم من عدم تنفيذ تلك التوصيات حتى الآن.

◀ كان هناك عدد من التطورات المهمة على مستوى التنفيذ في نظام محاكم القضاة نتيجة لتدخل "منتدى المرأة المسلمة للبحوث والعمل" لدى القضاة. أصبح مجلس القضاة الآن يعترف بفكرة المتاع ويحكم القضاة بالمتاع (نفقة المتعة) للمرأة.

◀ في يناير / كانون ثاني 2006 قام "منتدى المرأة المسلمة للبحوث والعمل" بتشكيل لجنة لإصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، ضمت الرئيس السابق لمجلس القضاة، وبعض القضاة، وممثل عن لجنة الخدمة القضائية، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف اقتراح إدخال إصلاحات على القانون الحالي. عقد أعضاء اللجنة عدداً من الجلسات التشاورية مع العديد من قطاعات المجتمع الإسلامي، شملت أمناء مساجد، ومواطنين في ولايات قضائية مختلفة، وعملاء المستشارين القانونيين الشعبيين المتعاملين مع المنتدى، ومنتدى القضاة، وفريق بحثي كان يدرس تلك القضايا لفترة طويلة. وتم تضمين المقترحات والتوصيات التي خرجت بها اللجنة من تلك المشاورات في "مسودة قانون الزواج والطلاق للمسلمين" الجديد. وسوف تجرى المزيد من المشاورات حول هذه المسودة الجديدة في الأشهر القادمة.

ورث السودان نظامه القضائي من النظام الاستعماري البريطاني، حيث تعمل "المحاكم المدنية" التي تطبق القوانين العامة، جنباً إلى جنب مع "المحاكم المحلية" التي تطبق فيها القوانين العرفية. استمر هذا النظام المزدوج بعد الاستقلال سنة 1956، ولكن تم ضم المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية إلى نظام واحد في ظل سياسة "السودنة" سنة 1972. في عام 1983 تمت مراجعة بعض القوانين لتنمى مع أحكام ومبادئ الشريعة. بعض المواد التي أدخلت بوصفها من الشريعة كانت تمييزية إلى حد بعيد، فقيدت المرأة وكبّلت حريتها وقدرتها على الحركة. ومن أمثلة ذلك القوانين المتعلقة بالعمل، والجنسية، والنظام العام، وملكية الأرض، والأحوال الشخصية، والأمور الجنائية.

تأثرت المرأة السودانية بشدة بالتزاع المسلح المستمر، فحملت أعباء فقد أعضاء الأسرة، والنزوح، والتشتت، وأزمة الهوية، وانعدام الأمن، الاغتصاب، والعنف، كل ذلك مع ازدياد مسؤولياتها الأسرية، ونقص نفاذها للطعام، والمأوى، والموارد، والأسواق، والدخل. كان هناك تهميش كبير للمرأة في مباحثات ومفاوضات السلام في السودان.



السودان

المساواة في الأسرة ضرورية

▶ قانون الأسرة الصادر سنة 1991 يحتاج إلى إصلاح:

- موافقة الولي الذكر مطلوبة لصحة عقد الزواج. يستطيع الولي أن يرفع دعوى في المحكمة لإبطال عقد الزواج الذي تم عقده دون إذنه.
- على الولي أن ينظر في مدى تقوى العريس عند تقريره لكفائه. شرط الكفاءة يعوق الزواج عبر الأعراف والطبقات.
- للزوجة الحق في النفقة، وزيارة الأقارب، والاحتفاظ بممتلكاتها الخاصة والتصرف فيها دون تدخل من أحد، وألا تؤذى جسدياً أو نفسياً، وفي المقابل عليها رعاية زوجها وطاعته، والإخلاص له، وحماية ممتلكاته. تكون الزوجة خارجة على طاعة زوجها لو تركت بيت الزوجية، أو عملت خارج البيت، أو رفضت السفر معه، دون مبرر أو إذن شرعي.
- الحد الأدنى لسن الزواج هو "سن التمييز"، أو 10 سنوات.
- لا يفرض القانون قيوداً على تعدد الزوجات، عدا اشتراط العدل بين الزوجات في المعاملة، بما في ذلك توفير مسكن خاص لكل زوجة، إلا إذا وافقن على اقتسام بيت واحد.

▶ يُعرّف القانون الجنائي الصادر سنة 1991 الاغتصاب من زاوية الزنى ويشترط اشتماله على البينة الشرعية، وهو ما يضر بضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي. عادةً ما تصدر أحكاماً مخففة، وفي بعض الأحيان يُعفى عن الجاني. يتأثر القضاة أحياناً بالمعايير العرفية والدينية. التشريع

المساواة في الأسرة ممكنة

▶ أجل تعديل قانون الأسرة، خاصة المواد الخاصة ببيت الطاعة. هناك منظمات مجتمع مدني وشبكات نشطة في مجال حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين، وإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، تنشط منذ أكثر من عقدين، وبشكل متزايد، للدفاع عن المرأة وإدخال إصلاحات تشريعية.

▶ التصوف هو الاتجاه الديني المهيمن، لذلك يميل التفكير الإسلامي السوداني التقليدي إلى التسامح مع العادات والتقاليد المحلية. كذلك كان السودان مهد بعض المدارس الفقهية الإسلامية الحديثة التي شكلت التفسيرات الجديدة فيما يتعلق بالحقوق المتساوية للرجل والمرأة. ولكن، على الرغم من دفاع القيادات السياسية والدينية البارزة في السودان عن الحقوق المتساوية في الحياة العامة والمشاركة السياسية، يكتنف الغموض ميدان الأسرة والأحوال الشخصية، إذ يقوم على خليط من الشريعة، والعرف، والتقاليد.

▶ نجحت جماعات المرأة في تحقيق بعض الإنجازات في الإصلاح القانوني، وذلك بجعل التشريعات السودانية متنسقة مع الوثائق الدولية، وتغيير السلوكيات السلبية للقضاة، والمحامين، والشرطة، والسجون، وكل الأطراف المعنية الأخرى، بما فيها الجمهور العام، تجاه المرأة.

▶ كان هناك عدة دساتير على التوالي في السودان، عبر السنين. الدساتير المبكرة (1956 المعدل سنة 1964، والدستور الدائم 1973، والدستور الانتقالي 1985) كلها كفلت المساواة، على الرغم من عدم استخدام المواد المتعلقة بالمساواة لإبطال التشريعات التمييزية. في دستور 1998 لا يُعرّف بوضع المرأة القانوني إلا إذا كانت متزوجة أو أمّاً، ولم يُشر إلى المرأة سوى في مادة واحدة فقط، وعلى نحو شديد العمومية. دستور يوليو / تموز 2005 الانتقالي، الذي وُضع بموجب اتفاقية السلام الشامل المبرمة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، يحتوي على ميثاق حقوق لأول مرة في تاريخ السودان. يعتبر الدستور كل الوثائق الدولية التي وقعت السودان عليها أو صدقت عليها جزءاً لا يتجزأ من الدستور ويطلب بتعديل كل القوانين واللوائح لتنسق مع الدستور.

▶ التحقت المرأة السودانية بمؤسسات التعليم لأول مرة سنة 1907. واستطاعت المرأة في الحضر أن تطور وعياً بالنوع الاجتماعي وناضلت من أجل حقوق المرأة منذ أوائل أربعينيات القرن الماضي، عندما نادى الاتحاد النسائي السوداني بحصول المرأة على أجر مساوٍ لأجر الرجل عن العمل المساوي، وناضلت ضد الممارسات الضارة، وكافحت من

السوداني بعيد عن المعايير الدولية فيما يتعلق بالتعامل مع العنف ضد المرأة.

▶ وفقاً لقانون الجنسية الصادر سنة 1991 لا يحق لأبناء المرأة السودانية من أب غير سوداني التمتع بالجنسية السودانية.

▶ تمنع لوائح الجوازات والهجرة منذ عام 1995 المرأة (باستثناءات محدودة) من السفر خارج البلاد دون موافقة وليها الذكر. كثيراً ما يُنظر إلى هذا الشرط على أنه مطبق على السفر داخل السودان أيضاً.

▶ يمنع قانون النظام العام لولاية الخرطوم الصادر سنة 1996 الرقص المختلط، ويفرض وجود باب مخصص للسيدات في وسائل النقل العامة وعشر مقاعد، وينص على أن المرأة التي تدير محلاً لتصفيف الشعر ينبغي ألا يقل عمرها عن 35 سنة، ويمنع الرجال من ممارسة تفصيل الملابس للسيدات إلا إذا حصلوا على موافقة من السلطات المحلية.

▶ في لائحة الخدمة العامة الخاصة بالعاملين في الحكومة، والصادرة سنة 1995، تم تعريف الأسرة بأنها "زوجة العامل (لا تزيد على أربع) وأبنائه المسؤولين منه".

▶ يتعين على النساء من أبناء الديانات الأخرى غير الإسلام الالتزام بالزي الإسلامي، بما فيه الحجاب.

يشكل المسلمون نحو 10 بالمائة من سكان تايلاند ويتركز معظمهم في أقصى المقاطعات الجنوبية بالقرب من الحدود مع ماليزيا. على الرغم من أن دين الدولة في تايلاند هو التيرافادا البوذية فإنه ليس منصوباً عليه بشكل رسمي مخافة أن تثير تسمية دين وطني التوترات في الأقاليم الجنوبية التي شهدت ارتفاعاً في العنف الانفصالي منذ عام 2004. تتميز الأفكار والطقوس والممارسات الإسلامية بأنها تعددية الطابع نسبياً. في مقاطعات باتاني، ويالا، وناراتيوات، وساتون الجنوبية يحتكم المسلمون إلى قوانين أسرة وميراث إسلامية منذ عام 1946، بينما يحتكم بقية سكان البلاد إلى القانون المدني. وتقع السلطة الرسمية للفصل في القضايا وفق قوانين الأسرة والميراث الإسلامية في يد اللجنة المركزية الإسلامية لتايلاند، واللجان الإقليمية الإسلامية الثمانية والأربعين، ولجان المساجد في البلاد والتي يبلغ عددها 3295. ونظراً لأن الدولة تدعم هذا النظام، فقد استطاع أن يضمن أن تكون تفسيرات الفقهاء المسلمين الرئيسية جزءاً من الثقافة القانونية والممارسات التقليدية المتعلقة بالزواج، والأسرة، والطلاق.



تايلاند

المساواة في الأسرة ضرورية

- أعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في مراجعتها لتقرير الدولة الطرف في الاتفاقية الذي قدمته تايلاند، عن قلقها من مستوى نفاذ المسلمات إلى الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والموارد الاقتصادية، وفرص التعليم، والتدريب على المهارات، والكفيلة بتمكينهن من إعادة بناء حيواتهن بعد ارتفاع مد موجة العنف.
- يسمح القانون الإسلامي كما هو مطبق في الولايات الجنوبية، للفتيات بالزواج بمجرد البلوغ. وعادةً ما تتم ترتيبات الزواج بين الأُسرتين المعنيتين. وعلى الرغم من أن الحد الأدنى لسن الزواج هو 17 سنة، فبإمكان محاكم الأسرة أن توافق على زواج الفتيات الأصغر سناً في حالات استثنائية، مثل حمل الفتاة.
- تخرج المرأة للعمل خارج المنزل، في السوق، أو الأعمال أو في مجال التعليم. ولكنها قلقة دائماً من أن يجعلها ذلك غير كاملة الإسلام أو

المساواة في الأسرة ممكنة

- هناك مجموعات صغيرة من النساء المسلمات تقمن بعرض مشاكلهن على العلماء العلمانيين والدينيين بهدف استكشاف إمكانية إعادة فهم ما جاء به الإسلام وقدرة المجتمع المسلم على ضمان المساواة وفقاً للإسلام.

- غير قادرة على أن تصبح "مسلمة صالحة". وذاك أن جماعات النشطاء الدينيين ذوي التوجهات الأصولية والمحافظة لا تشجع المرأة على العمل خارج بيتها.

- المرأة التي تعمل خارج المنزل تظل هي المسؤولة عن الأعمال المنزلية أيضاً، ولا تلقى إلا مساعدة قليلة من الزوج والأبناء.

- التفاوض بشأن العلاقة الجنسية، والصحة الإنجابية، والأمراض المنتقلة عن طريق الجنس كلها مشاكل لم يتم التعامل معها على النحو المناسب. وقد ذكرت الدراسات القليلة المتوفرة عن النساء المسلمات وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز أن نسبة الإصابة بالمرض بين النساء المسلمات وفي مجتمعات المسلمين في تايلاند أعلى من مثيلتها لدى البوذيين.

الأسلمة في الحياة اليومية

ازداد تمسك المسلمين في جنوب تايلاند بالعادات والمعتقدات الإسلامية في حياتهم اليومية. كذلك هناك اهتمام متزايد بالدراسات الإسلامية في المدارس الإسلامية التقليدية وفي المدارس الوطنية على حد سواء. وبينما لم تكن المرأة ترتدي الحجاب في الماضي إلا في وقت الصلاة وفي الأعياد وعندما تكبر في السن، شاع اليوم ارتداء النساء من كل نوع للحجاب.

لقد أيقظ الإحياء الإسلامي العالمي عدداً كبيراً من التايلانديين، خاصة الشباب المسلم، فانطلقوا ساعين لتبني أشكال جديدة من الإسلام الصحيح في أمهات حياتهم في العصر الحديث. لقد ركز الإحياء على الهوية الإسلامية والتمسك بالمعتقدات والممارسات الإسلامية، مع توجه لتنقية العادات والثقافات من العناصر غير الإسلامية. وقد شهدت تلك العملية زيادة في استخدام المصطلحات الدينية العربية، وفضلاً بين الجنسين، وارتداءً للأزياء العربية، والباكستانية، والماليزية، وكذلك أغطية الرأس. هناك عدد متزايد من الجماعات والحركات الإسلامية التي تمثل الإسلام التقليدي، الأكثر توفيقيةً بطبيعته، وكذلك الإسلام الإصلاحي الأكثر بيوريتانية وارتباطاً بالإصلاح السلفي الوهابي. بعض تلك الحركات تلتزم بالفصل الصارم بين الجنسين، ويسيء أصحاب هذا الاتجاه فهم القيم والديناميات والمواقف المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين في الإسلام. وذلك بينما يتجه آخرون إلى تمكين المرأة والسماح لها بطلب المعرفة مع ممارسة شعائر دينها.

العرق والدين

هناك تمايز بين المسلمين "المستوعبين" والمسلمين "غير المستوعبين". فالنوع الأول يشمل طائفة متنوعة من الجماعات العرقية مثل العرب، والباثان، والتاي - الماليزيين، إلخ، بينما يهيمن الماليزيون على الصف الثاني. وقد تأثر هذا التمايز بارتفاع معدلات الهوية العرقية - الدينية والمد الوطني بين الماليزيين في جنوب شرق آسيا، وكذلك بالارتباط الوثيق بين الثقافة والهوية البوذية والتايلاندية. وقد دفع تأثير المد الإسلامي على المستوى العالمي المسلمين إلى النضال من أجل إيجاد حيز لهم في دولة معظم سكانها من غير المسلمين.

حاولت الحكومة المركزية التايلاندية أن تستوعب الأقليات ثقافياً، بما في ذلك المسلمين في الجنوب. لذلك فقد دفعت الممارسة المستمرة لزواج المسلمين بغير المسلمين في تايلاند، السلطات والمؤسسات إلى الدعوة لإدخال التعليم الإسلامي في المجتمعات الإسلامية. كذلك ألزمت السلطات الدينية الطرف غير المسلم الذي يريد الزواج بطرف مسلم، والذي يتعين عليه لذلك أن يتحول إلى الإسلام، بأن يحصل على معرفة أساسية بالإسلام قبل الزواج. ومن لا يريد الالتحاق بهذه الدورة التعليمية يعاقب. فعلى سبيل المثال، لا يصلي أعضاء اللجنة الإسلامية على من لم يتحول إلى الإسلام وأعضاء أسرته، ولا تقام لهم الطقوس الأخرى.

في أعقاب إنشاء الجمهورية التركية سنة 1923 تم إدخال إصلاحات ثورية. بيد أن ما كان متعلقاً منها بالمساواة بين الجنسين اقتصر على إصلاح أسلوب الحياة الإسلامية ولم يهدف إلى التحرير الحقيقي للمرأة. منع القانون المدني التركي، الذي احتذى نموذج القانون السويسري، تعدد الزوجات، ومنح الزوجة حقوقاً مساوية للرجل في مسائل الطلاق. ولكنه وضع المرأة، مع ذلك، في مرتبة تابعة في الأسرة، حيث عرّف الزوج بأنه رأس الأسرة وله الكلمة النهائية على البيت والأبناء. أما قانون العقوبات، المستمد من القانون الإيطالي، سنة 1926 فقد اشتمل على عدة مواد تهدف إلى حماية شرف الرجل وما يسمى بالقيم الأخلاقية. منذ عام 2000 بدأ إدخال إصلاحات قانونية كبرى تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وكان ذلك نتيجة الحملات الناجحة التي قادتها الحركة النسائية. وشملت تلك الإصلاحات إصلاح القانون المدني سنة 2001، وقانون العقوبات سنة 2004، وإضافة عبارتي "للرجل والمرأة حقوق متساوية. الدولة مسؤولة عن ضمان هذه المساواة" إلى الدستور عام 2004.

تركيا

المساواة في الأسرة ضرورية

- تصوغ الممارسات العرفية والتقاليد الذكورية حياة العديد من النساء، على نحو أكبر من صوغ القوانين الرسمية لها. تلك الممارسات الذكورية لا تأخذ في الاعتبار احتياجات المرأة وطموحاتها، مما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية، وعادةً ما تعتبر المرأة مواطنة من الدرجة الثانية ينبغي أن يسيطر المجتمع على استقلالها الجسدي، وعلاقاتها، وجنوستها. فالمبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة والقانون المدني الذي يضمن المساواة بين الزوجين في الزواج لا ينطبق على حياة المرأة اليومية.
- على الرغم من أن التعليم الأساسي أصبح إلزامياً منذ عام 1924، فلا تزال 20 بالمائة من النساء اللاتي تعشن في تركيا أميات. وتبلغ نسبة العمالة النسائية المأجورة 24 بالمائة فقط، وتشكل النساء 10 بالمائة فقط من أعضاء البرلمان.
- أظهرت دراسة لمؤسسة "نساء من أجل حقوق الإنسان للمرأة - سُبُل جديدة" أن 51 بالمائة من النساء في جنوب شرق تركيا تزوجن رغماً عنهن، وأن 52 بالمائة تعرضن لاغتصاب زوجي.
- تنفيذ الإصلاح القانوني على أرض الواقع كان محدوداً، ويرجع ذلك، في جانب كبير منه، إلى أن غالبية النساء (والرجال) ليست لديهم دراية بوجود تلك الآليات القانونية، ويفتقرون لمهارات الإلزام بتنفيذها.

المساواة في الأسرة ممكنة

- تحتاج القوانين القائمة إلى المزيد من الإصلاح حتى تتسق تماماً مع المعايير الدولية.
- في أكتوبر 2007 كُشف عن أن المادة المتعلقة بالتأكد على المساواة بين الرجل والمرأة، التي أضيفت إلى الدستور سنة 2004 قد يتم إلغاؤها من مسودة الدستور في إطار مبادرة من حزب العدالة والتنمية اليميني الديني لإعادة صياغة الدستور. وقد أعلنت الحركة النسائية، في التو، أن هذا التصرف غير مقبول وأصررت على إدراج مادة جديدة أكثر شمولاً فيما تعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد أدى رد الفعل السريع هذا إلى وقف الحكومة لهذه العملية، وحفظ مسودة القانون وإلغاء مجموعة العمل.
- على الرغم من النجاح العام لحملة إصلاح قانون العقوبات، لم يتم قبول أربعة مطالب للجتماعات النسائية، شملت تعريف جرائم الشرف (وليس فقط ما يسمى "الجريمة العرفية") بوصفها جريمة قتل فادحة، وتجرير التمييز القائم على توجهات خاصة بالنوع الاجتماعي، وتجرير اختبار البكارة تحت أي ظرف، والامتداد بفترة الإجهاض القانوني من 10 إلى 12 أسبوعاً. هذا فضلاً عن إضافة مادتين رجعتين إلى قانون العقوبات وهما: تجريم العلاقات الجنسية الطوعية للشباب بين 15 و18 سنة عند الشكوى، ونشر مواد "مخلّة بالأداب".
- ضمت حملة إصلاح القانون المدني، التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي، أكثر من 120 جماعة نسائية. وقد اتبع القانون الجديد مقاربة جديدة في التعامل مع الأسرة؛ حيث عرفها بأنها اتحاد قائم على شراكة متساوية، بدلاً من تبعية الزوجة وسلطوية الزوج. وتم استبدال تعبير "الزوجة" والزوج" بمصطلح "الزوجين". اللغة القانونية المستخدمة أصبحت أبسط وأكثر حداثة حتى يسهل فهم القانون أكثر. وشملت التغييرات:
 - لم يعد الزوج هو رأس الأسرة، حيث أصبح الزوجين شريكين متساويين، يديران الاتحاد الزوجي معاً متمتعين بسلطات اتخاذ قرار متساوية.
 - للزوجين حقوق متساوية في مسكن الزوجية.
 - للزوجين حقوق متساوية في الممتلكات التي تم اقتناؤها أثناء الزواج.
 - للزوجين سلطة تمثيلية متساوية.
 - تم إلغاء مفهوم "الأبناء غير الشرعيين"، وأصبحت الولاية للأبناء، الذين ولدوا خارج نطاق الزوجية، للأم.
- في أكتوبر 2001 تم تعديل المادة 41 من الدستور، لتعيد تعريف الأسرة بوصفها كيان "قائم على المساواة بين الزوجين".
- اشتمل قانون العقوبات الذي تم إصلاحه سنة 2004، بعد حملة مكثفة على مدار ثلاث سنوات، على أكثر من ثلاثين تعديلاً تهدف إلى المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. شملت تلك التعديلات:
 - توصيف الجرائم الجنسية على أنها جرائم ضد الأفراد وضد السلامة الجنسية التي لا يجوز انتهاكها، بدلاً من كونها جرائم
- ضد المجتمع، أو الأسرة، أو الأخلاق العامة.
- إلغاء الإشارة إلى العفة، والأخلاق، والعار، والتقاليد العامة، والاحترام، وتعريف تلك الجرائم ضد المرأة بما يتسق مع معايير حقوق الإنسان.
- تعريفات تقدمية للجرائم الجنسية وفرض عقوبات أعلى عليها.
- تجريم الاغتصاب الزوجي.
- منع تخفيف العقوبة على مقترفي جرائم القتل لأسباب متعلقة بالشرف.
- إلغاء التمييز ضد الثيب وغير المتزوجة.
- تجريم التحرش الجنسي في موقع العمل.
- تصنيف الاعتداءات الجنسية من قِبَل قوى الأمن على أنها انتهاكات فادحة.
- تعريفات مفصلة للاستغلال الجنسي للأطفال وإلغاء مفهوم "موافقة الطفل".
- إلغاء المواد التي تضيء مشروعياً على الاغتصاب والاختطاف عندما يتزوج الجاني الضحية.
- إلغاء تخفيف العقوبة على الأم التي تقتل وليدها الذي وُلد سفاحاً.
- تغيير تعريف "سلوك غير لائق" ليشمل فقط الاستعراض الجنسي والجماع علناً.

أدت تلك الحملات إلى إيجاد شبكات مستدامة وآليات تعاون بين جماعات المرأة. لا تزال الشبكة التي نسقت حملة قانون العقوبات تمارس عملها لتنفيذ القانون الجديد وإدخال إصلاحات قانونية أخرى.

يشكل المسلمون نحو ثلاثة بالمائة من سكان بريطانيا. تعود أصول معظم هؤلاء إلى بنجلاديش والهند وباكستان، ولكن هناك عدد لا بأس به أيضاً من الجماعات الصومالية والتركية والكردية، وكذلك المتحولين إلى الإسلام. الزواج المدني هو الشكل القانوني الوحيد المعترف به في الزواج. نفس القوانين الإجرائية ومبادئ القانون العام المتعلقة بالنفقة، والطلاق، وحضانة الأبناء، والممتلكات تُطبق على الجميع في الزواج المعترف به قانوناً. ليس هناك حظر على الزواج الديني ويتمتع الزوج والزوجة بالحقوق والمسؤوليات نفسها التي يتمتع بها الأزواج الآخرون، لو تم عقد القران في مسجد مسجل كمكان لعقد الطقوس المدنية. ومع ذلك فهناك ربما عدة آلاف من النساء اللاتي لم يسجلن نكاحهن - "الزواج الإسلامي" في بريطانيا. وعلى العكس من الاعتقاد السائد حول "الزواج وفق القانون العام" فلا تتمتع هؤلاء النسوة إلا بحقوق قانونية قليلة. فقد يُقنع الزوج وأهله المرأة بعقد النكاح أولاً ثم القيام بالإجراءات المدنية لاحقاً - وهو ما لا يحدث أبداً. ويشارك بعض الأئمة في هذه الخديعة بعدم مطالبة الزوجين بشهادة الزواج المدني.



المملكة المتحدة

المساواة في الأسرة ضرورية

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ للمرأة والرجل حقوق ومسؤوليات متساوية في الزواج والطلاق في ظل القانون البريطاني. تعدد الزوجات غير مسموح به قانوناً، وتستند حضانة الأبناء إلى رفاة الأبناء، ويُعترف، عند تقسم الممتلكات لوقوع الطلاق، بمساهمات المرأة غير المأجورة في رفاة الأسرة. من الناحية القانونية، ليس هناك من سبب يجعل المرأة في الأسرة المسلمة أقل تمتعاً بالحقوق التي تتمتع بها النساء الأخريات.
- ◀ قانون الزواج القسري (الحماية المدنية) 2007، والذي بدأ تطبيقه في نوفمبر / تشرين ثاني 2008، يسمح للمحاكم بمنع الزواج القسري وبأن تأمر المسؤول عن إجبار شخص آخر على الزواج على تغيير سلوكه أو مواجهة السجن. كذلك يوفر هذا القانون إمكانية التراجع لمن أجبروا على الزواج.
- ◀ في 2008 تم طرح نموذج عقد زواج إسلامي مقترح يحتوي على مساحة خالية يمكن أن تسجل فيها الشروط التي تم التفاوض حولها في الزواج، ويشترط تفاصيل تهدف إلى حماية حقوق الطرفين عند وقوع نزاع بينهما، ويؤكد أن الزواج لن يكون تعديلاً، ولا يشترط موافقة الولي، ويجعل طلاق التفويض / العصمة هو الصورة الأصلية للطلاق بالنسبة للمرأة.
- ◀ بدأت حركة نسائية في الظهور الآن في المجتمع الإسلامي، وبتزايد اتصالاتها بحركات المرأة في السياقات الإسلامية في الخارج. تطالب جماعات المرأة بالاعتراف بالحقوق في الإسلام وتغيير مواقف "المجالس الشرعية" والأسر لتتنسق مع واقع الحياة الحالي. وتلقى هذا الدعوة دعماً من بعض الدارسين الرجال وقيادات المجتمع أيضاً.

- ◀ لا سجلات للزواج: عادة لا تتم كتابة عقد النكاح أو تسجل فيه، إن كتب، تفاصيل قليلة، والسجلات التي تحتفظ بها المساجد فقيرة المحتوى. كثيراً ما يصعب على المرأة المسلمة المتزوجة أن تثبت وضعها كزوجة، وتفتقر إلى الحماية عند وقوع الطلاق.
- ◀ تعدد الزوجات: عادة ما يكون لدى الزوج الذي يقدم على النكاح زوجة أخرى، أو يروم بنكاحه زوجة أخرى. ليس لدى المرأة في ظل النكاح أية حماية لأنها، من الناحية القانونية، غير متزوجة. تتولى الجماعات النسائية، بانتظام، الحالات التي يكون للزوج فيها عدة زوجات، معترف وغير معترف بهن. ولكن قادة المجتمع والدولة لا يبذلون سوى القليل من الجهد للتعامل مع هذا الإفراط.
- ◀ الزواج القسري: تنظر "وحدة الزواج القسري" الرسمية في حوالي 400 قضية كل عام، الكثير منها يشتمل على أطراف من المسلمين، معظمهم من النساء. يمكن أن يفرض الزواج القسري إلى الاختطاف إلى الخارج، والاعتصاب، والحمل غير المرغوب فيه، وارتفاع معدلات العنف الأسري، والطلاق، أو الهجرة. عادة ما يحدث الزواج القسري لمنع شابة من الزواج من شخص "غير مناسب" (من حيث الطبقة الاجتماعية، أو العرق، أو الإثنية، أو الدين، أو المذهب)، أو وفاءً للخطبة إلى قريب، أو "لإصلاح" توجه جنسي معين (عندما يكون أحد الزوجين غير منجذب للجنس الآخر)، أو لتوفير الرعاية لزوج معاق. ترسل الفتيات، في سن صغيرة جداً، إلى الوطن الأصلي للأسرة، ولا تُعاد إلى بريطانيا إلى بعد أن تتزوج وتحمل.
- ◀ عدم المساواة في الأسرة وتفسخ الزواج: عادة ما تتفوق الشابة المسلمة على قريبها الرجل في التعليم وتنبوأ مكانها في الوظيفة والأعمال أسرع منه. ولكن ذلك لم يصاحبه تغير في السلوكيات الذكورية بين الرجال وكبار السن من النساء، والذين يستمرون في النظر إلى الزوج على أنه "رأس الأسرة". هناك تزايد في تقدير المجتمع البريطاني لعمل المرأة غير المأجور في المنزل، وكذلك مشاركة الرجال في تحمل المسؤوليات المنزلية، ولكن ذلك لم يجاريه تغيير في سلوكيات المجتمع المسلم. والنتيجة ازدياد معدلات تفسخ العلاقات الزوجية في المجتمع الإسلامي وتزايد أعداد الشابات اللاتي لا تجدن زوجاً مناسباً.

تحديات أمام تمرير القانون

- ◀ التأثير الذي تتمتع به الجماعات الدينية المحافظة، إلى جانب افتقار النساء إلى الدراية بالقوانين الإسلامية، جعل الكثيرون يعتقدون أن النكاح غير المسجل والطلاق غير المنصف أكثر اتصافاً "بالإسلام". هناك حاجة إلى معرفة أكبر بالقوانين الإسلامية والبريطانية، وكذلك إلى الاتصال بحركات المرأة في السياقات الإسلامية الأخرى.
- ◀ من بين آلاف المساجد العاملة في بريطانيا، لم يُسجل منها إلا أقل من اثنا عشر مسجداً لعقد طقوس الزواج المدني. هناك حملة تجري الآن لتسجيل المزيد من المساجد، ولكن معظمها يفتقر إلى القدرة أو ليس لديه اهتمام بالتسجيل.
- ◀ تميل الحكومة إلى تقديم رؤى قادة المجتمع الذكور الأكثر محافظةً. كذلك تميل الدولة إلى المحافظة على مواردها بخصخصة النزاعات الأسرية. التحكيم الديني ممكن في ظل قانون التحكيم الصادر سنة 1996، ولكن من الصعوبة بمكان، للأسف، تحدي اتفاقيات التحكيم الاستغلالية التي قد تكون المرأة قد وافقت عليها نتيجة ضغوط اجتماعية أو لجهلها بحقوقها.
- ◀ العديد من المسلمين في بريطانيا قد يكونون خاضعين أيضاً لقوانين إسلامية لبلدان أخرى نظراً لتمتعهم بجنسية مزدوجة أو لزواجهم خارج البلاد. قد تحدث العديد من أوجه التضارب بين القوانين، بما فيها "الزواج الأعرج" (زواج أو طلاق معترف به في نظام قانوني معين وغير معترف به في نظام آخر). يجهل المسؤولون الرسميون البريطانيون وكذلك المحامون تلك المشكلة تماماً، وليس هناك أي جهود للوصول إلى حلول لها.

يشكل سكان الريف نحو 60 بالمائة من سكان أوزبكستان، ويؤثر أسلوب الحياة في الريف على العلاقات الأسرية والعلاقات في المجتمع، بلا شك. ورغم 70 سنة من التحديث السوفييتي ظل المجتمع وحياة الأسرة على طابعهما التقليدي والذكوري. يُنظر إلى الزواج على أنه وسيلة للتكاثر ولأداء الواجب الديني. في كثير من الأسر هناك بنية تراتبية، لكل فرد فيها دور محدد. رأس الأسرة هو الزوج أو الأب، وتتولى الزوجة إدارة الشؤون المنزلية ورعاية الزوج والأبناء والمسنين من أعضاء الأسرة. وتشكل العادات طبيعة العلاقات الشخصية داخل الأسرة. وعلى الرغم من التحديث الذي طرأ في العهد السوفييتي وأدى إلى زيادة عمل المرأة خارج البيت وتحرر أكثر في العلاقات داخل الأسرة، فقد كانت هناك ردة متزايدة ضد الحدائث وعودة إلى العلاقات التقليدية داخل الأسرة منذ نهاية الحقبة السوفييتية.

أوزبكستان

المساواة في الأسرة ضرورية

- ◀ يتعلم الصبية والصبايا أدواراً وقيماً وسلوكيات وأهدافاً مختلفة داخل الأسرة. فالفتاة محدودة في خياراتها وأهداف حياتها، وتُعاقَب إذا اعترضت على تلك القيود. ونظراً للخوف من إقصاء الأسرة لها ترضى المرأة بوضعها وتقبل الالتزامات التي تحدُّ من حريتها وحقوقها.
- ◀ الصغار دائماً تحت سيطرة الكبار، والفتيات تحت سيطرة أخوتهم الذكور. الزوجات الأوزبكية في معظمها زوجات مدبرة بين الأسر المتشابهة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي. قد يكون للفتى بعض العلاقات الجنسية قبل الزواج، ولكن مجرد لقاء فتاة بفتى في مكان عام دون إذن الأهل يعتبر عاراً على الفتاة. وبمجرد ترتيب الزواج يصعب على الفتاة أن تؤجل الزفاف، فتضطر الكثير من الفتيات إلى الخروج من التعليم الثانوي أو العالي من أجل الزواج.
- ◀ الأزواج والزوجات حديثو الزواج يعيشون عادة، لفترة مع أهل الزوج، على الرغم من أن أسرة الفتاة تدفع دوة لتغطية كل احتياجات حجرتها أو مسكنهما. وعلى العروس أن تطيع أوامر حمايتها، فترعى صغار الأسرة، وتقوم بالطبخ، والتنظيف، واستقبال الضيوف، والغسيل، ورعاية الحيوانات أو الأرض الزراعية إلخ. ليس لدى الزوجة الشابة وقت للتعليم أو الاعتناء بصحتها أو تطوير شخصيتها.

- ◀ تحاول الأسر الإبقاء على حالات العنف الأسري سرّاً، ولا يعترف المجتمع بأن العنف انتهاك لحقوق المرأة. يؤمن الرجل بأن الزوجة ينبغي أن تمثل امتثالاً تاماً لأوامره، وبأن الزوجة والأبناء من ممتلكاته. لا تنفصل المرأة من تلك العلاقة لأنها تخشى خسارة وضعها كامرأة متزوجة وتخشى على مستقبل أبنائها. على الرغم من وجود تشريع خاص بالعنف الأسري، فلم تصدر أحكام بمعاقبة الجاني إلا في حالات قليلة.
- ◀ الطلاق صعب لأن المرأة التي تسعى إليه تُعتبر من أسرتها وجيرانها ولا تلقى أي دعم.
- ◀ تزايد معدل تعدد الزوجات منذ عام 1991. ويُزعم أنه تقليد وطني ووسيلة لدعم الأعراب من النساء. التشريع المدني يحظر تعدد الزوجات، ولكنه يُمارَس بوصفه عادة. ينتشر تعدد الزوجات على وجه خاص بين الطبقة العليا الجديدة ورجال الدين.
- ◀ يتم الزواج من الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن 18 سنة في وجود زوجة أولى، ولكن نظراً لأن تعدد الزوجات غير قانوني فليس لهن أي وضع قانوني. لو طلق الواحدةً منهن الزوج لم تجد لها حماية من القانون، وعادة ما يكون تعليمها محدوداً، وكذلك فرصها في العمل أيضاً. الكثيرات منهن تصبحن ضحايا للإتجار.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ خلال الحقبة السوفييتية جرى تحديث المجتمع الأوزبكي وعلمنته، على الأقل ظاهرياً. كان باستطاعة المرأة إكمال تعليمها والعمل خارج المنزل.
- ◀ شاركت الكثير من النساء، بنشاط، في منظمات المجتمع المدني حتى عام 2005، عندما تم إغلاق العديد من المنظمات غير الحكومية. تعمل المنظمات التي استمرت الآن تحت رقابة صارمة من الحكومة وفي حيز عام محدود، ومع ذلك لا تزال تلك المنظمات تعمل بشجاعة من أجل التغيير. لو تم رفع القيود فسنجد تلك المنظمات على استعداد تام لمواصلة عملها.
- ◀ في السابق، كانت مجالس الجيرة تشجع المرأة التي تعاني من العنف الأسري على العودة للزوج من أجل الأبناء وأن تقبل بدورها التابع الخاضع. ولكن بعد مهاجمة المنظمات غير الحكومية علناً للعنف الأسري، أصبح باستطاعة المرأة اللجوء إلى المحكمة لطلب الطلاق دون الحصول على إذن مسبق من مجلس الجيرة.
- ◀ صدقت أوزبكستان على العديد من صكوك حقوق الإنسان الأساسية، وقدمت تقاريرها إلى العديد من هيئات اتفاقيات حقوق الإنسان (لجنة مناهضة التعذيب في 2007، ولجنة القضاء على التمييز العنصري في 2006، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في 2006، ولجنة حقوق الإنسان في 2005).

أخوات في الإسلام 2009

يحق نسخ، إعادة إنتاج، ترجمة، حفظ في قاعدة بيانات أو نقل أي جزء من هذا الكتيب في أي صورة وبأي وسيلة للإستفادة به علي المستوي المحلي دون إذن من مساواة، شريطة ألا تتوافر نية الأستفادة المادية وأن جميع النسخ والترجمة التي يعيد إنتاجها بأساليب ميكانيكية، كهربائية أو الكترونية تقر بأن مساواة هي المصدر. أي نسخة من إعادة الإنتاج أو الترجمة يجب أن ترسل الي مساواة.